

حاشية خاتمة المحققين ونادرة الفضلاء المدققين شيخ الاسلام وسيد
الانام استاذنا الشيخ ابراهيم الباجوري على متن السلم
في فن المنطق للإمام الاخضرى تغمدهما
الله برحمته واحسانه وأسكنهما
أعلى فراديس جناته
آمين

وبمأ مشهات تقرير المحقق العلامة المدقق الفهامة مولانا
الشيخ محمد الانبأى شمس الدين لزال سراجاً منيراً فى العالمين
رحمتهما الله بفضلهما

قوله ما لم يعلم كما صرح به في الكشف في أول سورة المدثر رواية عن الزهري ولا يشأني هذا ما ورد أن أول ما نزل به جبريل بسم الله الرحمن الرحيم لاحتمال أن المراد النزول على آدم لا على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والمراد أن أول ما أنزل من الآيات على الإطلاق هو آية اقرأ فلا يشأني أن أول ما نزل بعد فترة الوحي أول المدثر وأن أول ما أنزل من السور والتامة الفاتحة وبهذا يجمع بين الروايات المتعارضة ظاهرا (قوله كسائر الكتب) راجع لقوله ابتدائه أي باقي الكتب كالقرآن في البدء بالبسملة لا لقوله اقتداء لأن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وإن ورد في شرعنا ما يقرر على الراجح في مذهبنا لكان الظاهر أن الكتب غير القرآن مبسوطة وأما بالبسملة نزولها لا لما شتهر من كون التوراة نزلت على موسى عليه السلام بجملة واحدة مرتبة بخلاف القرآن فإنه نزل غير مرتب بحسب الوقائع وانما يبدئ بالبسملة بعد ترتيبه فيكون التشبيه في مطلق البدء بالبسملة بقطع النظر عن كونه بحسب النزول أو بحسب الترتيب (قوله والمختص بهذه الأمة الخ) أي وأما ما في كتاب سليمان قليس غير ما على هذا الترتيب بل اللفظ العربي بهذا الترتيب حكاية عنه وكذا قوله عليه الصلاة والسلام بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب أي أن كل كتاب مبسوطة وبها أعم من أن تكون باللفظ العربي على هذا الترتيب كما في بسملة القرآن أو بغيره كما في بقية الكتب ثم إن كان المراد أن بسملة بقية الكتب نزات عربية لأنها على غير هذا ٣ الترتيب كان الأمر ظاهرا وإن كان

المراد أنها نزات غير عربية كان مخالفا لما ورد من أن كل كتاب نزل من السماء فهو عربي إلا أن كل نبي عبر عنه بلسان قومه إلا أن يجاب بأن قوله والمختص بهذه الأمة انما هو اللفظ العربي الخ معناه العربي المستقر بمرتبته فنسب (قوله وعلا) انما عبر بالعمل هنا ونسب بالافتداء المتضمن الخبر الأمر بخلاف القرآن فإنه لم يتضمن كمتضمن الخبر (قوله لا يبدأ) صفة ثانية لأمر من باب المعت بالجملة

كسائر الكتب المنزلة من السماء كما يشهد له قوله صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب ولذلك جرى بعضهم على أنها ليست من خصوصيات هذه الأمة ويدل له أيضا ما في سورة النمل من قوله تعالى حكاية عن سليمان عليه السلام في كتاب بلقيس أنه من سليمان وأنه بسم الله الرحمن الرحيم والمختص بهذه الأمة انما هو اللفظ العربي على هذا الترتيب وعلى هذا يحصل قول من قال بانهم من خصوصيات هذه الأمة وعلا بخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو مبتدأ وأجذم أو أقطع روايات والكلام على كل من باب التشبيه البليغ وهو ما حذفت فيه أداة التشبيه ووجه التشبيه والمعنى فهو كالأمر الذي هو مقطوع الذنب أو كالأجذم الذي هو من ذهب أمله من الجذام أو كالأقطع الذي هو مقطوع اليد وعلى كل فوجه التشبيه مطلق النقص وإن كان في التشبيه به حسا وفي التشبيه معنويا أو من باب الاستعارة المصروفة على الخلاف بين الجمهور والسعد في نحو زيد أسد حيث قال الجمهور يجب أن يكون من باب التشبيه البليغ ولا يجوز أن يكون من باب الاستعارة لأنه لا يجمع فيها بين طرفي التشبيه أعني المشبه والمشبه به وجوز السعد ذلك ومنع لزوم الجمع بين الطرفين يجعله المشبه الرجل الشجاع وهو غير مذكور في التركيب والمذكور انما هو فرد من أفراد وهو زيد ولا يعارض الخبر المذكور خبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه

بسم الله الرحمن الرحيم وهو أحسن من عكسه (قوله فيه) أي بسببه وقائفة الاتيان في الدالة على السمية مع صحة تركها فائدة أن المطلوب كون الأمر ذي بال سببا باعتبار السمية في ابتدائه لا مطلق وقوع التسمية في ابتدائه ولو سبب آخر بحيث يكون هو غيره نظورا إليه عند التسمية والجار والجر ورفاء فاعل يبدأ لكان أحسن أنه ضمير مستتر عائدا على الأمر لجر يانه على الأصل من نيابة المفعول به (قوله أو كالأجذم الذي هو من ذهب أمله) في الصبان نقلا عن القاموس والأجذم المقطوع البدأ والذهب الانامل من الجذام والأقطع مقطوع البدأ والذهب الانامل فاعل في كلام المحشي اكتفاء ثم إن أجذم وأبتر وأقطع صفات مشبهة مصوغة من أفعال لازمة مكسورة العين ليكون صوغ الصفة المشبهة التي على أفعل منها قياسا (قوله وفي المشبه معنويا) أي وإن تم حسا والنقص المعنوي في نحو التأليف فله انتفاع الناس به وقلة الثواب عليه وفي نحو الأكل فله انتفاع الجسم به وفي نحو القراءة فله انتفاع القارئ بها الوسوسة الشيطان حينئذ (قوله وجوز السعد ذلك) أي كونه من باب الاستعارة (قوله ومنع لزوم الجمع الخ) فيه أن زيد وإن لم يكن هو المشبه إلا أنه فرد من أفراد فيتحقق هو فيه فيلزم الجمع المذكور لأن يقال يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المستقل على أن في تحقق الكل في أفراد نزاعا طويلا فائدة

انتهى منه على الخلاصة (قوله لان الابتداء الخ) مقتضى هذا الجواب انه لا يخرج عن العهد الا بهما (قوله حقيق) نسبة
 للشيء مقابل الجواز لان حقيقة الابتداء بالشيء جعله اولاً وقائمة فاطلاق الابتداء على الاضافى مجازاً علاقتهم المشابهة في سبق
 كل أقاده الصبان (قوله واضافى) أى نسبى وهو ما كان ابتداءً بالاضافة والنسبة الى ما بعده سبقة شئى أم لا فهو أعم مطلقاً من
 الحقيقى وآثرنا التعبير بالاضافى على التعبير بالمجازى مع انه الانسب فى المقابلة لاشعاره بالمراد من غير الحقيقى وأنه ما كان
 ابتداءً بالاضافة الى ما بعده أقاده الصبان لكن فى عبد الحكيم انه يشترط فى الاضافى ان يسبقه شئى وهو مقتضى كون الجواز
 بالاستعانة والافهوى مجاز من اطلاق اسم الخاص وارادة العام (قوله من ان الابتداء أمر ممتد الخ) مقتضى هذا
 الجواب انه يخرج عن العهد بذكرهما قبل المقصود بالذات وان سبقهما شئى آخر لا يمكن الاولى أن لا يسبقهما شئى آخر
 موافقة الكتاب وعمل السلف (قوله أصح) أى وحديث الجدة صحيح وقيل ان حديث البسمة صحيح وحديث الجدة حسن
 وقيل ان حديثيها حسنان ٤ لكن حديث البسمة أحسن أقاده الصبان (قوله ومنها أن محل التعارض اذا لم يكن

هناك مطلق كما هنا الخ) فيه ان ما هنا من باب العام والخاص لا من باب المطلق والمقيد لان المطلق لا بد أن يكون نكرة كما فى المحلى وذكر الله معرفة ويمكن أن يقال ان المراد النكرة ولو معنى فقط كما هنا لان الاضافة جنسية وهى فى معنى التنكير فلا اعتراض ومقتضى هذا الجواب الاخير أن من بدأ بأى ذكر كان خرج عن عهده الحديثين لكن خصوص البسمة والجدة أولى لموافقة الكتاب والسنة ولعمل السلف أقاده الصبان (قوله يصح أن تكون انشائية) أى

بالجدة الخ لان الابتداء نوعان حقيقى وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شئى واضافى وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود وان سبقه شئى فحمل حديث البسمة على النوع الاول وحديث الجدة على الثانى ولم يعكس تأسيلاً بالكتاب العزيز وعمل بالاجماع وبقى لدفع التعارض أوجه آخر منها ان الابتداء أمر ممتد من الاخذ فى التأليف الى الشروع فى المقصود ومنها ان شرط التعارض تساوى الحديثين وليس كذلك هذا لان حديث البسمة أصح ومنها أن محل التعارض اذا لم يكن هناك مطلق كما هنا فانه ورد كل أمرى بال لا يبدأ فيه بذكر الله الخ والاحمل المقيد على المطلق فان قيل القاعدة عدل الاصوليين وغيرهم عكس ذلك أعنى حمل المطلق على المقيد كما فى آيتى الطهارة والقتل فانهم حملوا المطلق على المقيد بالموافقة على المقيد بها أجيب بان ذلك مشروط بكون المقيد واحداً فقط بخلاف ما اذا كان متعدداً وتغايرت القيود اذ لا جاز أن يحمل المطلق على الكل لتغاير القيود ولا أن يحمل على واحد دون الآخر لما فيه من التحكم واعلم أنه ينبغى لكل شارح فى فن أن يتكلم على البسمة بطرف مما يناسب ذلك الفن وفاء بحق البسمة وهو أن لا يترك الكلام عليها رأساً وبحق الفن المنزوع فيه وهو أن يتكلم عليها بطرف مما يناسب ذلك الفن ونحن الآن شاعرون فى فن المنطق فينبغى أن نتكلم عليها بطرف مما يناسب به فنقول قد اشتمل على البسمة يصح أن تكون انشائية وأن تكون خبرية فعل الاول لا يسمى تلك الجملة قضية لانه لا يسمى بها الانشاء بل الخبرية فقط وأما على الثانى فتسمى بها ثم ان قدرنا متعلق بحوالة بدئى كانت قضية شخصية لان المحكوم عليه فيها مشخص معين كما هو ضابط القضية الشخصية وان قدرنا نحو بدئى كل مؤمن كانت قضية كلية لان المحكوم عليه فيها كلوى وقد سور بالسور الكلى كما هو

باعتبار المتعلق كما هو المتبادر وذلك بأن يجعل الباء المحرر التعدية متعلقة بمحذوف تقديره استمعنى أراستعائى ضابط وقد انشاء لاستعانة وقوله وان تكون خبرية أى بان قدر المتعلق أولف أو تألفى أو ابتدئى أو ابتدأى وقد صد الاخبار عن الابتداء أو التأليف الخاص لانه وفى المقام احتمالات أخرى والذى اختاره الصابان وغيره ان الباء اذا جعلت للاستعانة أو المصاحبة فالجملة خبرية الصدر أعنى أولف مثلاً صدق حد الخبر عليه وهو الكلام الذى يقتضى مدلوله نار جادون ذكره انشائية العجز لعدم تحقق الاستعانة باسمه أو المصاحبة لبدون ذكر بسم الله فان قلت الجار والمجرور ليس بكلام فكيف جعل انشاء قلت هو فى معنى الكلام لانه فى معنى استمعنى بسم الله أو صاحب اسم الله الخ ويكفى حمل كلام الهنئى على هذا كما نقل عنه ببعض الهوامش فقوله يصح أن تكون انشائية أى باعتبار العجز وقوله وان تكون خبرية أى باعتبار الباء والى ذلك ما ليس المقصود أن هذين الاحتمالين متبادران بمعنى ان الوجود ما هذا أو ما هذا بل المقصود اسم ما هو موجود ان معاتامل (قوله وقد سور بالسور الكلى) وهو فى الكتابة الموجبة كل وأل الاستغراقية وفى السالبة لا شئ ولا واحد شيخ الاسلام وهو غير حاصير

أتمثل كل جميع وغامة ونحوهما (قوله بالسور الجزئي) هو في الموجهة بعض واحد ونحو ذلك وفي السالبة ليس بعض
وبعض ليس وليس كل ومحل كون القضية كلية أو جزئية إذا كان حكم السور مسلطاً على الموضوع فإن سلط على المحمول
سميت منصرفاً لا تخراف السور عن محله وهو الموضوع (قوله وكما يصح الخ) وعلى هذا فتصير الاحتمالات ستة عشر حاصله من
ضرب أربعة المتعلق في أربعة الاضافة ان جعل الحرف أصلياً والافهي أربعة فقط باعتبار الاضافة (قوله يصح اعتبارها
باعتبار اضافة الاسم الخ) أي سواء كانت الباء حرف جر أصلياً أم زائداً وان كان قوله فان قيل الخ لا يرد الا على كونها حرف
جر أصلياً بخلاف ما إذا كانت حرف جر زائداً لان الاسم حينئذ موضوع لفظاً ومعنى وانظر على هذا أين سور الكلية أو
الجزئية ولعل التسمية حينئذ مجازية على مقتضى ما سبق للعش في تعريف كل ٥ الا ان يقال مراد المحشى بالسور

الكلية والسور الجزئي
مطلق ما دل على كمية
الافراد ولو غير لفظي يشمل
الاضافة على انه قيل ان
الاضافة في قوة الكلمة
(قوله أقرب من بعض)
فأولها أقرب ويأيه الثاني
ثم الثالث ثم الرابع كذا
قيل (قوله كأن تقول الرجل
خير من المرأة) قال شيخنا
المؤلف انما مثلت به - ما
المثل موافقة لما اشهر
والافالخيرية لاتعقل الا
باعتبار الافراد فالاول
التمثيل بالانسان حيوان
باطق أو الانسان نوع
والحيوان جنس اه (قوله
لا يقع منه ابتداء) أي ولا

الحمد لله الذي قد أخرجنا

من محاجة ولا استعانة (قوله

لانه لا يقع به ابتداء) أي

ولا يستعان به ولا يصاحب

ضابط القضية الكلية وان قدر نحو يتدنى بعض الثمنين كانت قضية جزئية لا المحكوم
عليه فيها جزئي وقد سور بالسور الجزئي كما هو ضابط القضية الجزئية ون قدر نحو يتدنى
المؤمن بقطع النظر عن الكلية والجزئية كانت قضية مهمة لان المحكوم عليه فيها كلي وقد
أهمل عن اعتبار الكلية والجزئية كما هو ضابط القضية المهمة وكما يصح اعتبار هذه
الاحتمالات باعتبار المتعلق بناء على المشهور من أن الباء حرف جر أصلي يصح اعتبارها باعتبار
اضافة الاسم الى لفظ الجلالة بناء على مقابل المتهور من أن الباء حرف جر زائد فان جعلت
لله هذا فالاول وان جعلت للاستعراق فالثاني وان جعلت للجنس في ضمن الباء فالثالث وان
جعلت له في ضمن الافراد من غير نظر في كمية أو جزئية فالرابع فان قيل كيف يصح هذا مع أن
المداري هذه القنبا على الموضوع لا على المجزور أجيب بأنه وان كان مجزور النظام موضوع
معنى ولذا قال النخاعة المجزور مخبر عنه في المعنى والتقدير هما اسم الله مبدوعه ولا يخفى أن بعض
هذه الاحتمالات أقرب من بعض بقي من أقسام القضايا الطبيعية وهي ما حكم فيها
على الجنس والطبيعة بقطع النظر عن الافراد كأن تقول الرجل - خير من المرأة فالمراد ان
جنس الرجل وطبيعته خير من جنس المرأة وطبيعتها بقطع النظر عن الافراد في سما والافراد
يتفق أن بعض أفراد المرأة خير من كثير من أفراد الرجل ولا يصح أن تكون جملة البسملة منها
لا باعتبار المتعلق ولا باعتبار اضافة الاسم الى لفظ الجلالة اذ لا يصح ان يراد من المؤمن مثلاً
الجنس والطبيعة بقطع النظر عن الافراد لانه لا يتبع منه استدراك يصح أن يراد من الاسم
الجنس والطبيعة كذلك لانه لا يقع به ابتداء وسيأتي ايضاح ذلك ان شاء الله تعالى والكلام
على البسملة كثير وشبهة لا تطيل بدكره (قوله الحمد لله) قد اشتهر أن الحمد لغة الثناء بالجميل على
الجميل الاختياري على جهة التعظيم وعرفا فعل نبي عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على
الحامد أو غيره فان قيل المقيي بالاختياري يخرج الحمد على ذات الله تعالى وصفاته أجيب
أن المراد بالاختياري ما يشتمل الاختياري حقيقة وهو ظاهر والاختياري حكم وهو ما كان

(قوله وعرفا) قال ابن عبد الحق المراد بالعرف هما العرف العام عند جميع الناس وحينئذ لا يتم قول بعضهم ان الحمد المطلوب
الابتداء به في الحديث هو الاموي لان الاماط تحمل على معانيها اللغوية مهما أمكن ولان العرف طرأ بعد الرسول لانه اذا
كان عرفاً عاماً احتل تقدمه وتقدمه اه ولعل المقصود ان الحمد المطلوب الابتداء به في الحديث فر من خصوص من افراد الحمد
انعرف في ذلك الفر هو الفعل الاسائي اذ انما هو عدم كفاية فعل الجنان والاركان غير اللسان فتأمل (قوله أجيب بأن المراد
بالاختياري الخ) فيه جعل ذاته وقدرته وسعده وبصره ونحوها اختياراً بحكماء هو اساءة أدب قال لي أن يقال في الجواب انه
نزل اسماء على ما ذكر من الثناء على أمر اختياري من جهة ان الحمد ودع عليه منشا لافعال اختيارية أو ملازم لما هو منشأ
كما انفاده الشيخ الاميري في حاشيته على عمدة السلام

(قوله فاللام في الله اما للاستحقاق الخ) الفرق بين هذه الثلاثة ان لام الاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله
 يعزل للمطابقة بيننا على ان الويل اسم للعذاب لاعلى انه اسم واد في جهنم ولا م الاختصاص هي الواقعة بين ذاتين ومدخولها
 لا يملك نحو الجمل للذاتية او بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك نحو ليد ابن اذ الابن لا يملك وانت لي وانت لك اذا كان كل من
 الخطاب والمتمم كرا والراجح ان المراد بالاختصاص هنا التعلق والارتباط لا القصر ولا م الملك هي الواقعة بين ذاتين
 ومدخولها يملك نحو المال لزيد وقد يعبر ايضا عن الاول والاخير بلام الاختصاص كما انه قد يعبر عن الثاني بلام الاستحقاق
 هذا حاصل ما في الاشعري وحاشية المحقق الصبان عليه وعلى هذا جعل اللام هنا لملك لا يظهر لان الحمد معنى لذات وأجاب
 بعضهم بان جعلها هذا الملك هو أحد قولين وهو انه لا يشترط أن تكون بين ذاتين وان كان خلاف المشهور فخر وجعلها
 للاختصاص لا يظهر أيضا لما ذكره الا أن يقال انه مبني على الاطلاق الاخر المشار اليه بقولنا فيما سبق وقد يعبر أيضا الخ
 (قوله لان القديم لا يملك) أي لان ٦ الملك هو الاستيلاء على الشيء فهو من تعلقات القدرة هذا ان كان الملك من الافعال

منشأ الافعال الاختيارية كذات الله وقدرته وما كان ملازما لمتشبهها كسمعه تعالى وبصره وال
 في الحمد اما للعهد أو للاستغراق أو للجنس وعلى كل فاللام في الله اما للاستحقاق أو للاختصاص
 أو للملك فالاحتمالات تسعة قائمة من ضرب ثلاثة في مثلها لكن على جعل أل للعهد يمنع جعل
 اللام للملك ان جعل العهد الحمد القديم فقط لان القديم لا يملك فان جعل جسد من يعتد
 بحمده كحمد الله وحده أنبيائه وأوليائه لم يمنع ذلك لان المعهود حينئذ الجملة وهي حادثة اذ
 المركب من القديم والحادث حدث وعلى جعلها للاستغراق أو للجنس في ضمن الافراد يمنع
 ذلك بالنسبة للقديم ولا يمنع بالنسبة للحادث ان لوحظ أن الافراد غير مركبة والام يمنع أصلا
 لماءات من أن المركب من القديم والحادث حدث وبما ينبغي التنبيه له أن الحمد القديم هو نفس
 الكلام القديم باعتبار دلالة على الكمالات فهو من أنواع الكلام الاعتبارية كما هو مقرر
 في علم التوحيد وقد اشتهر أيضا أن جملة الحمد لا يصح أن تكون انشائية وعليه فلا تسمى قضية
 لما مر وأن تكون خبرية وعليه فتسمى قضية ثم ان جعلت أل في العهد كانت قضية شخصية
 وار جعلت للاستغراق كانت قضية كلية وان جعلت للجنس في ضمن البعض كانت قضية
 حربية وان جعلت له في ضمن الافراد بقطع النظر عن الكلية والجزئية كانت قضية مهمة
 ولا مانع هنا من جعلها طبيعية بأرجح على أل فيها للجنس والطبيعة بقطع النظر عن الافراد
 واستشكل كونها انشائية بأنه لا يمكن العبد أن ينشئ مضمون هذه الجملة ولا حكمها والاقل
 هو اختصاص الله بالحمد ان قدر الخبر من مادة الاختصاص أو استحقاقه له ان قدر من مادة
 الاستحقاق أو ملكه له ان قدر من مادة الملك لان مضمون الجملة هو المصدر المتصيد من المحكوم
 به المضاف للمحكوم عليه ان كان المحكوم به مشتقا كما في قولك زيد قائم أو الكون المضاف

فان أريد منه أثر الفعل
 لم يتعلق الا بالمكن أيضا
 كالفعل (قوله المركب من
 القديم الخ) أي الملاحظ
 تركيبه أي اجتماعه والا
 فلا تركيب حقيقة وفيه
 انه ان كان المراد بالمركب
 الافراد المجتمعة من القديم
 والحادث فلا يصح اذ ليس
 الكل حادثا بل البعض
 وان كان المراد الهيئته
 الاجتماعية القائمة بجموع
 الافراد فلا يظهر أيضا ان
 ليس المقصود الحكم
 على الهيئته بل على الافراد
 أفاده بعض مشايخنا (قوله
 في ضمن الافراد) أي
 التامة للقديم والحادث
 بدليل التوزيع بعد (قوله

ثم ان جعلت أل فيها للعهد الخ) مثله ما لو طر للمجرور وهذا فتكون القضية شخصية فقط بالنسبة له لان المجرور المضاف
 متخص معين وهذا الاطلاق حائز في مقام التعليم وان أيت هذا فسميها مخصوصة (قوله في ضمن البعض) أي غير المعين والا
 كانت شخصية (قوله ولا مانع هنا من جعلها طبيعية الخ) انظر ان المقصود الحكم على الافراد لاعلى الماهية من حيث هي
 تأمل (قوله هو اختصاص الله بالحمد) مقتضى تعريفه المضمون الآتي أن يقول هو اختصاص الحمد بالله وكذا يقال فيما بعد
 (قوله ان قدر الخبر من مادة الاختصاص) المناسب تقدير الخبر من مادة الثبوت لان الاختصاص هو معنى اللام فلا يكون
 متعلقا لها فيقال في تقدير الحمد لله على جعل ال للاختصاص الحمد ثابت لله على وجه الاختصاص ويكون قولنا على وجه
 الاختصاص بيا للمعنى اللام وكذا ية مال فيما بعد (قوله أو الكون المضاف الخ) قد يقال المضمون بيا اذا كان احبر جامدا هو
 المصدر المأخوذ من المحكوم به بزيادة المصدرية المضاف للمحكوم عليه كأن يقال في المثال الآتي أسد بزيادة زينة في معنى

اعتبار الكون المذكور (قوله لان حكم الجملة هو الثبوت) أي سواء كان المحكوم به من مادة الثبوت كزيد ثابت أم لا (قوله
والاحسن أن يفسر بالاجتماع) قبل ما صنعه المولى أحسن لوجوده منها مناسبة قوله حتى بدت أي ظهرت لان بدو شئ من
المعرفة الشاملة للتأنيح وغيره يترتب على اظهارها لا على محض الاجتماع مع خفائها ومنها ان الحمد على الاجتماع يفهم بالاولى
من الحمد على الاظهار ومنها ان قوله ولان شأن الاظهار أن يكون لوجود قبل وما هنا ليس كذلك لانه لا يسم لان التأنيح مثبتة
في اجزاء القياس فهي موجودة أولا بوجود الفكر والذي يحصل بعد ذلك انما هو الاظهار (قوله لانه أبلغ الخ) أي وللد
على من يقول الماهيات ليست يجعل جاعل وانما الله أظهرها فقط (قوله لعدم شهرته الخ) أو يقال ان في التعبير بالموصول
المستقل وصلته ابهاما صريحا تفصيلا وهو أوقع في النفس وقولنا المستقل احتراز عن آل في المخرج فانها موصولة الا
انها غير مستقلة لكونها كالجزء من مدحها فالا بهام فيها غير صريح (قوله عليه الانخراج للعمد) بقيد ان الحكم هو الحمد مع
انه تقدم له ان الحكم هو الثبوت المضاف للمضمون الا أن يقال المراد بالحكم ما يشمل ٧ المحكوم عليه وهو الحمد وكما انه

لا يصح تعليل الحمد بالانخراج
كذلك لا يصح تعليل
المضمون ولا الحكم وهو
ثبوت المضمون به والجواب
ماد كره (قوله وبه هذا)
أي بأن الماعل في الحقيقة
الخ أي فالماعل بالانخراج
المدكور انما هو انشاء
الشأن خصوص المصنف
لا مطلق الحمد (قوله بل
انه كونه الاله الحق المنعم
بجميع انعم الخ) أي مثلا
اذ بقية الحوادث ليس على
حمدهم ذلك فقط بل منهم

تأنيح الفكر لا رباب الخ

من علة حمد الانعام
بالعامة خاصة أو بالعلم
خاصة أو معرفة أو ضاع
الكلمات خاصة (قوله أي

للمحكوم عليه مع جعل المحكوم به شيئا عن ذلك الكون ان كان المحكوم به جامدا كما في
قولك زيد أسد والثاني ثبوت ما ذكر لان حكم الجملة هو الثبوت المضاف لمضمونها ويرادفه
النسبة والمعنى والمفهوم وأجيب بانه ليس المراد بكونها انشائية كونها بالانشاء مضمونها
أو حكمها بل كونه بالانشاء التبادلي والكلام على الجملة قد شاع وذاع فلا حاجة الى
دكره (قوله الذي قد أخرج) بالنسبة لاطلاق وقد فسر الشيخ المولى الانخراج بالاظهار
والاحسن أن يفسر بالاجتماع لانه أبلغ من الاظهار ولان شأن اظهاره أن يكون لوجود قبل
وما هنا ليس كذلك وقد للتصديق ومن المعلوم أن الموصول مع صلته في قوة المشتق فقوله الذي
قد أخرج في قوة المخرج ولم يعب به مع ورود اطلاقه عليه تعالى خلا لما لم يزعم عدم ورود
قال تعالى والله مخرج ما كنتم تكتمون لانه عدم شهرته وعده ذكره في الاسماء الحسنى
المعروفة فان قيل من القواعد أن تعليق الحكم بالمشتق أو ما في قوته يؤذن بعلة مأمومة
الاشتقاق فتقتضي العبارة عليه الانخراج للعمد مع أن التبادر ان المراد الحمد ما يشمل الحمد
القديم وهو غير ماعل أجيب بأن الماعل في الحقيقة انما هو انشاء الشأن كما تقدم وبهذا يجب
أيضا يقال يرد على العلية المذكورة أن حمد الحوادث له تعالى ليس بخصوص ذلك بل لكونه
الاله الحق المنعم بجميع انعم المتصف بالصفات الجميلة تأمل (قوله تأنيح الفكر) أي التأنيح
التي تشاع عن الفكر والنتائج جمع نتيجة وهي امة الثمرة والفائدة واصطلاح القول اللازم من
تسليم قولين لذاتهما كما يصرح به كلام الشيخ المولى في شرحه الكبير في باب القياس فتفسيره
لهما في شرحه الصغير هنا بانها التصديق اللازم من تسليم تصديقين لذاتهما لا يجوز عن تسليح كما
نص عليه بعض المحققين وان اعتبر به بعضهم ويؤيد ذلك قول المصنف فيما يأتي

التي تشاع عن الفكر) فيه اشارة الى أن الاضافة في تأنيح الفكر من اضافة المسبب الى السبب (قوله لا يجوز عن تسليح) أي لانه
يؤهم ان النتيجة هي ادراك النسبة اذ هذا هو معنى التصديق مع انها التول فيحتاج الى ان يحمل التصديق على المصدق به من
اطلاق المصدر على اسم المفعول هذا هو وجه التسمي ان قلت كذلك القول بمعنى المفعول فبها التسمي أيضا قلت اطلاق القول
على المفعول حقيقة عرفية فلا تسمي لكن قد يقال يعكز على هذا ما أشار اليه المحشي فيما سبق من أن الاضافة في تأنيح الفكر
من اضافة المسبب الى السبب اذ الذي يتسبب عن الفكر الذي هو حركة النفس في المعقولات أو الترتيب المذكور انما هو
التصديق الذي هو ادراك النسبة لا القول المذكور فالمناسب هو ما أفاده المولى في صغيره وقد يقال لا تعكز لان المراد بالقول
ما يشمل القول العقلي والظاهري كما ان المراد بالترتيب في قولهم ترتيب أمرين ما يشمل اقتراب العقلي والخارجي وبعد ذلك
كأنه قال تأنيح المذكور ليس بجمع ما يتسبب عن الفكر اذ في غير شانه المعلوم التصديق به مع انها متسببة عن انفسك أيضا

(قوله روحاني) أي منسوب للروح من نسبة الشيء إلى ما شابهه ووجه المشابهة الخفاء في كل (قوله به تدرك) تقديم الجار والمجرور لإهتدافهم بشرف العقل للاختصاص (قوله العلوم) المراد بها المعلومات ليصح تسلط الإدراك عليها (قوله الضرورية) أي الحاصلة لا عن نظر (قوله والنظرية) أي الحاصلة عن نظر (قوله فالتفكير هي المدركة والعقل آلة في إدراكها) وهذا مبني على تغاير العقل والنفس وعليه فالتفكير معنى لطيف يرتب إلى حياة الإنسان وذهب الحكماء إلى اتحادهما رقبوا النفس أربعة أقسام فقالوا أنهم في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم كلها لكنهم مستعدة لها والامتنع انصافها بها وحينئذ تسمى عقلا هيولييا تشبه الهياكل الهيولى الخالية في نفسها عن جميع الصور القابلة لها ثم إذا استعملت آلاتها أعني الحواس الظاهرة والباطنة وحصل لها علوم أولية واستعدت لاكتساب النظريات سميت بالعقل الفاعل ثم إذا رتب العلوم الأولية وأدركت النظريات مشاهدتها سميت بالعقل المستفاد لاستفادته من العقل النفعالي وإذا صارت مخزونة عندها وحصلت لها ملكة الاستحضار متى شئت من غير تجشيم كسب جديد سميت عقلا بالفاعل (قوله من عطف السبب على المسبب) أي لأن حط الخجب سبب لانخراج النتائج (قوله وناقش في ذلك بعضهم) هو العلامة الحسية والجواب الذي ذكره المحشي بقوله ويمكن الخ من كلام الله سبحانه لا من كلام المحشي خلافا لما يتوهم من عبارته ٩ (قوله بأن الظاهر أن المسبب الخ) أي لأن أفعال الله لا يكون بعضها سببا

لا يكون بعضها سببا في الآخر ومما أولاه ورد ***** وحط عنهم من سماء العمل ***** هذا بأنه لا مانع من كون بعض أفعاله سببا في الآخر ومما أولاه لا أن لا يراد العلة الباعثة كذا قيل وقد يقال رحمه الاستظهار أنه إذا تأري من الجاهل ظهرت النتائج من غير أن يجود الله أفعاله أراحي إنما يظهر عن ذلك الاظهار وانما ان ظهور نشأ عن آلة الجسم كما أن

اختلاف في العقل على أقوال كثيرة أشهرها وهو الإسلام أنه نور وروحاني به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية فالنفس هي المدركة والعقل آلة في إدراكها كما قاله المحققون فيايقع في كثير من العبارات من وصفه بالآلة فهو على ضرب من التسميح (قوله وحط الخ) معطوف على قوله أخرج الخ من عطف السبب على المسبب أو المعلوم على علمه العائنة كما يشهد به كلام الشيخ المولى في شرحه الكبير وناقش في ذلك بعضهم بأن الظاهر أن المسبب والعلة العائنة خروج النتائج لا انخراج الله إياها ويمكن أن يقال المراد أنه مسبب أربعة عائنة باعتبار أثره وهو الخروج هذا والآلة أعني عطف السبب على المسبب أولى ما يرد على الثاني من أن أفعال الله لا تعمل وإن كانت لا تتناول حكمه ثم إن أصل في الأصل الإزاحة الحسية بقيد أن تكون من علوان سفل ثم أطلق على مطلق الإزاحة الحسية مجازا أمر سائر العلاقة التقييد ثم أطلق على الإزاحة المعنوية مجازا بالاسم مادة الإزاحة التسمية واشتق منه سبط بمعنى أراح أفراجه معروية على سبيل الاستعارة التسمية (قوله أي عن آرباب الخ) وقوله من سماء العلة يدل على الجوار والنزول وتبين ذلك بالاسم سماء وأصل بعض من كل والآلة أقرب ومن معنى على مدحيب الكرفيين من تخويرية بقية بعض الحروف عن بعض

٣ سلم اربيل ظهرت السما بمسافير الكواكب من غير أحد ثابته الظاهر جديدا ناديا بعضهم ومخصصا ان اربيل الجاهل هو عين انخراج النتائج (قوله من ان أفعال الله لا تعمل) فيه ان أفعال الله لا تعمل بعلة باعثة ومما تنافي الآن يقال رجاءيتوهم ان المراد هذه العلة الباعثة أفاد شيئا شائرا لف وهذا أي معنى أفعال الله تعمل بالأفعال العائنة وكلامه الآتي في تفسيره العلة العائنة يقتضي المنع وعبارته: قوله المصنف في التذكار انما أجمع فائدة وهي لعل ما استعملته من علم أو مال أو نحوهما أو مطلقا المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انما تخرجه وتحتجته وخرج بالحكمة لعل كورة اهابة فانه تلك المصلحة ترس حيث انما في طرف الفعل والغرض تدار المصلحة المذكورة من حيث انما مظهرية للعامل من العمل والله لا الخائفة فانه تلك المصلحة من حيث انما باعثة للفاعل على الفعل (قوله مجازا بالاستعارة) هذا لا ينبغي بل يهيج أن يكون سلا العلاقة التقييد ثم أطلق على الإزاحة الحسية عن التقييد بالاسم سماء وتسمى في المعنوية ولذا ان تقوله ليس هنا الا مجازا لأن المدحيبان ينقل السطح عن الإزاحة الحسية من علوان سفل إلى مطلقا وتسمى سماء أولان علوان سفل أولان ريس تعمل في الآخرة كونهما فردا من الأفراد (قوله بل من الجوار والنزول) يمكن أن يكون من كونهم في الآخرة بالعبودية أي أنزل عن رتبة سماء فيهم إقراره الآخرة (قوله من جوار) من جوار بعض أفعال الله في الآخرة

فان قلت ان بدل الاشتغال لا بد له من رابط ولا رابط هنا قلت أجيب عن ذلك بجوابين الاول ان ال بدل عن المضاف اليه
 أي عن عقلهم كما هو مذهب الكوفيين الثاني ان الرابط مقدور والتقدير من سماء العقل لهم كما هو مذهب البصريين كذا
 في بعض حواشي المتن (قوله وان كان العقل محلا لطلوع الشمس المعنوية) فيه ان الجهل انما هو النفس لانها هي المدركة وأما
 العقل فهو آلة كما تقدم الآن يقال المراد بالعقل هنا النفس أو ان الآلة قد تتصف بكونها محلا لها هي الآلة فيه (قوله ويجوز
 بعضهم أن يكون في كلامه استعارة بالسكائية الخ) ويجوز أيضا أن يكون في كلامه استعارة تصريحية بأن يشبه القلب
 بالسماء بجامع ان كلا محل لما يتنفع به فان القلب محل للعقل والسماء محل للسكواكب التي هي تدعى بها هذا بناء على ان العقل
 في القلب فان بيننا على انه في الرأس ١٠ فتشبه الرأس بالسماء بجامع ان كلا محل لما يتنفع به وعلى كل يستعار اسم

المشبه به للمشبه على طريق
 التصريح بحصة والقرينة
 الاضافة الى العقل (قوله
 بالفلك الاعظم) وهو العرش

 كل حجاب من حجاب الجهل
 حتى يدت لهم شمس المعرفة

 (قوله ونوقش بأر السماء
 ليست من لوازم الفلك الخ)
 قيل اسم من لوازمه بحسب
 الوجود لا العرش فوق
 السماء وجودا (قوله وذلك
 كابلادة) قيل قد يراد
 ان الجهل ليس مسبب
 الملافة (قوله لانا نقول
 مراد بالجهل هنا الجهل
 المركب) فديقنا حينئذ
 لا تسبب عن زوال الجهل
 المركب احواح النشأ ولا
 يتفوق عليه بدو شمس
 المعارف ازوال الجهل
 المركب يتحقق مع وجود
 الجهل البسيط فمعك على
 ما سبق وعلى ما يأتي الآن

وأشار المصنف في شرحه الى أن اضافة سماء الى العقل من اضافة المشبه به الى المشبه والاصل
 من العقل الذي هو كاسماء بجامع ان كلا محل لطلوع الشمس وان كان العقل محلا لطلوع
 الشمس المعنوية التي هي أصول المعارف وأمهات السماء محلا لطلوع الشمس الحسية
 ويجوز بعضهم أن يكون في كلامه استعارة بالسكائية بأن يشبه العقل بالفلك الاعظم تشبيها
 مضمرا ان النفس ويحذف وينبت شيء من لوازمه وهو السماء تحيلا ونوقش بان السماء ليست
 من لوازم الفلك الاعظم وخواصه بل هي جرم آخر مستقل بنفسه كما لا يخفى على من له أدنى الملم
 نفس الهيئة ولو قال بان يشبه العقل بالبحر بجامع الاهنداء بكل ويحذف الخ لكان مستقيما
 (قوله كل حجاب) مفعول به نقوله سقط ونوقش من حجاب الجهل بيار لما قبله على كون من
 يابسة وهو المتبادر ويجوز بعض المحققين أن تكون ابتداءية والمعنى عليه كل حجاب مبتدأ
 وبأنى من حجاب الجهل وذلك كابلادة ونحوها وأشار المصنف في شرحه الى أن اضافة حجاب
 الى الجهل من اضافة المشبه به الى المشبه والاصل من الجهل الذي هو كالهجاب بجامع ان كلا
 يحجب عن الادراك وان كان الجهل يحجب عن ادراك الأمور المعنوية والسماء يحجب عن
 ادراك الأمور الحسية لا يقال كيف يشبه الجهل بالسماء مع أن الجهل تدعى لانه من العلم
 بالشئ والسماء وجودى لانه أجرة تصاعدت وانه في ما قاله الحكماء أو غير شجرة من الجبل
 على ما في بعض الآثار التي نقلها في السيرة السيرة في كتاب الهيئة السيرة في الهيئة السيرة
 رجران التشبيه بين عدم وجودي غير سيرة لا فتراقه ما في الصف ادصة باحد هذه الماهيات
 وصلة الاثر الوجود لا ما نقول مراد بالجهل هنا الجهل المركب كما أشار له في شرحه وهو
 وجودي لانه ادراك الشئ على خرف ما هو عليه وهذا من المشبه والمشبه به وجودي
 على ان لا مانع من تشبيه عدمي بالوجودي أو عكسه اذا اشتركا في وصف من الأوصاف وان
 اختلص من جهة الوجود والعدم نعم يتعين أن يراد بالجهل هنا الجهل المركب لا من جهة
 التشبيه بل من جهة أخرى وهي انه هو الذي يتشبه فيه أنه تجلب دون الجهل البسيط فليتأمل
 (حتى يدت الخ) أشار المصنف في شرحه الى أن حتى هنا تشرية حية على قوله الخ وحدها

يقال ان قرينة الملاح فاصية بان المراد ازالة الجهل المركب بالآيات العلم الذي هو صفة حقيقة
 لا يرده هذا البحث ثم ان نسبة مركب كالحض اصطلاح والافنى الحقيقة لا تركيب لانه اعتقاد بالبدن وبهذا يتقدم
 استشكل كثير من الفاضل بان ذلك بان ان كان مركبا فلا يخلو اما ان تكون اجزائه التي تركيب منها من قبيل العلم أو الجاهل
 لا باثران تكون من الاول لان الشئ لا يتركب من ضده ولا ان تكون من الثاني لان اجزائه لو كانت من قبيل الجاهل المركب
 تمثل الكلام انما يتركب من اجزاء من قبيل الجاهل البسيط فالجهل البسيط مفهومه عدمي والوجودي لا تكون اجزاء
 عدمية فلا يتركب الوجودي من عدمي في أي شيء تركيب وحاصل الجواب ان التشبيه هنا بالعدمية لا بالعدمية

كتركب السرير من اجزائه وهذا غير مراد بل التسمية بذلك مجرد اصطلاح خال عن المناسبة وقد يجاب أيضا بأن معنى كونه
مركا أنه مستلزم بلهين بسبطين عدم العلم بالشئ وعدم العلم بأنه جاهل تأمل (قوله تدريجي الخ) بأن يراد بالجهل أوائل
العلوم ثم حجاب أواسطها ثم حجاب بقيتها فعلى هذا المراد المعرفة الكاملة (قوله ومحالها) أي منازلتها (قوله لا نأقول لا يصح
ذلك الخ) أو يقال ان الشئ هو وان كانت جمعا لفظا لكنها باعتبار المعنى شئ واحد ١١ وانما جعت تعظيما أو باعتبار

الشيخ المالوي غائبة وهو يقتضي ان ما جعلت غاية له وهو الخط تدرجي بمعنى أنه يحصل شيئا فشيئا وهو كذلك كما أشار له ابن يعقوب وان كان قديتوهم خلافة فان قيل القاعدة ان العاية بعد حتى داخله في المعياقية تقتضي جعلها غائبة أن الخط موجود وقت بدو شعوس المعرفة لهم وليس كذلك أوجب بأن محل الدخول اذا لم تقم قرينة على عدمه كما هنا أو ان حتى هنا بمعنى الى كما أشار له الشيخ المالوي حيث فسر هابها والقاعدة أن العاية بعدها لا تدخل في المعيا بجلال حتى ولذا قال بعضهم

وفي دخول الغاية الاصح لا • تدخل مع الى وحتى دخلا

(قوله لهم) أى لارباب الجحى (قوله شمس المعرفة) فاعل بقوله بدت ولا يخفى أنه ايس هناك
الشمس واحدة فكيف جمعها المصنف ويحجب بأن الجمع للتعظيم أو أنه باعتبار تعدد أيامها
ومحالها وتنزله منزلة تعدد شأنها أو إضافة شمس الى المعرفة من إضافة المشبهة الى المشبهة
والاصل المعرفة التى هى كالشمس فى الاتعاض بها الا يقال المعرفة مفرد والشمس جمع وكيف
يصح تشبيه المفرد بالجمع لاننا نقول لا يضر ذلك عند قصد المباحة أو ان المصنف أراد بالمعرفة
افرادها ويصح أن يكرر فى كلامه استعارة مصرحة أو ممكنة وذلك بان تذهب المسائل التى
تقع عليها المعرفة عن الشمس ويستعار لفظ المشبهة للمشبهة على طريق الاستعارة المصرحة
أو تشبه المعرفة بالسماء تشبيها مضمرا فى النفس وبطوى لفظ المشبهة على طريق الاستعارة
بالكناية والشمس محبب اما باقى على معناه الحقيقى أو مستعار للمسائل المذكورة (قوله رأوا
الحج) على تقدير البناء التثنية كما أشاء اوله المصنف فى شرحه وتوهمه فخره أى فخران
شمس المعرفة كذا قاله الشيخ المولى علاءة اعادة أن الضمير يرد على المضاف إليه فكيف
كل أو بعض والا عاد للمضاف اليه وهو غير طاهر على جعل الإضافة فى شمس المعرفة من
إضافة المشبهة للمشبهة وكذا على جعل كلامه من باب الاستعارة الممكنة إذ جعلت الشمس
واقية على معناه الحقيقى اذ الضمير حجة تدعى أن يكون راجعا للمعرفة ولا ترد القاعدة
المذكورة لاسمها أغلبية بدلين قوتها على ادخالها بواب جهنم فالدين فيها بخلاف جعل كلامه
من باب الاستعارة المصرحة وكذا الممكنة ان بدأت الشمس من معرفة تلك المسائل التى
حيث تدرجوع الضمير للشمس وتكون الإضافة من معنى من التبعيض والمبنى رأوا المسائل
الحقيقية منها ثم ان المحذرات جمع محذرة وهى المرءة لما سخرت انت انت انت انت انت
المحذرات هنا المسائل الحقيقية على سبيل الاستعارة المصرحة بحجة التبعيض بذلك بان تذهب المسائل

يتبقى بالمدائن ثم ان بين الحمد راق والشهوس عو ما وجه واه ارجح اوجه مع شهوس وانخذ راق في المدائن التي الصميمة
الكثيرة المنهج ونفق راق في الصميمة القارية النقم والاه دور في كثرة المنهج الصميمة ويحتمل ان يكون بينهم اعموم
بخصوص مطلق فتمت مر المصروفية وكثرة المنهج في الحمد راق ووقته ركة المنهج في الشهوس (انواعه ان كان يشبهه
اختفاء) انما ان في المدائن والشهوس كالمداين

وقوله بمعنى التخدير أي التعلق بالأمور الحسية كالمرأة وقوله يجامع عدم الظهور رأي عدم ظهور الأمور المطلقة الشاملة
 للحسية والمعنوية فتدبر (قوله لانها لاتعمل هنا الا في مفعول واحد) أي لانها بصرية وتسليط الرؤية البصرية على
 المخدرات التي بمعنى المسائل مبالغة كما هو شأن الترشيح أو الكلام على تقدير مضافين أي رأوا دالها وهو النقوش الدالة
 على الانقضاء الدالة على المعاني وانما يجعل رأي قلبية لانه ليس المعنى على ذلك لانه يصير المعنى علما انكشافها وهذا ليس
 بتصود انما المقصود ابصارها لهم في حال انكشافها وقد يقال يلزم من علمهم انكشافها لهم علمها حالة كونهم انكشافها
 أن يقال المقصود بالذكرة هو الاولى خصوصا في مقام البيان للمبتدئ تدبر (قوله وجعا بين الامرين الخ) هذا عين المدعى الآن
 يقال محط التعليق قوله لي شرب الخ ١٢ (قوله بكل من الجملتين) فالمراد من السكاسين الجملتان على سبيل الاستعارة التصريحية

الاصيلة فشبهه كلام من
 الجملتين بالسكاسين يجامع ان
 كلا يوصل للمقصود ويشرب
 ترشيح اما بقا على معناه
 أو مستعار الملام المشبه

 محمد مجمل على الانعام

 (قوله واختاره الاول) أي
 في التركيب الاول المشغل
 على الجملة الاسمية وكذا
 يقال في قوله وفي الثاني
 والمقصود من هذا بيان
 إمكانية التعبير بالجملة
 الاسمية في مقام الحمد
 على الذات الموصوفة
 بالصفة المذكورة وبالجملة
 الفعلية في مقام الحمد على
 الانعام اذ كان يمكنه
 الاتيان بالجملة الاسمية في
 مقام الحمد على الانعام
 في مقام الحمد على الانعام
 الحمد على الذات المذكورة
 بان يدكر الانعام في معنى
 الايمان والاستلام عنانك

عنى التخدير يجامع عدم الظهور في كل ويستعار لفظ المشبه به للمشبه ثم يشتق منه مخدرات
 بمعنى خفيات والقرينة الاضافة الى الضمير العائد الى المعرفة أو الشموس على ما علمت والرؤية
 ترشيح وكذا الانكشاف ان كان حقيقة في الحسيات فقط وما تقر من أن الاستعارة تعمية
 هو الموافق للقاعدة البيانية من أن الاستعارة في المشتقات تعمية وأما ما يتبادر من كلام الشيخ
 المولى من أنها أصلية فعبر ظاهره الآن يقال ان مخدرات مما غلبت عليه الاسمية في التحق
 بالجوامد فليدفعهم (قوله منكشفه) حال من الخمد اذ أي حال كونها مستنضة وليس مفعولا
 ثانيا لرأي لانها لاتعمل هنا الا في مفعول واحد كما هو ظاهر (قوله فحمدته الخ) انما حده حريتين
 احدهما بالجملة الاسمية والاخرى بالجملة الفعلية لأسباب يورد بيت ان الحمد لله في مدحه وجعابين
 الامرين أعني الحمد بالجملة الاسمية والحمد بالجملة الفعلية لا يشرب بك من السكاسين أي ليصل
 ثواب الحمد بكل من الجملتين المذكورتين واختار في القول السعير بالجملة الاسمية وفي الثاني
 التعبير بالجملة الفعلية لمساواة الحمدود عليه فيهما وبيان ذلك أن الحمدود عليه في الاول الذات
 وهي داعية في ذاتها بآتي في الجملة الاسمية انتمية لا دوام والاستقرار والحمدود عليه
 في انشائي الانعام وهو متعمد شيئا فشيئا فيناسب أن يأتي فيه بالجملة الفعلية انتمية لا دوام شيئا
 فشيئا فان قيل لم خصص الاسمية بالدوام والاستقرار والفعلية بالمتجدد مع صلاحية كل لكل
 بالمرآن أجيب بأن ذلك لغلبة الاستعمال الواقع فيه وما ذكر من أن الجملة الاسمية تدل على
 الدوام والاستقرار مخالف لقول الشيخ عبد القادر راسم الاتدل الأعلى مجرد التبرير ودفع
 السعد المقتضى في الخلق الفة بأن الشيخ نظر لاصل الوضع وغيره نظرا لدلالة العرائن ولما كانت
 الجملة الفعلية المقيدة لا تجدد انما هي في صرح الجملة الاسمية بآتي في جملة الماضوية
 لا يقال الحمد في الاول معال بالاحراج السابق في غير انما هي من آتي في السابق كما في المستق أو
 ما في قوله يودون جملة ما منه الاشد نقض كما تقدم من كون الاخبار اكرار في الحمدود
 عليه هر متجدد شيئا فشيئا في السابق أن ما في الجملة الاسمية في السابق ليس ذلك بصريح
 العبارة بل باقتضاها على ان الدعاء له كورد غالب في ان المناسب أن يقول المصنف

والذات الموصوفة بالصفة المذكورة أو يوحى له سميه همدود في عدم لعمري في مقصود بيان
 الحكمة في تسمية الاسمية على الذميمة لانه لا يترك انما هو التام في الحديث (قوله في الدلالة بالمرآن) أي صفة
 الاستعمال (قوله دون الجملة الماضوية) أي انها قد لا تطاع دار بقائه في الاستمرار والحمد في قوله في ذلك ليس
 به صريح العبارة بل باقتضاها قد قال كما ان الحمد الاول ليس به قار في الاخبار بصريح العبارة كذا ليس هو في مقابلة
 الداعية به صريح العبارة لانه في قوله لا يترك في الدلالة بالمرآن في قوله في ذلك ليس هو في مقابلة
 ولا بد من بيان ان في سائر الذوات كما في قوله في سائر الذوات في قوله في ذلك ليس هو في مقابلة

التصریح بذلك عدم اعتبار كون الحمد في مقابلة الذات في قوله نحمدك جل على الانعام ان الضمير في شحمده عائده على الله فهو
في مقابلة الذات الا انه لم يصرح بذلك فلذلك لم يعتبر ما ذكر ويجاب بانه متى وقع الحمد على الذات كان الحمد في مقابلهما باعتقاضي
الذوق ما لم يصرح بانه لاجل الانعام والا كان في مقابلة الانعام ولذلك كان الحمد في الاول في مقابلة الذات وفي الثاني في مقابلة
الانعام فقط وبهذه القولة وما كتب قبلها تعلم حال ما كتبه بعضهم على قول المحشي وبيان ذلك ونصه قد يقال انه علق الحمد
أولاً على الصفة وهي الانخراج الخ كما يصرح به قوله فيما سبق فان قيل من القواعد ان تعليق الحكم الخ فيكون المحمود عليه
أولاً ذاتاً ووصفة وان لم يصرح بذلك بل جاء من الذوق في الاول ومن تعليق الحكم بما في قوة المشتق في الثاني وعلق الحمد ثانياً
بالذات العائده عليها ضمير فحمده وبالصفة وهي الانعام بنعمة الخ فيكون المحمود عليه ١٣ ثانياً ذاتاً ووصفة أيضاً الا انه لم

[illegible]

أحمد بالهمزة لا بالنون لانها اما المتكلم مع غيره أو له تكلم المعظم نفسه وكل من غيره
مناسب هنا أما الأول فظاهر وأما الثاني فلان المصنف كان من أكابر المتواضعين ويحاجب بأنه
يصح أن يختار الأول ويكون المصنف قد قال ذلك احتقاراً لنفسه عن أن يستقل بحمد الله
تعالى فكأنه يقول الثناء على الله تعالى مقام عظيم لا طاقة لي عليه وحدي بل مع غيره كما أشار
لذلك بتعبيره بالنون التي للمتكلم مع غيره ويصح أن يختار الثاني ويكون المصنف قد قال ذلك
إظهاراً للمعظم الله تعالى له بتأله العلم تحدياً بنعمة الله تعالى على عباده بقوله عز وجل وما ينعمه
ربك فحدث كما أشار لذلك بتعبيره بالنون التي للمتكلم المعظم نفسه وهذا لا ينافي في موضوعه
وتواضعه لمولاه تبارك وتعالى (قوله جل) بجملة اعتراضية قصد المصنف بها إنشاء التعظيم
أو الحالية بتقدير قد على ما هو الأشهر من وجوب اقتران جملة الحال الماضية بها لقطا أو
نفسدراً أو صفة للضمير على مذهب من يجبر وصف الضمير ويرد على جعله الحالية أن الحال قبل
في عاملها فيقتضي ذلك تقيد الجملة بالحال ولا يطول كبرية أسئلة هامة من أن لا يملك
أفضل من الله المقيد كما ذكر بعضهم ويرد على جعلها صفة في عالم ناطق في كتاب العزيز على
أحد ما يجيز وصف ضمير العيبة الراجع إلى معين مجبولة والامثلة التي نزلت عن السكينة في الحارة
وصف الضمير فيها ليس فيها إلا وصفه بفرقة فنفخوا الألقام على عاب الركب والرحيم والرحيم
الاهو العزيز الرحيم والجهور يحملون مبدل ذلك على الله وليس هذا ما يرجع قول ربه
بأن جملة الاعتراضية أولى وما في بعض نسخ الشرح الصريح في التوسيع الذي عن أنه لا يصح
تكون اعتراضية لأن المفرد يحل محله أولاً كذلك الاعتراضية في قوله تعالى بأنه اعلم بالسر
محله على أنه غير أن حاله لا على تقدير أنها اعتراضية وحلول المفرد محله على تقدير أنه حال
لا يجمع من صحة كونها اعتراضية كما في سائر الجمل التي للمعجزة الاعتراضية والالزام لا تقتضي
الشيخ انه يرجع عن هذه الدارة وضرب عليها بالخط (قوله على الانعام) أي لا جرح الانعام في
معنى لام التعاميل كما في قوله تعالى ولتكن رباً الله على ما هو (قوله في قصة الأيتام) والله اعلم

يصح ان يختار الاول ويكون المصنف قد قال ذلك احتقار لنفسه عن ان يستقل بحمد الله تعالى فكأنه يقول الثناء على الله تعالى مقام عظيم لا طاقه الى عليه وحدي بل مع غيره كما اشار

لذلك بتعبيره بالنون التي للمتكلم مع غيره ويصح أن يختار الثاني ويكون المصنف قد قال ذلك
اطهارا له عظيم الله تعالى له بتأله العلم تحديا بنعمة الله تعالى عز وجل وما بنعمة

ربك فحدث كما أشار لك بتعبيره بالنور التي لا تسلك المعظم نفسه وهذا لا ينشأ من خضوعه
وتواضعه لمولاه تبارك وتعالى (قوله جل) بجله اعتراضية قصد المصنف بها إنشاء التعظيم

أوصالية بتقدير قد على ما هو الأشهر من وجوب اقتران جملة الحال الماضية بها لقطا أو
نفسدرا أو صفة للضمير على مذهب من يحجر وصف الضمير ويرد على جعله ناطقة أن الحال قد

في عاملها فيه تضي ذلك تقييد الجديتال الحال ولا طر لكثرة اسله هاهنا مرة من الملق
أفضل من الجديت القيد كاد ك بعضهم ورد على جعلها صفة فالم نظر في كـ العر

أحد ويجوز وصف ضمير العيبة الراجع الى معين بحجة له والامثلة التي نقلت عن النكاح في احادنا
وصف الصغر فيها الدم فما الا وصفه فدمه ففقه فهو الايم صغار الرقاب الرقاب في قوله

الاهو العزيز الرحيم والجمهور يحملون ممل ذلك على الله ورسوله ابراهيم يقول رحمه الله

تكون اعراضه لان المفرد يحل محله اولاً كذلك الاعتراف به في ما به اعراض امره

لا يجمع من صحة كونها اعراضية كفا في سائر الجمل بل المحقة الاعتراض وا لال و لا ناقص عن

اسمى الله رجب عن هذه النادرة ووصفها على ما بين يدي
في لام التاميل كما في قوله تعالى ولتكبروا الله على ما شئتم
والمؤمنون هم الذين آمنوا بالله ورسوله

مدرسة الاشخاص الخاملين (قوله اظهر التسليم) أي الذي هو له لوم الله سبحانه وتعالى - نسى
الحالة) وعلى هذا يكون الخمد هنا قد علق على الراجح ليس يعني الا انهم لم يذكروا فيه كبريائه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ

قبل انه اول لامه لا يفنى ولا يلاشى بخلاف الاشراق قبل المضي الى الارض والى الامم في شياهم من قبيل
مقام النساء والاعمال بن محمد اعلم به واما قوله - دور مودع بان الله وعبد امير المؤمنين

كلامه له بذلك كما كتبه عن رسول الله أبي القاسم كاتبة

(قوله بالضرورة) أي يشبه الضرورة لشهرته بين العام والخاص وانما قلنا ذلك لئلا ينافي قولنا علم من الدين أي أدلته لان علمه من الأدلة ينافي كونه ضروريا واحترازنا بقولنا بالضرورة عما اذا لم يشتهر كارت بفت الابن مع البنت السدس فان هذا خفي اه مؤلف (قوله بصاحبة الاسلام) أي على جهة الشرطية لا الشطرية والاتحاد مفهوم ما واما صدقا (قوله في جواب سؤال تقديره من المحمود) أي مقصود من هذا السؤال التلذذ بالجواب لا ازالة الجهل اذ المسؤول عنه معلوم كاقيل لقد ثبتت فلا يخفى على أحد * الاعلى أكله لا يعرف القمر ١٤ فاندفع ما قيل كيف هذا السؤال مع ذكر المحمود

أولا وثانيا قال ظاهر انه يدل من ضمير شخصه وان لم الفصل اه (قوله بعد مادة التخصيص) والتخصيص مصدر يخص وقوله ونحوها مادة الاختصاص الذي هو مصدر اختص والخصوص والتمييز والافراد بخلاف مادة القصر فتعدي بعلى وأما التعبير بالمقصود والمقصود عليه بعد مادة التخصيص ونحوها فليسان المعنى وان اختلف المادتان في التعدي من خصنا بخير من قد ارسلنا (قوله ما في الضابط) أي من انه لم يوافق ما نقله سم ولا ما نقله يس اه مؤلف ويجب ان يحذف عن الضابط انه جرى فيه على ما نقله يس غاية ان فيه اكفاء فقوله ذكره الخبر الهمام السيد أي والسعد أيضا وانما اكتفى بالسيد من السعد ولم يعكس لان نسبة ماد كرا للسعد شهيرة بخلاف نسبة السيد

الجار والجور وفيه متعلق بالانعام وازداده نعمة لما بعد هذا البيان وكان مقتضى الظاهر ان يقول بنعمتي الايمان والاسلام الا ان يقال المقرد المضاف يع أو يقال حذف المضاف من الثاني لئلا ينافي في الاول عليه والاصل بنعمة الايمان ونعمة الاسلام وانما جاع المصنف بين الايمان والاسلام مع تلازمهما ووجودا بمعنى أنه يلزم من وجود الايمان في شخص وجود الاسلام فيه وبالعكس لتغايرهما مفهوم ما واما صدقا أما الاول فلان مفهوم الايمان لغة مطلق التصديق ومنه وما أنت بمؤمن لنا وشرعا التصديق والاذعان بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم مما علم من الدين بالضرورة ومفهوم الاسلام لغة مطلق الانقياد وشرعا الانقياد لما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم كذلك والمراد بالانقياد لذلك الامتناع له بحيث لو أمر لا تفر وأما الثاني فلان ما صدقات الايمان تصديقات كتصديق زيد وتصديق عمرو وتصديق بكر وهكذا وما صدقات الاسلام انقيادات كاتقياد زيد واتقياد بكر واتقياد بكر وهكذا نعم هما متحدان محلا بمعنى أن كل محل للايمان محل للاسلام وعكسه لتلازمهما وجودا كما علمت وهذا هو المراد من اتحادهما ما صدق في عبارة من عبر به والكلام في الايمان الكامل بصاحبة الاسلام وفي الاسلام الكامل بصاحبة الايمان والافاضل الايمان وأصل الاسلام لا تلازم بينهما وجودا حتى يتحد المحلل بل قد ينفرد الايمان كافي المصدق بقلبه غير المنقاد وقد ينفرد الاسلام كافي المنقاد غير المصدق بقلبه ولما كانت نعمة الايمان ونعمة الاسلام أجل النعم وأساسها خصها المصنف بالدكر وان كانت نعم الله كثيرة لا تحصى قال الله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها (قوله من خصنا الخ) خبر مبتدأ محذوف والجمله مستأنفة استئنافا بيانيا لانها سبقت في جواب سؤال تقديره من المحمود والضمير البارز في خصنا عائدا لما معناه رتبة الجاهلية التي هي خصوص المؤمنين أو أمة الدعوة الشاملة الكفار واعلم أنه لا بد بعد مادة الاختصاص ونحوها من مقصور ومقصود عليه وبما تدخل على أحدهما جوارا باتفاق كل من السعد والسيد وان كان الغالب عند السعد دخولها على المقصور وعنده السيد على الاعلى المسمى عليه كذا قال ابن فارس وقد رده الشيخ يس بأن السيد صرح بما قاله الله عز وجل ان الله عز وجل لا يهدي القوم الظالمين وغيره وبذلك تعلم ما في الضابط المشهور وهو قول بعضهم

والما بسيد الاختصاص بكثرة دخرايه على الذي قد نصروا وعكسه مستعمل وجيد ذكر اسرار الهمام السيد

اذا علمت ذلك علمت أن التبادر من كلام المصنف دخرايه على المقصور وكما هو الحال على ما علم

فلما لم تكن شهيرة عليه لانها محل التوهم ولا يجاب به جرى على ما نقله سم وان قوله على أي فاهة قصر واسمها على الذي قد قصر واعابه وهو المقصور عليه لانه يلزم حذف الاعلى ويراد من غير وجود الشرطية ان جعلها ان يتحد متعلقا طرفين وهما يتحد ادم متعلق الاول دخرايه والثاني قصر وافق تميز ان الله عز وجل لا يهدي القوم الظالمين (قوله مستعمل) أي واقع في كلامهم (أفر له جند) أي شريكه

(قوله فهذا اعم مما قبله) وفي العطف زيادة على فائدة التعميم الاشارة الى ما ذهب اليه الزمخشري من تفضيل جبريل على
 نبينا وعلى غيره من الانبياء عليه وعليهم افضل الصلاة وأتم التسليم (قوله بدلا أو عطف بيان) يلزم على هذا تقدم عطف النسق
 وهو قوله وخير من حاز المقامات العلا على البدل أو عطف البيان مع انه مما قد مان عليه والجواب عنه بان محل المنع اذا كان
 المعطوف اجنبيا وهنالك ليس كذلك ان خير من حاز المقامات هو خير من قد ارسلنا غير معلوم في كتب النحو والجواب بان محط
 العطف من حاز المقامات العلا لاخير فعطف النسق وكل من البدل وعطف البيان ١٥ لم يتوارد على شيء واحد بعد فعل

هناك قول لا يجوز ذلك نعم
 ان جعل بدلا أو عطف بيان
 من خير الثاني لم يلزم ما ذكر
 الا انه بعد ثم انه يلزم على
 عطف البيان مخالفته
 للمعطوف عليه لانه معرفة
 والمعطوف عليه نكرة لان
 من المضاف اليها خير نكرة
 وخير من حاز المقامات العلا
 محمد سيد كل متقي
 موصوفه بدليل ان المسمى
 أرقعهما على نبي أو انسان
 والوافقة في ذلك شرط كما
 قاله الزمخشري

فانما يسمى في قول
 ما من وذاي الاول النعمان
 ولعل المحمدي جبريل على رأي
 الزمخشري الجوز عطف
 المعرفة عطف بيان على
 أنت نكرة تارة جعلا من
 معرفة تارة من المضافة
 لا أنما انتم تدعون
 بالاسماء (قوله بدلا أو عطف
 بيان) انما في البدل
 انما في البدل

فقد نضاه أنه صلى الله عليه وسلم متصورا عينا لا يتعداها الى غيرنا وليس كذلك لان الحق أنه صلى
 الله عليه وسلم مرسل للام السابقة غاية الامر أن الرسل نواب عنه كما يشير لذلك قول صاحب
 البردة فانه شمس فضلهم كواكبها * يظهر أن أفعال الناس في العلم
 وأجيب عنه بأجوبة أحسنها أن الباء هنا داخل على المقصور وعليه وان كان خلاف الغالب
 على ما تقدم والمعنى عليه أن الله تعالى قصرنا عليه صلى الله عليه وسلم لا تتجاوزها الى غيره من
 الرسل أو أنهم إذا دخلوا على المقصور كما هو الغالب لكن المراد أن الله تعالى خصنا به صلى الله عليه
 وسلم من حيث إرساله لنا بطريق المباشرة فلا ينافي أنه أرسل أيضا لغيرنا من الامم لكن بواسطة
 الرسل عليه وعليهم الصلاة والسلام (قوله وخير من قد أرسلنا) خيرا فاعل تفضيل فاصله أخير
 نقلت حركة الياء الى الساكن عماها وحذفت منه الهمزة مرة ثانية او من واقعة على نبي أو انسان
 لا على رسول ولا يصح قوله قد أرسلنا واختلف هل خبرية هي صلى الله عليه وسلم بسبب من إياه
 أو تفضيل الله له والثاني هو كلام أهل التحقيق من أئمة الكلام كقوله السنوسي في شرح
 صغرى الصغرى (قوله وخير من حاز المقامات العلا) من هنا واقعة على انسان أعم من أن
 يكون رسولا أو لا صفتها أنه جمع المراتب الالهية والعبادية والجمع عليها باسم
 والقصور وهي كالأعيان بفتح المضد السفلى (قوله محمد) المناسب للتعظيم رفعة على أنه خبر
 مبتدأ محذوف والجمله مستأنفة كجمله السابقة وان كان الرابع عريضة الجريد لا أرعط
 بان اوافقه فلا يصل من عدم التقدير ولا ير أن المبدل منه في نية الضمير لان الله تعالى أن
 ذلك بالنسبة متاهل العامل أو أنه غير متعدي ويؤيد جواز ان النسب مدح يدون فحين ما هو
 الشائع من كتابة المصوب المنون بالالف لا على عدة المسمين من كتابته براهب وروية المرفوع
 والخبر ولا يستغنى عن رسم الالف بتسكينها والشكل كذا في كتبهم عن المورى
 والسيوطي وفي كلامهم من رسم الالف بتسكينها وهو المرافق للمعروف من الوقت بالهمزة
 ألف (قوله سيد كل متقي) بدلا أو عطف بيان من لفظ الشريف وانما البدل من اسم
 على جعل اللفظ الشريف بدلا أو عطف بيان من لفظ الشريف وانما البدل من اسم
 الشريف معرفة ولا يجوز زرع صف معرفة كقوله تعالى حتى أتىهم الرسول فكأنه قال
 سيد كل رسول واطلاق السيد عليه من قوله سيد كل رسول

في عمل الامام المذکور في البدل كما توسع في شرحه في غير ما قبله كقوله في اتمامه في معنى ذلك
 لان الله تعالى علمه لا يحدده ولا يحدده (قوله بدلا أو عطف بيان) أي من غير العرب لان الله تعالى علمه لا يحدده ولا يحدده
 (قوله لا يحدده عن رسم الالف) أي التي هي بحد من التعريفين من جهة الوقت على الامم المصوب بخلاف حاله في الرفع والجر
 فان تكرارها شكلها هو على عن التصوين ان لا ألف (قوله أو عطف بيان) فيه ما بين من لا تفعل (قوله رسول الله) على
 هذا يصح كقوله خير من قد أرسلنا فلا يرى تخصيصه لأن في اللفظ هو لفظ الالف الواحدة في اللفظ (قوله
 والوافقة في ذلك شرط كما قاله الزمخشري) أي من غير العرب لان الله تعالى علمه لا يحدده ولا يحدده

الموصوف الواحد بخلاف ذكر الخاص بعد العام في الذوات فإنه لا فائدة فيه فلا بد من نكته وعكسه وهو ذكر العام بعد الخاص في الذوات له فائدة وهي الشمول لبقية الأفراد كما إذا عطف الال على الصب فإن ذلك لا يحتاج لذكره وأما أن عطف الصب على الال فلا بد من نكته وهي شرف الأصحاب (قوله لكنه قد أفاد الخ) أي وامتناع الاتيان بالعام بعد الخاص إنما هو لعدم الفائدة فإذا أفاد كما في الآية لم يجتمع (قوله بواسطة ان نبيا حال الخ) أي وان كانت الحال وصف في المعنى فإن قلت الصفة تفيد المقارنة إذا كانت لازمة مع أنها لا يحسن تأخيرها عن الاختصاص منها قلت أفادتها المقارنة لأن حيث كون صفة بل من خارج وهو العلم بكونها ١٦ لازمة أفاده المألوف في كبره صيان (قوله وهي تفيد المقارنة لعاملها) قد يقال

نخبة ما يستفاد من تلك الحال مع ما قبلها إنما هو الحكم عليه بالكون رسولاً في حال نبوته بمعنى أن الرسالة ليست سابقة ولا آتية بعد انقطاع النبوة
العربي الهاشمي المصطفى صلى الله عليه وآله ما دام الحجا
رلم تغد استعراق الرسالة لجميع أوقات النبوة حتى يتم ما ذكر لا يقال إن قولك جاءني زيد راكباً لا يفهم منه إلا مقارنة الجي للركوب وأما كون الركوب متقدماً على الجي فلا يفهم من التركيب فينتدبون الجي مقارناً لا بداء الركوب والآية تظهر هذا المثال فلا أشكال لا فائدة قول عدم فهم ذلك من المثال إن كان لفرضه كالمعادة القاضية بان زيدا إنما يتدنى الركوب وقف

القيام ولا غير والمراد من ولد آدم كما قاله بعضهم النوع الانساني فهو شامل لآدم أيضاً وبذلك اندفع ما قد يقال هذا الحديث لا يدل على سيادته صلى الله عليه وسلم على آدم وإنما يدل على سيادته على أولاده فقط ودفع بعضهم ذلك أيضاً بأنه في أولاد آدم من هو أفضل منه كإبراهيم وموسى وعيسى وإذا كان صلى الله عليه وسلم سيداً لأفضل كان سيداً لمفضول بالطريق الأولى فإن قيل قد ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال السيد الله وهو يدل على أنه لا يطلق السيد على غيره تعالى أجيب بأنه محمول على السيادة المطلقة (قوله العربي) أي المنسوب للعرب وقوله الهاشمي أي المنسوب لهاشم لأنه صلى الله عليه وسلم لم من ذريته فإنه صلى الله عليه وسلم ابن عبد الله ابن عبد المطلب بن هاشم الذي هو أخو المطلب الذي من ذريته الإمام الشافعي رضي الله عنه فلذلك يقال له المطلب نسبة للمطلب ولا يخفى ما في تقديم العربي على الهاشمي من حسن الترتيب لأن ذكر الخاص بعد العام له فائدة بخلاف عكسه فإنه لا فائدة له ولذلك يقولون عالم نحرير ولا يقولون نحرير عالم ولا يرد قوله تعالى وكان رسولاً نبياً لأنه وإن ذكر فيه العام بعد الخاص لكنه قد أفاد مقارنة نبوته صلى الله عليه وسلم لرسالته كما هو الراجح بواسطة أن نبيا حال وهي تفيد المقارنة لعاملها على أنه قد نقل العارف الشعرائي في الكبريت الأحمر عن الشيخ ابن العربي أنه ذهب في فتوحاته المكية إلى أنه يشترط في مسمى النبي أن يختص بأحكام لا يشركه فيها قوم وعليه فيكون بينه وبين الرسول عموم وخصوص من وجه فلا يكون عاماً فيه فليتأمل (قوله المصطفى) أي الخنار وفيه إشارة إلى حديث أن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم فإنا خيار من خيار من خيار وكان مقتضى صدر الحديث أن يراعى عجزه من خيار وحيداً إذ يكون لفظ خيار الأول كناية عنه صلى الله عليه وسلم والثاني كناية عن بني هاشم والثالث كناية عن قريش والرابع كناية عن كنانة وفي خط بعضهم الجواب عن ذلك بأن العرب لا تكر شيئاً زيادة على الثلاث وأنه اقتضاها للمقام نظيراً جع (قوله صلى الله عليه وسلم) هذه الخبرية لفظاً انشائية بمعنى وجوز بعضهم أن تكون خبرية بمعنى أيضاً وأورد عليه أنه ياتى حيث أنه لم يحل مقصود الشارع من إنشاء الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كما يرشد إليه ظاهر قوله تعالى

الجي إلى المتكلم لا قبله فسلماء له لا قرينة هنا وإن كان ذلك لما فاته لوضع التركيب
فهي ومكبرة لا تسمع هكذا أو رده على شيعتنا السقاء فاجاب بان المراد المقارنة الكاملة بحيث تكون في الابداء والدوام لان الشيء متى اطلق انصرف للفرد الكامل منه (قوله عموم وخصوص من وجه) يحتملان فيمن اخص بأحكام وأمر بالتبليغ وينفرد الرسول فيمن أمر ولم يخصص وينفرد النبي فيمن اخص ولم يؤمر (قوله فلا يكون مما نحن فيه) وهو ذكر العام المطلق بعد الخاص المطلق بل من ذكر العام من وجه بعد العام من وجه آخر (قوله لا تكر شيئاً الخ) أي بلا فصل فلا يرد ما في الرحمن وانرسالات (قوله وجوز بعضهم) ان تكر خبرية بمعنى أيضاً اكن يرد على هذا أنه ينافي كونها خبرية بمعنى الأبدية قوله

فما دام الحجا اذ لا يؤيد الا المستقبل الا ان يجاب بان الماضي هنا مجاز عن المستقبل للتحقق على حدائق امر الله او يقال ان محل هذا التجويز ما لم يذ كر ما يدل على التأييد والاتعين ان تكون انشائية كما هنا (قوله وفيه بعد لا يخفى) أي لان الظاهر من الآيات والاحاديث الدالة على طلب الصلاة انما هو الدعاء لا التعظيم وأيضا القول ١٧ بان المقصود التعظيم فيه ميل

للقول بانه صلى الله عليه وسلم لا ينتفع بصلاة تناء عليه (قوله لان الاستغفار من جملة الدعاء) أي والمقابلة بين العام والخاص وان كانت حسنة الا انهم ليست الاحسن فاندفع ما قيل انه قد يكون للشيء معنيان أحدهما خاص والآخر عام لذلك الشيء واغیره فالاولى الاقتصار على ابواب الثاني اه (قوله مع ان صلاة الملائكة لا تختص بصيغة الاستغفار) أي مع ان المتبادر من الاستغفار ما كان بصيغته وان كان يحتمل ان المراد به ما كان بعبادته أو بعبادته فمما هو اللهم اغفر له راحمه واعف عنه ولا تأخذه لكن فيه أنه حينئذ يكون عين الدعاء فلا تصح المقابلة (قوله وللذهب والفضة بوضع) ظاهره انه رضى لهما ما بوضع واحد وفيه بعد (قوله ينتفع بالصلاة عليه) قيل ان الرياء لا يحبطها وقيل انه لا يحبط القدر العائد عليه صلى الله عليه وسلم والتحقيق انه يحبط العمل مطلقا اه

يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وأجيب بأن المقصود من الصلاة لازمها وهو تعظيمه صلى الله عليه وسلم ولا شك انه حاصل بالاختيار بم اوفيه بعد لا يخفى واعلم أنه اختلف في معنى الصلاة فذهب الجمهور الى أنه مختلف باختلاف المصلي فبالنسبة لله الرحمة وبالنسبة لساواه تعالى من الملائكة وغيرهم الدعاء على ما ذهب اليه كثير من المحققين وهو أحسن مما استظهر من أنه بالنسبة للملائكة الاستغفار وبالنسبة لغيرهم الدعاء لان الاستغفار من جملة الدعاء مع ان صلاة الملائكة لا تختص بصيغة الاستغفار كما ورد في الخبر وهو ما رواه ابن أبي بكرة في مختصره من قوله صلى الله عليه وسلم ان الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه وذهب ابن هشام الى أنه أمر واحد وهو العطف لكنه مختلف باختلاف العاطف فهو بالنسبة لله الرحمة الى آخر ما تقدم ويبنى على هذا الخلاف أن الصلاة من قبيل المشتركة اللفظي على الاول وهو ما تعدد وضعه ومعناه كلفظ عين فانه وضع للماضي بوضع وللجارية بوضع وللذهب والفضة بوضع فوضعه متعدد وكذلك معناه ومن قبيل المشترك المعنوي على الثاني وهو ما اتحد وضعه ومعناه كلفظ أسدقانه وضع للحيوان المقترس فوضعه واحد وكذلك معناه غاية الامر ان له افرادا مشتركة في معناه والتحقيق الثاني لوجوه كثيرة ذكرها في المغني من جملتها ان الاصل عدم تعدد الوضع والصحيح انه صلى الله عليه وسلم كغيره ينتفع بالصلاة عليه لكن لا ينبغي لنا التصريح بذلك الا في مقام التعاليم كما أشار لذلك بعضهم بقوله

وتصحوا بأنه ينتفع * بذي الصلاة شأنه مرتفع

لكنه لا ينبغي التصريح * لتسايد القول وذو الصحيح

ولا يليق بالمصلي ان يلاحظ ذلك كيف وهو صلى الله عليه وسلم الواسطة العظمى في ارسال الخير له وقيل انه صلى الله عليه وسلم لا ينتفع بها لانه قد افرغت عليه الكمالات كما اقبل من رفته الا ياورد أنه ما من كمال الا وعند الله أعلى منه وهو صلى الله عليه وسلم يترقى في الكمالات كل لحظة كما يشير لذلك قوله تعالى وللآخر خير لك من الاول على ما قاله بعض أهل التحقيق من أن المعنى وللحظة المتأخرة خير لك من اللحظة المتقدمة وعلى المصنف مؤاخذه من حديث انه قد امر بالصلاة على الامم وهو مذكور كعكسه في فهار رد على طريقة المتأخرين واسد لدواعي ذلك بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما حيث ترون بينهم ابالا وورد هذا الاستدلال بأن الواو انما هي للقران الذي دون القران الفاعل كما في قوله تعالى وأقيموا الصلاة وآرا الزكاة ولذلك رجع بعضهم طريقة المتقدمين عدم كراهة ذلك اعم هو خلاف الاولى قطعوا والاحاديث في فضل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لا تنضب وخصائصها لا تحصر في ذلك قضاء الحاجات وكشف انكرب المعضلات ونزول الرحمان ومن ذلك أيضا ما جرب من تأثيره في تنوير القلوب حتى قيل انها تكفي عن الشيخ في الطريق وتقوم مقامه

مؤلف (قوله به ضمهم) وهو العلامة السجاعي وبعد هذين البيتين

وجائز يقول شخص اجعلا * قوب ذالمصنوع من قدهلا
أومثل مقدمه خضرته * أوزده تشرية على رتبة
رمع بعضهم لا هدر القرب * بلضرة المي سمد عرب
تدرد الحقون فاعرفنا * وأحمد انكرهم ربح ركبي

كما حكاه سيدي أحمد ذروق والشيخ السنوسي في شرح صغري الصغري وأشار له الشيخ
 أبو العباس أحمد بن موسى البجلي لكن قال الشيخ الملوحي المراد أنها تكفي عنه وتقوم مقامه في
 مجرد التنوير أما الوصول لدرجة الولاية فلا بد فيه من شيخ كما هو معلوم عند أهله واختصت
 من بين الأذكار بأنها تذهب حرارة الطبع بخلاف غيرها فإنه يشيرها (قوله مادام الخ)
 ما مصدرية بمعنى أنها آلة في سبيل ما بعد ما يصدر ظرفية فلذلك فسرت بمدة فالمعنى مدة دوام
 الخ وليس المراد تقييد الصلاة بهذه المدة بل المراد تأييدها فكأنه قال صلى عليه الله دائماً
 وأبدى جرياً على ما هو عادة العرب من ذكرهم مثل ذلك ويريدون التأييد وقوله الجاهل بالكسر
 والقصر العقل كما تقدم (قوله يخوض) فيه مجازة على لأن فيه استناد الشيء لغير من هو له فان
 الخاضع حقيقة النفس وإنما العقل آلة كما مر (قوله من بحر المعاني) حال مقدمة من قوله لجأ
 ومن تبيينه والاضافة في بحر المعاني من اضافة المشبه به للمشبه والاصل من المعاني الشبهة
 بالبحر في الكثرة والسعة وقوله للجامة عول به لقوله يخوض وهي جمع لجملة وهي الماء العظيم
 المضطرب والمراد بها هنا المسائل الصعبة على سبيل الاستعارة التصريحية فيكون المصنف
 قد شبه المسائل الصعبة بمعنى اللجج واستعار لفظ المشبه به للمشبه والقرينة لفظ المعاني وقوله
 يخوض ترشيع لا يقال كيف يكون كلامه من باب الاستعارة مع أن فيه الجمع بين الطرفين أعني
 المشبه والمشبه به فانه قد ذكر الأول في قوله بحر المعاني والثاني بقوله لجأ وذلك بمنع فيها
 لانا نقول المشبه انما هو خصوص المسائل الصعبة ولم يذكرها المصنف بخصوصها ودخولها في
 عموم المعاني لا يضر وفي اتيان المصنف عن التبيينية في قوله من بحر المعاني اشارة الى انه
 لا يحتوى على جميع المعاني الا الله تعالى كما ذكره في شرحه وهو صريح في الرد على من ادعى ان
 علم النبي صلى الله عليه وسلم محيط بكل شيء احاطة بعلم الله تعالى وقد ألف العلامة
 البوسيني مؤلفاً في الرد على من زعم ذلك وتكثيره واستدل على ذلك بأدلة نقلية وعقلية لكن
 استظهر الشيخ الملوحي عدم تكفيره لان الوازم على مذهبه التي من جملتها حدوث علمه تعالى
 لانه يجب لاحد الملائكة ما وجب للآخر لا يقول به الا ان لازم المذهب ليس بذهب اذا كان لازماً
 بعينه او التحقيق الذي نعتقده أنه صلى الله عليه وسلم لم يفارق الدنيا حتى أفاض الله عليه
 علم الاشياء كلها ~~الكن~~ لا كعلم الله تعالى فليست به (قوله وآله وصحبه) عطف على الضمير
 الجرور من غير اعادة الجار وهو جائز على الصحيح عند المحققين ومن أدلتهم قراءة من قرأ
 تسألون به والارحام بجر الارحام ومن منع ذلك بحمل هذه القراءة على القسم والال
 اسم جمع لا واحد له من لفظه والمراد به في هذا المقام أقاربه صلى الله عليه وسلم وقبل
 أتقيا أمته وقيل جميع أمة الاجابة وهو الاولى ليشمل كل مؤمن ولو عاصياً وهذا الخلاف
 انما هو عند عدم القرينة والافق وجدت القرينة فسر بما يناسبها فهي محكية حينئذ
 فاذا قيل مثلاً اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين اذهب عنهم الرجس وطهرتهم
 تطهيراً فسر بأقاربه صلى الله عليه وسلم واذا قيل مثلاً اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله
 لقائهم بطاعتك ووضالك فسر بأنقياء أمته صلى الله عليه وسلم واذا قيل مثلاً اللهم صل
 على سيدنا محمد وعلى آله سكان جنتك فسر بجميع أمة الاجابة والصحاب اسم جمع لصاحب

(قوله فسرت جملة) أي أي
 موضعها بلفظ مدقوالا
 كانت اسماً فيخالف القرض
 من انما حرف مصدرى اه
 مؤلف (قوله فان الخاضع
 حقيقة النفس) أي المدرك
 لان يخوض مستعار ليدرك
 اذا صل الخوض الدخول
 في الماء (قوله حال مقدمة)
 أي لانه في الاصل نعت
 للشكرة ونعت الشكرة اذا
 تقدم عليها ينصب حالا

 يخوض من بحر المعاني لجأ
 وآله وصحبه ذوى الهدى

 (قوله ومن أدلتهم) ومنها أيضاً
 قدبت تهمجوا وتشتمنا
 فاذهب فابك والايام من عجب
 (قوله يحمل هذه القراءة
 على القسم) أي والبيت
 على الشذوذ (قوله فهي
 محكية) والظاهر انه
 لو وجدت قرينة في الصحب
 حكمت أيضاً كقولك اللهم
 صل على سيدنا محمد وصحبه
 الذين عات ما في قلوبهم
 وأنزلت السكينة عليهم
 وأثبتهم فتحاقرىيا فان هذا
 خاص بأهل بيعة الرضوان
 (قوله اسم جمع لصاحب) أي
 واسم الجمع تارة يكون له مفرد
 من لفظه كافي الاشموني

(قوله ويحتمل ان المراد به الهداية) أي للغير ولا يتكرر حينئذ مع قوله من شبهه والخ لا قاعدة الثاني ما لم ينفذ الاول (قوله وانت شبهه
بأنه مدفوع الخ) لا يخفى ان اطلاق الكلي على فرده المخصوص تأويل والمعتزلة ١٩ أن يقولوا يحتمل هذا التأويل في الآية

الاولى بأن يطلق الخاص
على العام ولذلك قال بعض
المحققين انه لا خلاف بل هي
تطلق لغة بالمعنيين وفتح باب
التأويل لاحد القرينين
دون الآخر خلاف الانصاف
(قوله يخلق الاهتداء) وعلى
هذا يكون قوله من أحببت
لسان سبب الزول لأنها
نزلت في عمه أي طالب والا
فمنى الخلق عام اه موافق
من شبهوا بانجم في الاهتداء
(قوله سأل الرب) أي بلا
واسطة ليلة المعراج ويحتمل
انه كان بواسطة جبريل
والاول أقرب الى العبارة
تمحتمل أن يكون السؤال
قبل الاختلاف أو بعده
فعلى الاول يكون من باب
الاخبار بالمعيبات (قوله
عاجية ف) أي من أحكام
الدين التي للاجتهاد دخل
فيها (قوله في السماء) حال
من النجوم وأتى بهامع ان
النجوم لا تكون الا في السماء
للإشارة الى عسائرية
الصحابة كعلو محل النجوم
(قوله بعضها الخ) حال أيضا
من النجوم أتى بهامع عدم
توقف جواب السؤال
عليها إشارة الى تفاوت
مراتب الصحابة كتفاوت

على ما هو التحقيق من ان صيغة فعل ليست من أوزان الجوع والمراد بالصاحب هنا الصحابي
وهو من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم مؤمن به يدينه في محل التعارف ولو لحظة وان كان غير
مميز سواء روى عنه شيأ أم لا وفي كلام المصنف الصلاة على غير الانبياء والملائكة وهي مطلوبة
إذا كانت على سبيل التبعية كما هنا وما إذا كانت على سبيل الاستقلال فمقتضى المنع وقيل بأنها
خلاف الاولى والتحقيق أنهم مكرهة كراهة تنزيه لانهم من شعراء أهل البدع كما نص عليه
اللقاني (قوله ذوى الهدى) صفة للصحب فقط وكذا قوله من شبهه الخ لان التشبيه ليس الا
للصحب كما يعلم مما يأتي وجعل الاول لكل من الآل والصحب والثاني للصحب فقط لا يخفى ما فيه
من البعد والمراد بالهدى الاهتداء ويحتمل أن المراد به الهداية وهي عند أهل السنة الدلالة
على طريق توصيل الى المقصود وصل بالفعل أو لم يصل وعند المعتزلة الدلالة المذكورة لكن
بشرط أن يصل بالفعل ونقض بقوله تعالى وأما عود فهديتناهم الآية فانهم لم يصلوا بالفعل ومع
ذلك سميت دلائهم على طريق توصيل هداية وأورد بعضهم على الاول قوله تعالى انك لا تهدي
من أحببت فانه لا يصح أن يراد منه الدلالة على طريق توصيل الى المقصود وصل بالفعل أو لم يصل
لانه صلى الله عليه وسلم وجدت منه الدلالة على طريق توصيل لكنه لم يصل المدلول بالفعل وأنت
خير بأنه مدفوع من أصله لان مراد أهل السنة أن الهداية هي الدلالة على طريق توصيل
ولهذه الدلالة فردان الموصلة بالفعل وغيرها والمراد بهما في هذه الآية الفرد الاول لانه هو الذي
يصح تقيده هذا وفي بعض التفاسير تفسير الهداية في الآية المذكورة بخلق الاهتداء فلا يرجع
(قوله من شبهه الخ) أشار بذلك الى ما روى من أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل الرب عما يختلف
فيه أصحابه فقال يا محمد أصحابك عندي كالنجوم في السماء بعضها أضوأ من بعض فمن أخذ بشئ
عما اختلفوا فيه فهو على هدى عندي والى ما روى أيضا من أنه صلى الله عليه وسلم قال أصحابي
كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وظاهر هذين الحديثين أن الصحابة كلهم مجتهدون وهو ما جرى
عليه ابن حجر في شرح الهـ مزيه وعلمه بتوفر شروط الاجتهاد في جميعهم قال ولذلك لم يعرف
ان واحدا منهم قلده غيره في مسألة من المسائل لكن رجح بعضهم ان فيهم المقلدين والمجتهدين
ثم ان بعضهم تكلم في سند الحديث الثاني حتى قال الشهاب في شرح الشفاء انه روى من طرق
كها ضعيفة بل قال ابن حزم انه موضوع لكن نقل العارف بالله الشعراني في المبران أنه صحيح
عند أهل الكشف وان كان فيه مقال فان قيل خطابه صلى الله عليه وسلم في قوله بأيهم اقتديتم
اهتديتم لا يصح أن يكون للصحابة كما هو ظاهر ولا غيرهم لعدم حضورهم حين الخطاب أجيب
بأنه غيرهم على طريق استدضارهم وفرضهم حاضرين كما قال بعض المحققين ثم ذكر ان الشيخ
تقي الدين السبكي نقل عن تاج الدين بن عطاء الله ان النبي صلى الله عليه وسلم كانت له تجليات
يرى في بعضها سائر أمته الآية بعده فيقول مخاطبا لهم لا تسبوا أصحابي فلو أنفق أحدكم
مثل أحد ذهابا ما أدرك مدأ أحدكم ولا نصيبه قال ومثله يقال في الخطاب الذي نحن بصدد اهـ
(قوله في الاهتداء) هدايات للجامع بين المشبه والمثبه وقد يقال كان مقتضى الظاهر أن

مراتب النجوم (قوله فهو على هدى) بفتح الهاء وسكون الدال (قوله لا يصح أن يكون للصحابة كما هو ظ هر) أي لانهم كلهم
مجتهدون بناء على ما جرى عليه ابن حجر ثم ان جرينا على ان فيهم المقلد صرح أن يكون خطابا للمقلدين من الصحابة

(قوله فهو مضاف للمبني للمفعول) أي لانه يقال اهتدى بالنجم مثلا اهتداء (قوله بل ومن الديوى) أي لان الاهتداء بهم يتضمن الامتناع من المعاصى التى يترتب عليها القصاصات والحدود (قوله والاصل الاصيل الخ) هذا مبني على ان مراد سيبويه بقوله معنى أما زيد فمطلق مهما يكن من شئ تزييد منطلق انه فى الاصل كذلك وقال بعض الافاضل مراد سيبويه بيان المعنى البحث وتصوير ان أماتقيد لزوم ما بعد فائها ما قبلها الا انه فى الاصل كذلك بل الاصل ان يكن فى الدنيا شئ يذف فعل الشرط وزيدت ما وأدغمت الدون فى الميم وفحت همزة حرف الشرط اه فتري (قوله لكن التحقيق الخ) ذكروا فى بحث متعلقات الفعل ان أماتقع موقع مهمما وفعل الشرط ان كان الفاصل بين أما والفاء معمول الشرط بخلاف ما اذا كان جزأ من الجراء فان أماتكون واقعة موقع مهمما فقط والفاصل فى موقع الشرط

وبعد فالمدقوق للجنان

(قوله بناء على انه حذف المضاف اليه ونوى معناه) قد تكامنا على ذلك فى غير

يقول فى الهداية لانها وصف كل من المشبه والمشببه به فتكون هى الجامع بينهما بخلاف الاهتداء فانه وصف للمهتدى بكل منهما كما لا يخفى وقد يجاب بما أشار له الشيخ المولى من أن المراد من الاهتداء كون كل منهما مهتدى به فهو مصدر المبني للمفعول ولا شك انه مضافة لكل منهما الا يقال الاهتداء بالصحابه أقوى من الاهتداء بالنجوم لان الاول ينحى من الهلالة الاخرى بل ومن الديوى بخلاف الثانى فكيف تشبه الصباية بالنجوم فيه مع أن القاعدة أن وجه الشبه يكون أقوى فى المشبه به لانه قول التشبيه انما هو باعتبار الحسن والمالوف ولا يخفى ان الاهتداء فى المشبه به أقوى بهذا الاعتبار وهذا لا ينافى أنه أقوى فى المشبه باعتبار آخر فليست أملى (قوله وبعد) أصل هذه الكلمة أما بعد والاصل الاصيل مهما يكن من شئ بعد حذف كل من مهما ما يكن ومن شئ بمعنى أن التركيب حقه أن يكون هكذا ولم يثبت بشئ من ذلك من أقول الامر لأنه نطق به ثم حذف وأتى بأما نيابة عنه فصار التركيب أما بعد كذا اشتهر لكن التحقيق أن أمالم تنب الاعن مهما كما يحسنه بعض المحققين قال وفى كلام ابن الحاجب ما يؤيده وعليه فالاسم الذى بعدها كالعوض من الفعل كما يصريح به كلام ابن الحاجب ونصه و لزموا حذف الفعل بعدها يبنى أما والتمروا أن يقع بينهما وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف ثم ان بعضهم يعبر بلفظ أما بعد وهو السنة لانه صلى الله عليه وسلم كان يأتى به فى خطبه ومراسلاته حتى رواه بعض الحفاظ عن أربعين صحابيا وبعضهم يعبر بلفظ وبعد كما هنا فيكون قد حذف أما وبقى بالواو نيابة عنها فالواو فى هذا التركيب نائبة عن أما هذا هو المشهور وقيل انها عاطفة وأما محذوفة دلالة الفاء عليها وكأن السكاكى يرى عليه فى المفتاح حيث قال وأما بعد فجمع بين الواو وأما لكونها ليست نائبة عنها وانظر فى معنى الضم بناء على أنه حذف المضاف اليه ونوى لفظه لكن الاشهر الاول ويستعمل هذا الطرف للزمان كثيرا كما فى قولك جاء زيد بعد عمرو وللمكان قليلا كما فى قولك دار زيد بعد دار عمرو والمتبادر هنا الاول وان صح لثانى أيضا باعتبار مكان الرقم وهل هو من معمولات الشرط أو من معمولات الجراء احتمالا

والثانى أولى لكون المعلق عليه مطلقا فيكون المعلق أقوى فى التحقيق لان المعلق على المطلق أبلغ فى التحقيق من المعلق على المقيد كذا قالوا والادق فى توجيه الاولية ما أفاده بعض محققى المعارضة من أن ذلك أمثل للامر بالبداية بالبسملة وما بعدها المقهور من الاحاديث لانه صريح فى أن الشروع فى التأليف بعد البداية بذلك ولا كذلك الاول ولا يوفق بهذه العبارة الا عند الاتقال من نوع من الكلام الى نوع آخر وهذا هو معنى ما اشتهر من أن هذه الكلمة هى فصل الخطاب كما أجمع عليه المحققون (قوله فالمدقوق الخ) أى فاقول المنطق الخ فاندفع ما يرد من أنه يجب أن يكون مضمون الجراء مرتب على فعل الشرط ووجه الاندفاع أن مضمون الجراء فى الحقيقة الاخبار بالكون المذكور لان نفسه ولا شك أنه مترتب على فعل الشرط نعم يرد حينئذ أنهم نصوا على أنه يجب حذف الفاء اذا كان المحذوف قولا ويجب أن هذا ليس متفقا عليه بل طريقة لبعضهم فيكون المصنف قد جرى على الطريقة الاخرى النائلة بعدم وجوب حذف الفاء كما نقله بعضهم عن همام السيموطى وأشار المصنف بهذا الى عمدة هذا الفن

(قوله علم) أي قواعد (قوله يبحث فيه عن المعلومات) أي يثبتها أحوالها وأوضاعها ذاتية (قوله من حيث أنها توصل إلخ) والقواعد الباقية عن المعلومات التصورية من حيث أنها توصل إلى مجهول تصوري هي القواعد المتعلقة بالحدود والرسوم فإن الحدود والرسوم توصل للمجهولات التصورية بلا واسطة وعقد ذلك باب المعارف والقواعد الباقية عن المعلومات التصديقية من حيث أنها توصل لمجهول تصديقي هي القواعد المتعلقة بالقياس والاستقراء والتشيل التي هي أنواع الخجة فإن القياس والاستقراء والتشيل كل منها توصل للمجهول التصديقي والقواعد الباقية عن المعلومات التصورية المتوقفة عليها الموصول للمجهول التصوري هي القواعد المتعلقة بالكليات الخمس التي هي النوع والعرض العام والجنس والفصل والخاصة وذلك لأن الموصول الذي هو الحد أو الرسم متوقف على هذه الأمور لأنه يتركب منها لكن فيه ان النوع لا يدخل له في ذلك وكذا العرض العام على ما اشتهر فذكرهما انما هو على سبيل الاستطراد نعم من قسرا الاتصال في عبارة من قال من حيث الاتصال إلى مجهول بكونه موصلا أو موصلا إليه حيث يبحث في المنطق عن كون البسيط لا يحد ولا يرسم والمركب يحد ويرسم جعلت مباحث النوع مقصودة بالذات داخل في الاتصال لا فيما يتوقف عليه الاتصال وذكر الجزئي على سبيل الاستطراد أيضا اذ لا يدخل

له في الحدود نعم لا يدخل في التوصل إلى التصديقي اذ الجزئي يكون موضوعا وسيأتي ان الموضوع معلوم تصوري يتوقف عليه القياس الموصول للتصديقي بواسطة توقف القياس على جزئه وهو القضية المركبة منه ومن المحمول هذا ثم ما سبق من كون الفصل والخاصة متوقفا عليهما الموصول اذ لم يعرفا بكل منهما على انفراد فان عرفا بكل منهما على

التي هي أحد المبادئ العشرة المنظومة في قول بعضهم
ان مبادئ كل فن عشرة * الحجة والموضوع ثم الثمرة
وفضله ونسبته والواضع * والاسم الاستعداد حكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض اكتفى * ومن درى الجميع حاز الشرفا
فقد هذا الفن علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث أنها توصل إلى
أمر مجهول تصوري أو تصديقي أو من حيث ما يتوقف عليه ذلك مثال البحث عن المعلومات
التصورية من حيث أنها توصل إلى أمر مجهول تصوري البحث عن الجنس والفصل
كالحيوان والناطق وهما معلومات تصوريان بأنهما اذ اربك على الوجه المخصوص وصل
مجموعهما إلى أمر مجهول تصوري كالإنسان ومن حيث ما يتوقف عليه ذلك البحث عما ذكر بأنه
كلى أو جزئي ذاتي أو عرضي جنس أو فصل ومثال البحث عن المعلومات التصديقية من حيث
أنها توصل إلى أمر مجهول تصديقي البحث عن مقدمة القياس كقولنا العالم متغير وكل متغير
حادث وهما معلومات تصديقيتان بأنهما اذ اربك على الوجه المخصوص وصل مجموعهما إلى أمر
مجهول تصديقي كقولنا العالم حادث ومن حيث ما يتوقف عليه ذلك توقفا قريبا لكونه من غير
واسطة البحث عن كل من مقدمة القياس بأنه قضية أو عكس قضية أو نقيض قضية أو توقفا

انفراده كإمام قبيل المعلومات التصورية الموصلة بلا واسطة والقواعد الباقية عن المعلومات التصديقية المتوقفة
عليها الموصول للمجهول التصديقي توقفا قريبا هي القواعد المتعلقة بالقضايا وأحكامها كالعكس والتناقض وكونها كليات
أو شرطيات ووجه التوقف ان القياس الموصول للتصديقي يتوقف على معرفة جزأيه وهما القضية الصغرى والكبرى فلا بد من
معرفة القضية بتعريفها وأحكامها والقواعد الباقية عن المعلومات التصورية المتوقفة عليها الموصول إلى التصديقي توقفا
بعيداهي القواعد المتعلقة بالمحمول والموضوع المذكورة في ضمن باب القضايا ووجه التوقف ان القياس الموصول متوقف
على القضية التي هي جزؤه والقضية متوقفة على جزئها الذي هو المحمول أو الموضوع فان قيل ليس في المنطق مسألة محمولها
الاتصال أو ما يتوقف عليه الاتصال حتى يقال علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث اتصالها إلخ
فيل ان الحكم على المعلوم التصوري بأنه حد أو رسم معناه انه موصول إلى المجهول التصوري بلا واسطة وقس على هذا انه
قيد بقوله من حيث أنها توصل إلخ احتراز عن البحث عنها لان هذه الحثية ككونها موجودة في الذهن أو غير موجودة
وكونها ثابتة في نفس الامر بقطع النظر عن اعتبارها باعتبارها واعتبارية محضه كتاب الاغوال والقضايا الذهبية ولا يبحث
عنها المنطقي من هذه الجهات اذ ليس غرضه متعلقا بها

(قوله وموضوعه المعلومات الخ) أي لأن موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية أي المنسوبة إلى ذات المعروض نسبة قوية كالمعلومات المذكورة من الخبثة المذكورة والأعراض الذاتية كالأصالة وما يتوقف عليه الاتصال كالتنسبية والفصلية وكونها قضية أو عكس قضية وجعلية أو شرطية موجهة أو غير موجهة أذهي للبحوث عنها في المنطق وإنما كان موضوع هذا الفن تلك المعلومات لأن المنطق يبحث عن أحوالها التي هي الاتصال إلى الجهولات وما يتوقف عليه هذا الاتصال وهذه الأحوال هي المعارضات للمعلومات التصورية والتصديقية لذواتها والفرق بين العوارض الذاتية وغيرها مذكور في القطب وسواشبهه مع زيادات أخر متعلقة بالحد والموضوع المذكورين (قوله من حيث صحة اتصالها الخ) أي تقويع المنطق مقيد بصحة الاتصال لا بنفس الاتصال حتى يرد عليه أن قيد الموضوع من تيمته لا يبحث عنه في العلم اذ لا بد في كل علم من كون موضوعه ٢٢ مسلم الثبوت والاتصال مبحث عنه في هذا العلم فيجب أن يكون حالا

عارضة للموضوع لا مسلم الثبوت ومحصل الجواب أن قيد الموضوع هو صحة الاتصال لا الاتصال نفسه وعلى هذا القياس تطائر هذا القيد في موضوعات العلوم (قوله وقيل معرفة التأليفات الخ) في الحقيقة الثمرة الأولى متفرعة على هذه الثمرة (قوله وبعبارة العلوم) أي ميران الادراكات الذي يعرف به صحتهما من فاسدها (قوله يطلق على الادراك) ومنه ناطق في تعريف الانسان أي مدرك ادراكا كليا أي كثيرا وخرج بكليا ادراك غير الانسان من الحيوانات فلا يسمى منطقاً ونطقاً

بعيد الكونه بواسطة توقفه على القضية المبحث عما ذكر من حيث الموضوع والمحمول وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية من حيث صحة اتصالها إلى أمر مجهول تصوري أو تصديقي وغيره ما أشار إليه المصنف من أنه يعصم الذهن عن الخطأ في الفكر وقيل معرفة التأليفات الصحيحة والقاعدة وقضاه فوقاه على غيره من العلوم من حيث كونه عام الفع لانه يبحث عن كل علم تصوري أو تصديقي وهذا لا ينافي أن بعض باقي العلوم يفوقه من حيثية أخرى ونسبته للعلوم بما ينتهها ووضعه ارسط بكمس الهرمزة وفتح الراء والسين وضم الطاء وهو ارسطاطاليس خلافاً لمن توهم انهما شخصان واسمه المنطق كما ذكره المصنف ويسمى أيضا بالميران وبعبارة العلوم وانما سمي بالمنطق لأن المنطق في الاصل يطلق على الادراك وعلى القوة العاقلة وعلى النطق الذي هو التلقظ وهذا الفن به يكثر الادراك ويصيب وبه تتقوى القوة العاقلة وتكمل وبه تكون القدرة على النطق فلما كان له ارتباط بكل من هذه المعاني الثلاثة سمي بذلك واستمداده من العقل وحكمه الجواز على ما يأتي ومسائله القضايا النظرية الباحثة عن هيئة المعرفات والاقضية وما يتعلق بهما اه ملخصاً من شرح الشيخ المالوي الكبير والصغير مع زيادة (قوله للجنان) متعلق بمعدوف حال من المبتدأ على طريقة من يجيزه كسبويه تقديره منسوباً كما أشار إليه الشيخ المالوي أو متعلق بقوله بعد نسبتبه كما قال بعضهم والمراد بالجنان الذهن المتعلق به الذي هو العقل مجازاً أو القلب حقيقة لكن بمعنى اللطيفة الربانية التي تسمى روحاً وتفسر بالاعتقالي اللجمة الصنوبرية الشكل أي التي شكلها كشكل الصنوبر وهو شجر ينبت في البرية دقيق أحد الطرفين غليظ الآخر مع نوع استدارة كقمع السكر فهذه اللجمة على شكله فهي دقيقة أحد الطرفين غليظة الآخر مع نوع استدارة

وهو على هذا مصدر مسمى كما هو على الاطلاق الثالث كذلك بخلافه على التامى قاته اسم مكان (قوله وعلى القوة كجمع العاقلة) أي التي هي محل صدور تلك الادراكات (قوله به يكثر) قيل تقديم المفعول في المواضع الثلاثة للاهتمام بالمعصر اذ لعبر المنطق دخل أيضاً وان كان هو أدخل (قوله تكون القدرة) أي التامة (قوله مجازاً) راجع لقوله الذهن أي من باب تسمية المتعلق بالكسر وهو الذهن باسم المتعلق بالفتح وهو الجنان بمعنى اللطيفة التي تسمى روحاً وتفسر بالاعتقالي اللجمة الصنوبرية الشكل حقيقة أيضاً فتلخص ان الجنان يطلق على اللطيفة باسمها حقيقة وعلى الذهن المتعلق بها مجازاً وان القلب يطلق على اللطيفة المذكورة وعلى متعلقها حقيقة أيضاً وان الذهن بمعنى العقل (قوله أو القلب) عطف على الذهن لا على العقل (قوله لربانية) أي المنسوبة للرب بزيادة الالف والنون على غير قياس للمبالغة ونسبها إليه لانه لا يعلمها الا هو سبحانه أولاً لان الجوهر المجرد ليس متخيزاً ولا قائماً بتخيز كما ان الرب تعالى كذلك (قوله التي تسمى روحاً الخ) هذا مبنى على اتحاد الروح والنفس وهو الصحيح وقبل الروح ما به الحياة والنفس ما به تدبير البدن

(هو مفرغ على التشبيه المذكور) في تفرغ قضة السكر على التشبيه المذكور خفاء أذ لم يفهم منه ذلك كما ان في تفرغ كشف المنطق للغطاء عن المسائل الصعبة خفاء أيضا الآن يتطرق في الاول لاطلاق العصمة أو قوله الجنان ويتطرق في الثاني لكون النحو يكشف للسان صوابا أمكنة البحث فيكون وجه الشبه امرين مطلق العصمة ٢٣ ومطلق الكشف لأصل العصمة فقط كما قاله المحنى أولا ولا

كقمع السكر كما يشاهد ذلك في قلب الدجاجة وغيرها (قوله نسبه) أي المنطق وقوله كالنحو أي كنسبة النحو كما قدره الشيخ الملوى ليتناسب المشبه والمشبّه وقوله للسان متعلق بمحذوف حال من النحو تقديره منسوب بإناء على جعل قوله الجنان متعلقا بمحذوف أو متعلق بلفظ نسبة المقدر بناء على جعل ذلك متعلقا بقوله نسبه وتقدير المتن على الاول فالمنطق حال كونه منسوباً للجنان نسبه كنسبة النحو حال كونه منسوباً باللسان وعلى الثاني فالمنطق نسبه للجنان كنسبة النحو للسان وهذا أقل تكلفاً من الاول ولا يخفى أن التشبيه انما هو في أصل العصمة والا فالمنطق يعصم الجنان عن الخطأ في السكر والنحو يعصم اللسان عن الخطأ في الكلام كما أشار لذلك بالتفريع (قوله فيعصم الخ) مفرغ على التشبيه المذكور والمراد انه يعصم عند مراعاته وملاحظته فهو العاصم لكن بشرط المراعاة كما قاله بعض المحققين وهو أوجه مما اشتهر من جعل العاصم نفس المراعاة والعصمة هنا معناه اللغوى وهو مطلق الحفظ لا بعناها الشرعى وهو الحفظ من الشيء مع استحالة وقوعه من المعصوم وهى بهذا المعنى مختصة بالانبياء والملائكة دون الاولياء فانهم محفوظون لا معصومون ولهذا لا يجوز سؤال العصمة كأن يقال اللهم اعصمى من المعاصى أو اللهم انى أسألك العصمة اذا أريد المعنى الشرعى بخلاف ما اذا أريد المعنى اللغوى وقوله الافكار جمع فمكرو وهو كما تقدم حركة النفس في المعقولات لغة وترتيب امرين معلومين ليتوصل بهما الى أمر مجهول اصطلاحاً وقوله عن غنى الخطأ متعلق بقوله يعصم والغنى الضلال وهو ضد الهدى كما في القاموس وغيره سواء كان عن عمد أو عن سهو والخطأ الضلال اذا كان عن سهو وقيل اذا كان عن عمد وقيل مطلقاً ففيه ثلاثة أقوال حكاه صاحب القاموس فعلى الاولين تكون اضافة الغنى اليه من اضافة العام للخاص كما في شجر أراك وهى المسماة عندهم بالاضافة التى للبيان وأما على الاخير فهى من اضافة أحد المترادفين للآخر فسط ما لبعضهم هنا (قوله وعن دقيق الفهم الخ) الواو داخل على قوله يكشف والاضافة فى قوله دقيق الفهم من اضافة الصفة للموصوف والفهم معنى المفهوم والتقدير حينئذ يكشف الغطاء عن المفهوم الدقيق وفى كلامه استعارة بالكناية وتخييل لانه قد شبهه دقيق الفهم بشئ مغطى تشبيهاً مضمراً فى النفس وحذف اسم المشبه به واثبت شياً من لوازمه بحسب الا وهو الغطاء والكشف ترشيح ان كان حقيقة فى الحسيات فقط كما مر ولا يخفى ان الغطاء بكسر الغين المجهمة السكت بكسر السين المهملة وأما بقية المصداق (قوله فيها الخ) الفاء للأفصاح عن شرط محذوف والتقدير اذا أردت هذا الفن لماعلمت من ان ثمرته كذا وكذا فهاك الخ وهاك اسم فعل بمعنى خذ كما ذكره ابن مالك فى التسهيل وذكرا الزيدى أنها حرف تنبيه وزاد الجوهري أنها حرف زجر أيضاً كذا يؤخذ مما ذكره الشيخ الملوى عن المكودى وظاهره ان هالك بتمامه اسم فعل أو حرف تنبيه أو حرف زجر وهو أحد وجهين فانهم ما هو

يقال ان الكشف لازم للعصمة أو يقال ان قوله وعن دقيق الفهم الخ كلام مستأنف لا معطوف على التفريع (قوله فهو العاصم) فى اسناد العصمة الى المنطق أو الى مراعاته مجازة على اذا العاصم هو الله والمنطق عند مراعاته آله فى العصمة فالعصمة لا تنسب اليه مجازاً الا عند مراعاته ***** نسبه كالكحول للسان فيعصم الأفكار عن غنى الخطأ وعن دقيق الفهم يكشف الخطأ في الدن أصوله قواعدا ***** (قوله وهو أوجه) أى لان الاسناد الى السبب أولى من الاسناد الى الشرط (قوله فعلى الاولين الخ) وعلى الاول منهما ما يكون المعنى ان المنطق لا يكون يقوى الذهن وبه يكمل الادوات يمنع من وقوع السهو فيها بالاعتماد (قوله من اضافة أحد المترادفين للآخر) وقادتهم الاشارة الى تعدد الاسماء لكن الظاهر هنا تأويل الاول بالمسمى والثانى بالاسم كما فى

قوله جاءنى سعيد كزى (قوله بشئ معطى) كاعروس (قوله بكسر الغين المجهمة) أى والمد الا انه قصر هنا للضرورة (قوله أو حرف تنبيه) لعل الناصب لقواعد عليه وعلى ما بعده عامل مأخوذ من المقام (قوله أو حرف زجر) والمعنى ان زجر عما ينافى العلم من المعاصى لانه نور وهى ظلام وهما متنافيان وخذ قواعد أو والمعنى ان زجر عن تطالبك بغير القواعد التى اذكرها لك وخذ قواعد الخ

(قوله قواعد يدل من شيء) والعامل في البذل حينئذ مئة من مادة الاخذ لا اسم فعل والاوirdان اسم الفعل لا يعمل شيئا
 فان كان محل المنع ما يدل على المحذوف صح تقدير اسم الفعل (قوله احتمالات أربعة) أظهرها أربعة لما يلزم على غيره من
 الزيادة المستغنى عنها اذ يكفي على الاول ٢٤ أن يقال تخذ قواعد هي هو وعلى الثاني تخذ قواعد هي بعضه وعلى الثالث تخذ

قواعد هي بعضه أيضا كذا
 قيل وقد يقال يكفي على
 الرابع أيضا أن يقال تخذ
 قواعد هي بعضه (قوله
 والمعنى على الاول الخ)
 فائدة بيان الاصول بالمنطق
 ظاهرة في اذ الاصول عامة
 والمنطق خاص وأما فائدة
 بيان القواعد بالاصول
 فيجتمعل انما الإشارة الى
 تعدد الاسماء ويحتمل انما
 كالفائدة المذكورة في

أنا أبو النجم وشعري شعري
 نعم ان لوحظ ان المبين
 للقواعد هي الاصول بقيد
 كونها مبينة بالمنطق بأن
 يلاحظ البيان الثاني قبل
 الاول كانت القواعد عامة
 والاصول المذكورة خاصة
 (قوله وأجيب بأنه لما كانت
 الخ) لا ينافي هذا قوله يرقى
 به سماء علم المنطق لان ما هنا
 مبني على المبالغة وما سياتي
 مبني على التحقيق الذي هو
 منشأ تلك المبالغة (قوله
 وعلى الثاني الخ) يحتمل أن
 هذا الاحتمال فيه إشارة الى
 تحقير كآبه بأنه بعض البعض
 ويحتمل انه مدح له بأنه صافي
 الصافي وهذا راجع الى

الرابع أن هافقط اسم الفعل أو حرف التثنية أو حرف الزجر وأما الكاف فحرف خطاب كما
 أفاده بعض المحققين (قوله من أصوله) يحتمل أن من بيانية ويحتمل أنها تبعية وعلى الاول
 فالمبين القواعد المذكورة بعد على ما ذهب اليه غير الرضى من جواز تقديم البيان على المبين
 أو شيء محذوف على ما ذهب اليه الرضى من منع ذلك والتقدير فيها شيء من أصوله وعليه
 فقواعد يدل من شيء أو عطف بيان والاضافة في قوله أصوله يحتمل أن تكون بيانية ويحتمل أن
 تكون على معنى من التبعية ويحصل من هذا أن في من مع الاضافة احتمالات أربعة
 الاول كونها بيانية والثاني كونها تبعية والثالث كون من بيانية والاضافة
 تبعية والرابع العكس والمعنى على الاول تخذ قواعد هي أصول هي هو وأورد عليه أنه
 يقتضي أنه لم يترك شيئا من أصول المنطق بل ذكر جميعها في هذا النظم وليس كذلك وأجيب
 بأنه لما كانت هذه القواعد غالب مهمات الفن وبسيما تحقق القدرة على ادراك ما تركه
 كانت كأنها جميع أصوله وعلى الثاني تخذ قواعد وتلك القواعد بعض أصول وتلك الاصول
 بعضه وعلى الثالث تخذ قواعد هي أصول وتلك الاصول بعضه وعلى الرابع تخذ قواعد وتلك
 القواعد بعض أصول هي هو ويحتمل كون الاضافة في قوله أصوله بيانية ان كان المنطق يطلق
 على الفروع الجزئية كما يطلق على المسائل الكلية حتى يوجد ضابط الاضافة البيانية وهو أن
 يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه بحيث يجتمعان في مادة ويتفرّد كل
 منهما في مادة أخرى كما في قولهم خاتم يد فان كان لا يطلق الاعلى المسائل الكلية كانت
 الاضافة للبيان لانه قد وجد ضابطها حينئذ وهو أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم
 وخصوص باطلاق بحيث يجتمعان في مادة ويتفرّد أحدهما فقط في مادة أخرى كما في قولهم
 شجر الرزق وهذا على ما هو التحقيق من التباين بين الاضافة البيانية والتي للبيان وقبل لا فرق
 بينهما واعلم أن الاصول جمع أصل وهو القاعدة والضابط والقانون ألفاظ مترادفة على معنى
 واحد في الاصطلاح وهو قضية كلية تعرف منها أحكام جزئيات موضوعها كقوله هم الفاعل
 مرفوع فموضوع هذه القضية الفاعل وجزئياته زيد من قام زيد وعمر من جاء عمرو ويكر من
 نام بكر ونحوها وأحكامها ثبوت الرفع وكيفية تعرف أحكامها من القضية الكلية أن يجعل
 الجزئي الذي تريد معرفة حكمه موضوعا وتجعل موضوع القضية الكلية مجعولا وتجعل
 القضية المركبة منهما صغرى ثم تجعل القضية الكلية كبرى فإذا ركبتهما قياسا خرجت
 النتيجة ناطقة بحكم ذلك الجزئي فاذا قلت في المثال المذكور زيد فاعل وكل فاعل مرفوع
 خرجت النتيجة قائله زيد مرفوع وكقوله هم في هذا الفن كل كلى مقول على كثيرين مختلفين
 بالحقيقة جنس فموضوع هذه القضية الكلى المذكور وجزئياته حيوان وجسم وجوهر
 ونحوها من الاجناس وأحكامها كونها اجناسا وقد عرفت كيفية تعرف أحكامها منها فاذا

قوله يرقى به سماء الخ (قوله يجتمعان في مادة الخ) فيجتمعان في المسائل الكلية المنطقية وتنفرد الاصول في الكلية قلت
 الكونية ويتفرّد المنطق في الجزئية المنطقية (قوله على معنى واحد) أي اصطلاحا وأما لغة فالاصل والقاعدة مترادفان لان
 معناه لغة ما يبنى عليه الشيء وأما الضابط فمعناه لغة الحافظ الحازم وأما القانون فمعناه لغة مقياس الشيء ذكره في القاموس

(قوله المتبادر أن الضمير راجع للقواعد) وجله تجتمع صفة لقواعد على هذا الاحتمال وعلى ما بعده أيضا الآن العائد عليه محذوف تقديره بها كما أشار إليه المحشي بقوله بسبب تلك القواعد (قوله ويحتمل أنه للمخاطب الخ) وانما لم يجزم الفعل في جواب الطلب عملا بقول الخلاصة وهو بدعي النقي جزما عقدا الخ لانه لم يقصد الجزاء اذ الجملة صفة كما علمت على حد قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها آخذ من قول الخلاصة ٢٥ والجزء قد قصد (قوله لا يتحد الجامع الخ) هذا اذا كانت الفنون هي

القواعد السابقة وأما اذا كانت غيرها فلا اذ لا مانع من اندراج قواعد كلية تحت قواعد كلية جامعة أكثر من الكلية المجموعة الا انه لما كان خلافا المعتاد المؤلف لم يتطرق اليه
 * * * * *
 تجتمع من فنونه فوائدا
 * * * * *
 (قوله وعلى هذا يتحصل الخ) اذا ضربت هذه الاربعة في الاربعة السابقة صار المجموع ستة عشر لكن يدعى اذا كانت من والاضافة بيانيتها في الموضعين كن المعنى فخذ قواعد هي اصول وتلك الاصول هي المنطق موصوفة تلك القواعد بأنهم اتبع مع وهو ضروري لان كل قواعد كذلك الآن يقال حصلت الفائدة بما استقدم منه من كون الجزئيات تسمى فوائدا وفنونا واذا كانتا بيانيتين هناك وتبعيضييتين هنا كان المعنى فخذ قواعد

قلت الحيوان كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة وكل كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة جنس خرجت النتيجة فائدة الحيوان جنس وعلى هذا القياس (قوله قواعد) مفعول به لاسم الفعل والقواعد جمع قاعدة وقد تقدم تعريفا فاعتبه (قوله تجتمع الخ) المتبادر أن الضمير راجع للقواعد ويحتمل انه للمخاطب أولا في قوله فهالك الخ والمعنى عليه تجتمع بسبب تلك القواعد من فنونه الخ (قوله من فنونه) يحتمل ان من بيانيتها للفوائد المذكورة بعد اول شي محذوف على الخلاف المتقدم بين الرضى وغيره ويحتمل أنها تبعيضية والمراد بالفنون الفروع الجزئية المستفادة من القواعد الكلية وليس المراد بها ما هو ظاهرها من الأنواع لا يتحد الجامع والمجموع أو السبب في الجمع ومتعلق المسبب وهو المجموع على الاحتمالين في الضمير الذي في قوله تجتمع ووجه الاتحاد حينئذ أن الأنواع هي القواعد والقواعد المجموعة هي الأنواع أو بعضها على الاحتمالين المذكورين في من نعم ان جعلت من ابتدائية لم يلزم الاتحاد لان القواعد المجموعة حينئذ ليست هي الأنواع حقيقة بل الفروع المبتدأة منها وعلى كون المراد بالفنون الفروع الجزئية تكون الاضافة في قوله فنونه من اضافة المتعلق للمتعلق ان كان المنطق لا يطلق الاعلى المسائل الكلية كما لا يخفى من أن الفروع الجزئية متعلقة بتلك المسائل المسماة بالمنطق فان كان يطلق على الفروع الجزئية أيضا كانت من الاضافة البيانية لان النسبة حينئذ بين المتضامين العموم والخصوص من وجه ويحتمل أنها على معنى من التبعيضية وعلى هذا يتحصل أن في من مع الاضافة الاحتمالات الاربعة السابقة ولهذا قال بعضهم في من والاضافة هنا ما سبق في قوله من أصوله وهو لا يتنهي الاعلى كون المنطق يطلق على الفروع كما يطلق على الاصول فليتلأمل (قوله فوائدا) مفعول به لقوله تجتمع والقواعد جمع فائدة وهي لغة ما استفدته من علم أو مال ونحوهما واصطلاح المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها ثمرته ونتيجته وخرج بالحقيقة المذكورة الغاية فان تلك المصلحة من حيث انها في طرف الفعل والغرض فانه المصلحة المذكورة من حيث انها مطلوبة للفاعل من الفعل والاعلة العائية فان تلك المصلحة من حيث انها باعثة للفاعل على الفعل فالاربعة متقدمة بالذات مختلفة بالاعتبار لسكن الاولان اعم من الاخيرين مطلقا لا تفرا دهما عنهما فيما لو حفر مرید الماء فظهر له كثر فانه يقال له فائدة وغايه لا غرض وعلة غائية لانه ليس مطلوباً من الفعل ولا باعثاً عليه وقال بعضهم الفائدة أيضاً اعم مطلقاً من العاية لا تفرا دهما عنهما فيما لو حفر مرید

٤ سلم هي الاصول وتلك الاصول هي المنطق موصوفة تلك القواعد بأنها تجتمع فوائدها هي بعض الفنون وتلك الفنون بعض المنطق وفساده طاهر اذا المنطق انما يتجمع جميع جزئياته لا بعضها وعلى جعلها هناك للتبعيض مع جعلها هنا للبيان يكون المعنى فخذ قواعد هي بعض الاصول وتلك الاصول هي بعض المنطق موصوفة تلك القواعد بأنها اتبع جميع جزئيات المنطق جميعها مع ان بعض القواعد انما يتجمع بعض الجزئيات لا جميعها الا أن يقال نظير ما سبق للمعشى لما كانت تلك القواعد تحصل بها الملاكات على ادراك جميع الجزئيات كانت كأنها جامعة لجميع الجزئيات وقس على ذلك بقية الستة عشر وهذا القدر يكتفي اليه (قوله فالاربعة متحدة بالذات) أي قد قصد أخذ من قوله لكن الاولان اعم من الاخيرين مطلقاً تدبر

(قوله أيها السيد الجرجاني) ظاهر عبارته في حاشيته على المطول اختياراً أن موضوعه الالفاظ الخارجية ونص عبارته قد نقلناه في حاشيتنا على رسالة الشيخ الدردير نقضاً الله به المعمول في بيان المجاز فتدبر (قوله والمختار الاول) أي وهو الالفاظ وقوله لكن بقيت ملاحظة المعاني أي فهي شرط فان الالفاظ وان كانت اعراضاً منقضية لكن لما ضم اليها اعتبار المعاني تقوت وصحت لان تكون مدلولاً لا يقال اذا تقوت الالفاظ بجعل المعاني شرطاً فلم تقوت بجعلها شرطاً أولى لاننا نقول انه عند جعل المعاني شرطاً يكون كل من الالفاظ والمعاني مأخوذاً على حدته فهما كخططين ضاميين ضما من غير قتل فضة هما باق بخلافه على الثاني فانه مثل الخططين بعد القتل فيزول الضعف لانهم اصابوا شيئا واحداً وانت خبير بأن الذي اختاره المحقق الدواني وعليه مشايخنا منهم شيخنا المحشي نقضاً الله ببركته اذ كان يقرر لنا ذلك كثيراً انما هو الالفاظ الذهنية وهي ليست من السبعة بدليل تعليلهم عدم صحة مدلولاتها بانها اعراض تنقضي بمجرد النطق فلا تصلح أن تكون مدلولاً ولا يجوز مدلول ويستفاد أيضاً من ظاهر كلام ٢٦ السيد الجرجاني في حاشيته على المطول نقول المحشي والمختار الاول فيه نظر ولولا

هذا الجعلات من في قوله من احتمالات سبعة بمعنى بآه البديل الآن يقال أرادوا بالالفاظ ما يشمل الالفاظ الذهنية غاية الامر أن في التعليل قصورا فقولهم لانها اعراض سبالة الخ أي ولانها غير مقصودة لذاتها فالاول راجع للالفاظ الخارجية والثاني لها

سميته بالسلم المروثق

وللذهنية لكن اذا نظرت للالفاظ الذهنية زيادة على الالفاظ الخارجية ولا يكون المعاني وما معها شروطاً أو شطورا زادت الاحتمالات على سبعة وقد ينشأ ذلك

الماء فظهر له كثر على نصف الحفر من لا ولم يقطع الحفر بل أتمه فانه يقال لهذا الكثر فائدة لا غاية لانه ليس في طرف الفعل ورد بأنه في طرف الفعل الذي انتهى بوجود الكثر وأما ما بعده ففعل جديد فتأمل (قوله سميته) الضمير يرجع للمؤلف المفهوم من السياق فالمسمى انما هو الالفاظ المؤلفة لكن باعتبار دلالتها على المعاني كما هو التحقيق من احتمالات سبعة أيها السيد الجرجاني في مسمى الكتب حيث قال يحتمل انه الالفاظ فقط أو المعاني فقط أو والنقوش فقط أو اثنان من هذه الثلاثة أو مجموع الثلاثة والمختار الاول لكن بقيد ملاحظة المعاني كما علمت (قوله بالسلم) مفعول ثانٍ لسمي وأدخل الباء عليه لانه يجوز تعديبه اليه بها كما يجوز تعديبه اليه بنفسه تقول سميت ابني بعمد وسميته محمداً والسلم حقيقة فيما يتوصل به الى أعلى اذا كان ذلك الامر محسوساً بحاسة البصر والا كان مجازاً بالاستعارة التصريحية كما هنا لا يمكن جعله هنا مجازاً بقطع النظر عن العلية والافه وحقيقة لوضعه على هذا المتن بطريق النقل للمقابل من انه صار حقيقة عرفية فيه فهو من الاعلام المنقولة وهي حقائق واعلم أن أسماء الكتب ومثلها أسماء التراجم من قبيل علم الشخص لان المسمى بها الذي هو الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة مشخص معين ولا نظرت تعدده بتعدد المحل لانه انما يشاع عن التدقيق الفلسفي وهو غير معتبر عند ارباب العربية كما حققه العصام في شرح رسالة الوضع بخلاف أسماء العلوم فانها من قبيل علم الجنس على المشهور ولكن اختار بعض المحققين أم من قبيل علم الشخص أيضاً لان المسمى بها الذي هو الاحكام المخصوصة مشخص معين ولا نظرت تعدده بتعدد المحل لما ذكره فيهم (قوله المروثق) بتقديم الراء على الواو وتأخير النون عنهما

فيما كتبناه على القطر وحاشيته للعلامة السجاعي (قوله لكن اختار بعض المحققين الخ) أي لان مدلولها كذا القواعد المضبوطة الحاصلة بالفعل أو بالقوة فالواضع استخضرها بجهة وحدتها ووضع عليها الاسم المخصوص (قوله ولا نظرت تعدده بتعدد المحل) قد يقال القول بان أسماء العلوم من قبيل اعلام الاجناس ليس مبنياً على ان الشيء يتعدد بتعدد محله الذي هو تدقيق فلسفي بل لانه لما كانت أسماء العلوم أسماء للقواعد وهي قابلة للزيادة لانها تزيد بزيادة العلماء كانت أسماء الماهيات القواعد الكلية الشاملة تلك الماهيات لما حصل بالفعل ولما لم يحصل منها كاسامة اسم للماهية الشاملة لما حصل من الافراد بالفعل ولما لم يحصل بخلاف أسماء الكتب والتراجم فانها أسماء لاشياء لا تقبل الزيادة اذ هي أسماء لما حصل بالفعل هذا وقيل سم عن السيد الجرجاني ان بعضهم يفصل في أسماء العلوم بين أن يراد بها القواعد والأدراكات فجعلها على الاول اعلاماً شخصية مع اللابان القواعد التي في ذهن زید هي التي في ذهن عمرو ومن غير نظر الى تعدد المحل وعلى الثاني اعلاماً جنسية مع اللابان الادراكات التي في ذهن زید هي التي في ذهن عمرو وان لم ينظر الى تعدد المحل بخلاف ما سبق فان

التي رزقه انما جاء من محله اه وسكت عما اذا اريد بها الملكية والظاهر ان هذا التفسير يباري القول
بمغايرة العلم للمعلوم بالذات اما على ان المغايرة اعتبارية وان الموجود في الدهن عين المعلوم لا الشبح والمثال فلا الا ان يكتب
بالتغاير الاعتباري أي اعتبار كون الشيء معلوما وكونه علما وان اردت الزيادة فعليك ٢٧ بحاشيتنا على رسالة الصبان

البيان (قوله فالمراد انه
يرقى به لما عدا الخ) هذا
ظاهر على جعل التركيب
من باب التصريحية فقط
او المكنية مع جعل
قرينة الاستعارة تصريحية
تحقيقا لان السماء حينئذ
المرقية بالسلم هي المسائل
الصعبة اما على جعله من
باب اضافة المشبهة الى
المشبه او المكنية مع بقاء
القرينة على حالها فلا اذ
المراد بعلم المنطق على هذا
كله نعم ان اريد بعلم المنطق
الصعب منه على سبيل
البحار المرسل من اطلاق
الكل على البعض صح
ايضا وعليه يحمل كلام
شيخنا المحشى نعمنا الله به

يرقى به سماء علم المنطق
والله ارجو ان يكون خالصا

(قوله ترشحا) هذا ظاهر
على جعل التركيب
من اضافة المشبهة به
للمشبه لان الترشيح
يكون للتشبيه ومن باب
الاستعارة التصريحية فقط
او المكنية مع استعارة
قرنتها فيكون ترشحا

لاستعارة القرينة واما على جعله من باب المكنية من غير استعارة القرينة فلا اذ الرقى لا يناسب المشبهة به الذي هو النجم
وانما يناسب السماء الا ان يقال انه يناسب النجم لكونه يرقى اليه نفسه او لعله وهو السماء تأمل (قوله وقد يطلق الرجاء على
الخطوف) أي حقيقة اه صبان

كدا اشتمر لكن المروي عن المصنف المنور في تقديم النون على الواو وتأخير الراء عنهما
وهما وان كانا بمعنى واحد وهو المزين المزخرف لكن تأنيهما أولى لكونه هو الرواية ولكونه
حسنا عذبا بسبب غرابته وعدم جريانه على الالسنه بخلاف أولهما وقد استشهد بعضهم على
الأول بقول الشاعر حين مثل هل خط الملك أحسن أو خط ابن مقله بعد أن رأى الخطين
يخطط مولا نا خطوط ابن مقله * ويتظمنها نظم اللآلى في السلك
فهذا عليه رونق الخط وحده * وهذا عليه رونق الخط والآلات

ورد ذلك الاستشهاد بأن المروي عن الشاعر نوري بتقديم النون على الواو وتأخير الراء عنهما
لا بتقديم الراء على الواو وتأخير النون عنهما كما زعم المستشهد (قوله يرقى به الخ) مستأنف
استئنافا بيانيا فكان سادلا قال له ما وجه تسميته بالسلم فقال له يرقى به الخ والضمير يرجع
للمؤلف الذي يرجع اليه الضمير في قوله سميته وكذلك الضمائر في قوله وأن يكون خالصا الخ
كما يؤخذ من الشرح الصغير للشيخ الملووي ويصح رجوع ذلك للسلم المتقدم كما ذكر في الشرح
الكبير لكن يتعين أن يراد به المسمى لا الاسم كما هو المراد به فيما سبق فيكون فيه استخدام
لكن الأول أولى كما لا يخفى وقوله سماء علم المنطق أي علم المنطق المشبهة بالسماء في العلو اضافة
سماء لما بعده من اضافة المشبهة به للمشبه لا يقال يلزم على كلام المصنف توصيل الشيء الى نفسه
لان هذا المؤلف بعض المنطق وقد جعله موصلا لعلم المنطق المشتمل على ذلك البعض لا ما
نقول لا يخفى أن هذا المؤلف ألفاظ لا معان فلا يلزم ما ذكر وعلى تسليم انه معان فالمراد انه يرقى
به لما عدا من علم المنطق لاجل جمعه الشامل له هذا ويصح أن يكون في كلامه استعارة تصريحية
أو مكنية فعلى الأول يكون قد شبه المسائل الصعبة من علم المنطق بمعنى السماء بجامع عسر
التناول في كل واستعار اسم المشبهة به للمشبه به وعلى الثانية يكون قد شبه علم المنطق بالنجم
بجامع الاهتداء بكل تشبيه مضمرا في النفس وحذف اسم المشبهة به وأثبت شيئا من لوازمه وهو
السماء اما باقيا على معناه الحقيقي أو مستعارا للمسائل الصعبة وعلى كل من هذه الوجوه يكون
قوله يرقى ترشحا لمبتأمل (قوله والله ارجو) اللفظ الشريف منصوب على التعظيم هكذا
الادب ولا يقال انه منصوب على المفعولية مع أنه الواقع لما فيه من الاخلال بالادب وانما قدمه
لإفادة الحصر فكانه قال وأرجو الله لا غيره والرجاء بالمدة كالرجوع على وزن الضرب والرجاء
على وزن السعادة معناه الامل مع الاخذ في الأسباب بخلاف الطمع فانه الامل وان لم يكن
مع الاخذ في الأسباب فكل رجاء طمع ولا عكس وقد يخص الطمع بما لم يكن مع الاخذ
في الأسباب فيكون مباينا للرجاء وقد يطلق الرجاء على الخوف ومنه قوله تعالى وارجوا اليوم
الا ترى أي خافوه وقوله تعالى ما لكم لا ترجون لله وقارا أي لا تحامون عظمة الله تعالى وأما
بالقصر فهو الناحية كما في المختار (قوله أن يكون خالصا) أي من المسكدرات التي تحبط العمل

(قوله صدق ذلك بكل من المراتب) كيف هذا مع نسبة الظواهر للذات والخالص للذات لا يكون الا حيث كانت الذات هي المقصودة فيكون قاصرا على أعلى ٢٨ المراتب ثم لم يقيد بالجار والمجرور صدق بكل المراتب الا أن يقال مقصود المحشى انه

يحتل ان يراد بالخالص لذاته ما ليس معه رياء ولا شيء مما يحيط بالعمل لا ما ليس معه شيء أصلا بحيث تكون الذات هي المقصودة فقط وحينئذ يصدق الخ وان كان هذا الاحتمال خلاف المتبادر بل المتبار هو الثاني المشار اليه بقوله واما اذا كان المراد الخ (قوله ونقل عن المعنى الاصل الى مطلق الناقص ثم نقل عنه الخ) فيه ان هذا هو بناء الجواز على الجواز (قوله كان مجازا بالاستعارة) يحتمل اجراء الاستعارة بعد الجواز المرسل نظير ما ذكره المحشى عند قوله حط (قوله توضيح ذلك) أى وكان مغاير لما قبله ***** لوجهه الكريم ليس قالصا وان يكون نافعا للمبتدى به الى المطولات يمتدى ***** (قوله ان لا يكون ناقصا حسا) لا منافاة بين ما هنا وقوله فيما مر استعمال في الناقص المعنوى لان النقص المعنوى يجامع الحسى (قوله مغاير لما قبله) أى ليس تو كيدا فلا ينافى انه قديدى لزومه لما بعده وهو النفع للمبتدى (قوله من ذكر اللازم بعد الملزوم) أى ان اريد بالنفع

كتاب الظهور والشهرة والمحمدة وحيث كان المراد ماد كرمه ذلك بكل من المراتب الثلاثة التى ذكرها للعبادة الخالية من الحرمة وهى أن تعبد الله طلبا للثواب وهربا من العقاب وهذه أدناها وان تعبدته تعالى لتتشرف بعبادته والنسبة اليه وهذه أعلى من التى قبلها وان تعبدته تعالى لكونه الهك وانت عبيده وهذه أعلاها كما ذكره المناوى واما اذا كان المراد أن يكون خالصا من موانع الكمال الأعلى كان من المرتبة الاخيرة عينا فليست أقل (قوله لوجهه الكريم) اعلم انه اذا ورد فى كتاب أو سنة ما يؤهم انه تعالى له وجه أو يد أو نحو ذلك فلا بد من تأويله بمعنى صرفه عن ظاهرة وهذا محل وفاق من السلف والخلف غاية الامر انهم اختلفوا فى تعيين المعنى المراد قال السلف لا يعينونه بل يفوضونه اليه تعالى فيقولون فى نحو قوله تعالى ويبقى وجه ربك وقوله تعالى يد الله فوق أيديهم ليس له وجه كوجهنا ولا يد كيدنا ولا يعلم المراد من ذلك الا الله تعالى والخلف يعينونه فيقولون فيما ذكر ليس له وجه كوجهنا ولا يد كيدنا ولا المراد من الوجه الذات ومن اليد القدرة وهذا هو المراد من قول صاحب الجوهرة

وكل نص أو هم التشبيها * أوله أو فوض ورم تزيمها

كما يؤخذ من شرحها الشيخ عبد السلام وان كان المتبادر من البيت المدكور خلافه (قوله ليس قالصا) يطلق القاص فى الاصل على احدى شتى البعير ونحوه الناقصة عن أختم كما يستفاد من المختار ثم أطلق على الناقص مجازا امر سلا ما عبرية وهو الاقرب أو بمرتبين أو مجازا بالاستعارة وبيان ذلك أنه اذا لوحظ أن العلاقة الاطلاق والتقييد ونقل عن المعنى الاصل الى مطلق الناقص واستعمل فى الناقص المعنوى لكونه فردا من ذلك المطلق فهو مجاز مرسل بمرتبة واذا لوحظ أن العلاقة ما ذكر ونقل عن المعنى الاصل الى مطلق الناقص ثم نقل عنه الى الناقص المعنوى فهو مجاز مرسل بمرتبين واذا لوحظ أن العلاقة المشابهة كان مجازا بالاستعارة ثم ان كان المراد أن لا يكون ناقصا بسبب قصد الظهور والمحمدة ونحو ذلك كان ما ذكرنا كيد القول أن يكون خالصا لوجهه الكريم وان كان المراد أن لا يكون ناقصا فى النفع بحيث يكون مطروحا فى زوايا الاحمال لا ينفذ به كان قوله وأن يكون نافعا توضيحا لذلك وان كان المراد أن لا يكون ناقصا حسا بحيث لا يتم بأن يعوقه عائق عن اكماله كان ذلك مغاير لما قبله وما بعده لكن فيه نوع بعد فليتهم (قوله وأن يكون الخ) معطوف على قوله أن يكون خالصا الخ وقوله نافعا للمبتدى أى بطريق الاصاله فى وضعه ولا ينافى أن يكون نافعا لغير المبتدى من المتوسط والمنتهى أيضا بمرجعة أو نحوها ولا ينفى ان الجار والمجرور متعلق بقوله نافعا ولا ينافى ذلك جعلهم اللام زائدة لتقوية العامل الذى هو نافعا لضعفه بالقرينة عن الفعل فى العمل لان زيادتها غير محضة فلما لم تكن زيادتها محضة جوز واتعلقها كما هو مصرح به فى محله والمراد من المبتدى هنا الاخذ فى صغار العلم وقد أجاب الله دعاء المؤلف بذلك كما هو مشاهد فانه كان محباب الدعوة كما نقله بعضهم عن العلامة اليوسى رضى الله عنهم أجمعين (قوله به الى المطولات يمتدى) ذكر هذا بعد ما قبله من ذكر اللازم بعد المنزوم أو تخصيص بعد تعميم لان النفع أعظم من أن يكون بذلك أو بغيره

ما لا يشمل الا هداية الى المطولات وقوله أو تخصيص أى ان اريد به ما يشمل ذلك كما أفاده بالتعليل بعد * (فصل)

(قوله هو في اللغة الحاضر الخ) ظاهره ان هذا معنى لغوي أصلي ولا مانع منه اذا لمانع من ان يكون الشيء معنيين فالقصل تارة يطلق بالمعنى المصدرى على الطيز بين الشئين وتارة يطلق بالمعنى الاسمي على الحاضر بينهم وما ويحتمل انه في اللغة الحاضر الخ بعد النقل من المعنى المصدرى تأمل (قوله ويحتمل غير ذلك) كان يجعل من ظرفية الدال ٢٩ في المدلول ويستغنى عن

تقدير دال (قوله أجيب
بأنه من باب الترجمة الخ)
أجيب أيضا بأن المراد
في بيان الاختلاف في
جوازه فتكون الترجمة
مطابقة للمترجم لان
بيان الاختلاف في جوازه
يتضمن بيان الاقوال الثلاثة
اه صبان (قوله أو ان في
الترجمة الخ) وسر الاختصار
على الجواز لكونه المشهور
الصحيح (قوله على أهل كل
اقليم) أى اذا كان
بين كل اقليمين مسافة قصر

(فصل في جواز الاشتغال به)
والخلاف في جواز الاشتغال
به على ثلاثة اقوال

(قوله وهو فرض كفاية)
أى رد الشكوك فرض
كفاية فالضمير راجع لرد
الشكوك ونوفى كلامه
اشارة الى قياس من الشكل
الاول نظمه هكذا علم
المنطق يتوقف عليه فرض
الكفاية وكل ما يتوقف
عليه فرض الكفاية
يكون فرض كفاية يتبع علم
المنطق يكون فرض كفاية
وهو المدعى (قوله على ان
يدخل في البيت الشكل)

(فصل) هو في اللغة الحاضر بين الشئين وفي الاصطلاح الالفاظ المخصوصة الدالة
على المعاني المخصوصة كسائر أسماء التراجم كما علم مما مر وقوله في جواز الاشتغال به أى في دال
ذلك والظرفية حينئذ من ظرفية الخاص في العام لان الفصل خاص بالالفاظ التي ذكرها
المصنف والدال عام لها والالفاظ التي ذكرها غيره ويحتمل غير ذلك فان قيل كما ذكر المصنف
القول بجواز الاشتغال به ذكر القول بتعريمه والقول بانبعائه في الترجمة قصور أجيب
بأنه من باب الترجمة شيء والزيادة عليه وذلك غير معيب عندهم أو أن في الترجمة حذفا
والتقدير في جواز الاشتغال به وتعريمه وانبعائه كما أشاره الشيخ الماوى في شرحه الكبير
واعلم أن علم المنطق قسمان أحدهما ما هو متخال عن ضلالات الفلاسفة المكفرة وغيرها
كالمدح كور في هذا المقام ومختصر السنوسى وابساغوبجى ومختصر ابن عرفة وتأليف
الكاتبى والحنوبجى والسعد وغيرهم من المتأخرين وهذا القسم لا خلاف في جواز الاشتغال
به بل هو فرض كفاية على أهل كل اقليم لانه يتوقف عليه رد الشكوك في علم الكلام وهو
مرض كفاية وما يتوقف عليه فرض الكفاية يكون فرض كفاية ومحل ذلك اذا لم يستغن
عنه بجودة الذهن وصحة الطبع كما صرح به السنوسى في شرح مختصره وابن يعقوب
وغيرهما ولذلك لم يحتج اليه الصحابة والتابعون والائمة المجتهدين وأصحابهم وثانها
ما ليس خالفا عن تلك الضلالات كالمدح كور في كتب المتقدمين وهذا القسم هو الذى فيه
الخلاف اذا تمهد هذا علمت أنه يتعين حل كلام المصنف على هذا القسم وحينئذ يرد عليه أنه
اذا لم يكن في القسم الاول الذى منه ما في هذا النظم خلاف وانما الخلاف في القسم الثانى
كان ينبغي له أن لا يذكر هذا الخلاف المتعلق بالقسم الثانى وانما يذكر حكم القسم الاول
وأجيب بأن المصنف قصدا ولا بيان حكم القسم الاول بغيره ذلك القصد الى ذكر حكم القسم
الثانى فترجم له وبين الخلاف فيه ونوقش هذا الجواب بأنه يلزم عليه أنه ترك ما قصده
مع انه أهتم بما ذكره الله تعالى الآن يقال انه ذكره ضمنا لانه بين أن الاصح جواز القسم الثانى
لكامل القرينة مما رس السنة والكتاب بخلاف غيره لعدم الامن عليه من ضلالات
الفلاسفة ولا يخفى أن هذا يتضمن جواز القسم الاول مطلقا لعدم المحذور والمذكور فليتأمل
(قوله والخلاف) أى الاختلاف فالخلاف اسم مصدر بمعنى الاختلاف وقوله في جواز الاشتغال
به أى وفي عدمه ففيه اكتفاء والضمير عائدا لعلم المنطق لكن بمعنى القسم الثانى منه لان كلام
المصنف محمول عليه كما علم مما مر (قوله على ثلاثة اقوال) أى كائن عليهم من كينونة المتعلق
على المتعلق لما هو ظاهر من أن الخلاف بمعنى الاختلاف متعلق بالاقوال الثلاثة ويتعين قراءة
ثلاثة بالتثنية وحينئذ يكون قوله اقوال بدلا من ثلاثة ولا يجوز ترك التثنية على أن يدخل
في البيت الشكل الذى هو اجتماع الثنين والكف والاول هو سقوط الثانى الساكن والثانى
هو سقوط السابع الساكن لان ذلك انما يكون في مستقع لن ذى الوتد المقروق لاني مستقعلن

لان ثلاثة من غير تثنية على وزن متفعّل فحذف منه الثانى الساكن وهو السين في الميزان والسابع الساكن وهو النون التى
بعد اللام في الميزان (قوله ذى الوتد المقروق) وهو ثلاثة أيعرف أو سطها ساكن كظهره من سبب خفيف لانه يعرفان ثانيهما

ذي الوعد المجموع كما هو في بحر الرير الذي منه هذا النظم فلا يدخله الشكل كما هو مقر في محله
 (قوله قان الصلاح الخ) أي إذا أردت بيان ذلك قان الصلاح الخ وهو الحافظ الفقيه الورع
 الزاهد العارف بالتفسير والاصول والحوال الكردي الاصل نزيل دمشق نقي الدين أبو عمرو عثمان
 ابن الصلاح عبد الرحمن ثقة على والده الصلاح شيخ بلاده في حياته ثم رحل سنة تسع وسبعين
 وخمسة مائة أفاده الملو في كبره مع زيادة من شرح النخبة (قوله والنواوي) هو الامام المشهور
 محي الدين صاحب التصانيف المشهورة الماركة وهو منسوب الى نوى قرية من قرى الشام من
 عمل دمشق فها قاله سيدي سعيد من اسما قرية من قرى مصر سبق قلم وكان القياس في النسبة
 اليها نواوي كما يقال في النسبة الى فتى فتوى فقوله النواوي على غير قياس وقال سيدي سعيد
 ان زيادة الالف في نواوي اما ضرورة الوزن أو للاشباع كما قالوا السخاوي في النسبة الى سخا
 وقد ناقشه الشيخ الملو في كبره بأن الاشباع سماحي لا قياسي والاشباع كل حركة وبان هذا
 ليس من ضرورة الشعر أي ليس من ضرورة القياسية بمعنى أنه ليس من الامور التي يجوز
 للشاعر باطراد ارتكابها عند الضرورة كصرف ما لا ينصرف ومنع صرف ما ينصرف
 ومد المصور وقصر المدود وان كان من ضرورة السماعية بمعنى انه من الامور التي
 لا يجوز للشاعر باطراد ارتكابها عند الضرورة وان وقع في بعض اشعار العرب للضرورة
 شذوذا فهو موقوف على السماع هذا مراده وان توقف بعضهم في قوله بان هذا ليس من
 ضرورة الشعر حيث قال انظر ما وجهه ثم قال بل الظاهر أنه من ضرورة الشعر اه قلنا مل
 (قوله حرما) أي حرما الاشتغال به ووافقهما على ذلك كثير من العلماء قال بعضهم ووجه
 تحريم هؤلاء الاشتغال به انه يشتمل به اليهود والنصارى ورد بانه يلزم هذا القائل تحريم
 الطيب والنحو بل والاكل والشرب وغيرهما لا اشتغال اليهود والنصارى بذلك فالاحسن ان
 يقال وجه تحريمهم الاشتغال به انه حيث كان محلو طابضالات الفلاسفة يحشى على الشخص
 اذا اشتغل به أن يتمكن من قلبه بعض العقائد الزائفة كما وقع ذلك للمعتزلة كدأ يؤخذ من
 كلام الشيخ الملو وقدير عليه ان هذا الوجه لا يظهر فيمن كان كامل القريحة عمارس السنة
 والكتاب وقد يجب بانهم التزموا ذلك حتى بالنسبة لمن كان كذلك وان لم يظهر فيه ما ذكر سدا
 للباب ودرأ للمفسدة فليراجع (قوله وقال قوم) هم الغزالي ومن تبعه كما يعلم من شرح
 المصنف وقوله ينبغي أن يعلم طرق فيه الشيخ الملو احتمالي الوجوب والندب حيث قال
 وقوله ينبغي يحتمل ان يكون بمعنى يجب ككفاية ويحتمل ان يكون بمعنى يستحب اه لكن
 المصنف جزم بحمله على الاستحباب حيث قال واستحب الغزالي ومن تبعه وفي كلام بعضهم
 أن لفظة ينبغي حقيقة في الاستحباب مجاز في الوجوب وأيضا في كلام ابن يعقوب ان الغزالي
 لم يجعله من فروض الكفاية وأما ما قاله من أن من لا معرفة له بعلم المنطق لا يوثق بعلمه فمحمول
 على أن المراد انه لا يوثق بعلمه الوثوق التام وهو محمول أيضا على من لم يستعن عنه بجودة الذهن
 ووجه الطبع كما يؤخذ من كلام ابن يعقوب وما يروى من انه رجع الى تحريمه فلم يثبت اه
 ملخصا من كلام بعض المحققين (قوله والقوله المشهورة) أي بسبب كثرة قائلها وقوله
 الصبيح أي بسبب قوة دليلها فان قيل هذا يقتضي أن كلام القولين السابقين غير مشهور

قان الصلاح والنواوي حرما
 وقال قوم ينبغي أن يعلم
 والقوله المشهورة الصبيح
 ساكن وتقع وتلمع مروق
 لانه ثلاثة أحرف أو سطها
 ساكن ولن سبب خفيف
 لما ذكر (قوله ذي الوعد
 المجموع) وهو ثلاثة أحرف
 آخرها ساكن نفس سبب
 خفيف وتقع سبب خفيف
 أيضا وعلن وتند مجموع
 (قوله ليس من الامور التي
 يجوز للشاعر الخ) كصرف
 ما لا ينصرف ومنع صرف
 ما ينصرف ومد المصور
 وقصر المدود (قوله ورد
 الخ) قد يقال ان اشتغال
 اليهود والنصارى بالمنطق
 من غير ضرورة اليه بل
 مع الاستغناء عنه وقد
 صار شعارا لهم وقد نهينا
 عن موافقتهم في الاعباد
 والملابس فنهى عن موافقتهم
 في الاشتغال بهذا أيضا
 بخلاف علم الطب وما معه
 (قوله لا يوثق بعلمه) أي
 ادراكه أي ادراكه كان لانه
 لا يفرق بين صحيح العلوم
 وفاسدها

(قوله مستنبط) أي مستخرج فالقريحة بمعنى المقر وحدث أي المستخرجة (قوله ثم نقلت للعقل اما بالاستعارة الخ) قد يقال ومع ان يكون هناك مجاز واحد بان تنقل القريحة من أول مستنبط من الماء للعقل ٣١ لعلاقة المشابهة في الانتفاع بكل

(قوله اما بالاستعارة) أي

التبعية لان قريحة على

وزن فعيلا بمعنى مقولة

فهي مشتقة من القرع نعم

ان نظركم كونها جرت مجرى

الجوامد كانت أصلية

وهكذا يقال في الجواز

المرسل (قوله بتزليل منزلة

المعنى الحقيقي الخ) يحتاج

لهذا في الجواز المرسل أيضا

جوازه لكامل القريحة

ممارس السنة والكتاب

(قوله الى أول مستنبط من

العلم الخ) أي بان يتجوز

بالقريحة الى أول مستنبط

مطلقا ثم ان استعملت في

أول مستنبط من العلم

لكونه فردا من افراد ذلك

المطلق كان مجازا عريضة

واحدة وان نقلت ثانيا من

مطلق أول مستنبط الى

أول مستنبط من العلم كان

مجازا عريضة هذا ان كان

النقل من أول لاول فان

كان من أول لما يستنبط

من العلم مطلقا كان بثلاث

مراتب بان يتجوز بها الى

أول مستنبط مطلقا ثم الى

أول مستنبط من العلم ثم

الى مطلق مستنبط من العلم

اه صبان وهذا مبني على

ما اشتهر والافهم من بناء

وليس كذلك أجيب بان الذي اختصت به هذه القولة بمجموع الوصفين المذكورين وحينئذ فلا ينافي شهرة القولين الاولين أيضا لكثرة قائلتهما (قوله جوازه الخ) من المعلوم ان الجواز كون الشيء بحيث يستوي نسبتا للفعل والتركا اليه وهو بهذا المعنى لا يلائم قوله ليهتدي به الى الصواب لانه يقتضي ان نسبة الفعل اليه أرجح ولذلك قال بعضهم ما معناه انه أراد بالجواز كونه مأذونا فيه شرعا وحينئذ يكون محققا للوجوب والندب ومعلوم ان محله ما لم يستغن عنه كما تقدم (قوله لكامل القريحة) أي لشخص كامل القريحة واعلم ان القريحة في الاصل أول مستنبط من الماء نقلت الى أول مستنبط من العلم أو الى المستنبط منه مطلقا أي وان لم يكن أول اما بالاستعارة أو المجاز المرسل ثم نقلت للعقل اما بالاستعارة أو المجاز المرسل ويتحصل من هذا انه يحتمل أن يكون التجوز ان المذكور ان من المجاز بالاستعارة وأن يكونا من المجاز المرسل وأن يكون الاول من المجاز بالاستعارة والثاني من المجاز المرسل وأن يكون الاول من المجاز المرسل والثاني من المجاز بالاستعارة وتقرير الاحتمال الاول أن يقال شبه أول مستنبط من العلم أو المستنبط منه مطلقا بأول مستنبط من الماء بجامع الحياة في كل وان كانت الحياة في المشبه للروح وفي المشبه به الجسم واستعير لفظ المشبه به وهو لفظ القريحة للمشبه ثم شبه العقل بالمعنى المنقول اليه بتزليل منزلة المعنى الحقيقي بالنسبة للمعنى المتجوز اليه بعد بجامع الانتفاع والاهتمام بكل واستعير لفظ المشبه به وهو لفظ القريحة للمشبه به وتقرير الاحتمال الثاني أن يقال نقل لفظ القريحة من أول مستنبط من الماء الى أول مستنبط من العلم أو الى المستنبط منه مطلقا مجازا مرسل اما بمرتبة أو بأكثر والعلاقة في ذلك دائرة بين الاطلاق والتقييد ثم نقل الى العقل مجازا مرسل من اطلاق اسم الشيء على آله وان شئت قلت من اطلاق اسم المسبب على سببه وتقرير الاحتمالين الأخيرين واضح مما مر وبعد هذا قد صارت القريحة حقيقة عرفية في العقل لاجتماع المعنى الاصل الى الاول والثاني بحيث اذا أطلقت انصرفت الى العقل لا الى المعنى الاصل الى الاول أو الثاني حتى اذا أريد أحدهما كان بطريق المجاز العرفي فلا بد عليه من قريحة فليتهم (قوله ممارس السنة والكتاب) أي من اولهما ومتداولهما بحيث عرف العقائد الحققة من العقائد الباطلة هذا هو المراد وليس المراد بممارسهما من اولهما ومتداولهما بحيث عرف ما يتعلق بهما من لغات وأسباب زول وناسخ ومنسوخ وغير ذلك لان هذا انما يحتاج اليه المجتهد المطلق كما قاله ابن بعقوب واحترق المصنف بالتقييد بكامل القريحة عن ناقصها وبممارس السنة والكتاب عن لم يمارسها ولا يجوز لكل منهما الاشتغال به أعني بالقسم الثاني من هذا الفن الذي هو المخلوط بضلالات الفلاسفة ومثل هذا القسم في هذا التفصيل كتب علم الكلام المشتهلة على تحليطات منها كالمطالع والطوالع والمواقف والمقاصد فيجوز الاشتغال به بكامل القريحة بممارس السنة والكتاب بحيث عرف العقائد الحققة من العقائد الباطلة دون غيره فلا يجوز له الاشتغال بها التلا يمكن من قلبه بعض العقائد الوهمية كما وقع للمعتزلة فانه تمكن من قلبهم بعض تلك العقائد كاعتقادهم ان الله لا يرى لتوه مهم أنه لا يرى الا ما كان جسما أو قائما به وبأنواع

المجاز على الجواز وانما بيان كونه بمرتبة أو بمرتبتين فاما

كثيره لم يعمد كراهه فيما سبق

رحمته سبحانه وتعالى (عبارة جمع الجوامع والعلم قال الامام ضروري ثم قال هو حكم الله في الخلق المطابق لموجب وقيل هو ضروري فلا يحد وقال امام الحرمين عسرا لرازي الامسالة عن تعريفه انتهت وفي حواشي الامير علي عبد السلام وقال الرازي كما ٣٢ في جمع الجوامع والمواقف والمقاصد لا يعرف العلم وقال امام الحرمين والغزالي

تعريف العلم عسرا (قوله ونفسا تطبع الخ) واما التفسير في قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة ونحوه فمعنى الذات (قوله اطلاق ذلك) أي التصور والتصديق اما الادراك والنفس فهما وان أوهما الا انه ورد اطلاقهما عليه تعالى حتى قيل ان له صفة تسمى بالادراك تدبر (قوله وهو النسبة) أي الخارجية ليهتدي به الى الصواب

(أنواع العلم الحادث)

ادراك مفرد تصور علم (قوله ان لم يعلم عدم تنوع علمه) قيل الاولى اسقاط عدم اه وفيه نظر ظاهر (قوله وادراكهما دون النسبة بينهما) فيه ان تصورهما يستدعي تصور النسبة انتمى لوحظ طرفاها حصلت اه عطار وقد يقال لان لم ذلك اذ لا يلزم من تصور ما صدقات الموضوع كزيد وما صدقات المحمول ككقائم ولا من تصورهما معا بقطع النظر عن ارتباط احدهما بالآخر تصور النسبة وهذا هو

ذلك قياسا صورته هكذا الله ليس بجسم ولا قائم به وكل ما كان كذلك لا يرى تخرج النتيجة قائلا الله لا يرى ونحن نبطل ذلك القياس بنقض كبراهمكم العقل بأن ما كان موجودا يصح أن يرى وان لم يكن جسما ولا قائما به ونبنى على ذلك قياسا قائلا الله موجود وكل موجود يصح أن يرى تخرج النتيجة قائلا الله يصح أن يرى وهو الحق والله الموفق (قوله ليهتدي به الى الصواب) علة لقوله جواز الخ وقد تقدم ما فيه ولا يخفى أن الصواب ضد الخطأ نسأل الله التوفيق للصواب والتجاة يوم الحشر والحساب والقور بحسبة سيدنا محمد خيرا ولى الالباب

(أنواع العلم الحادث)

أي التي هي أربعة كما يعلم من استقصاء كلامه وذلك لان العلم اما تصور واما تصديق وكل منهما اما ضروري واما نظري وتعرض المصنف لتسوية العلم ولم يتعرض لحدهما فيه من الخلاف حتى قال امام الحرمين لا يحد لتعذره وقال الامام الرازي لا يحد لكونه ضروريا لكن المختار أنه يحد فحده بعض الاصوليين بأنه ادراك النسبة التصديقية وليس مراداهما وانما المراد به مطلق الادراك بدليل التقسيم الاتي واحترز بقوله الحادث عن علمه تعالى اشعارا بأنه لا يتصف بكونه تصورا أو تصديقا ولا بكونه نظريا أو ضروريا لان كلامه من التصور والتصديق مفسر بالادراك وهو وصول النفس الى تمام المعنى وذلك من خواص الاجسام في وصف علمه تعالى بذلك ايها ان له تعالى جسما ونفسا تطبع فيها صورة المعلومات ولهذا يعتنع اطلاق ذلك ولو اريد به معنى صحيح كما نريد بالتصوير في حقه تعالى علمه بما يسمى العلم به بالنسبة اليه التصورا وهو المفرد كزيد والتصديق في حقه تعالى علمه بما يسمى العلم به بالنسبة اليه التصديق وهو النسبة كنسبة القيام لزيد ولان النظري مفسر بما يحصل عن نظر واستدلال وهو يقتضي الحدوث لكونه مسبوقا بالنظر والاستدلال وأما الضروري فهو وان كان معناه أعني ما لم يحصل عن نظر واستدلال صحيحا في حقه تعالى لكن اطلاقه على علمه تعالى فيه ايهاام مقارنة للضرورة لاطلاق الضروري على ما اقتضته الضرورة وذلك مستحيل في حقه تعالى فان قيل لا حاجة لزيادة المصنف لهذا القيد لخروج علمه تعالى بالفظ الانواع لانه لا أنواع له أجيب بأن المصنف قيد بذلك ليخرج علمه تعالى حتى على قول بعض كبار اهل السنة ان علمه تعالى يتعدد بتعدد المعلومات وفيه ان هذا يقتضي ان القائل بذلك يقول بأن تعدد العلم بتعدد المعلومات بتعدد بالانواع وليس كذلك بل يقول بأن تعدده بذلك تعدد بالشخص فيما يظهر فالاولى الجواب بأن المصنف أراد الايضاح فزاد القيد المذكور لتصريحه بالقصد لاسيما بالنسبة الى لم يعلم عدم تنوع علمه تعالى فليتلأمل (قوله ادراك مفرد الخ) المراد بادراك المفرد الادراك الذي لم يتعلق بالنسبة الخارجية على وجه الادعاء بأن لم يتعلق بنفسه أصلا وذلك ادراك الموضوع وحده وادراك المحمول وحده وادراكهما دون النسبة بينهما أو يتعلق بنفسه غير خارجية وذلك ادراك النسبة الكلامية التي هي ثبوت المحمول للموضوع على وجه الاثبات

المراد لا ما فهمه (قوله وذلك ادراك النسبة الكلامية الخ) أي فادراك النسبة الكلامية بقطع النظر عن قيامها من ادراك الموضوع والمحمول يسمى تصورا وكذا اذا اعتبر ادراكهما مع أحدهما أو وهما وهذا التعدد انما هو من

حيث الاعتبار والملاحظة لا من حيث الوجود إذ لا يمكن وجود ادراك النسبة من غير ٣٣ وجود ادراك الطرفين كما لا يخفى

(قوله كالتسبة في قولك زيد
ابن عمرو) أي نسبة الابن
لعمرو ولا نسبة ابن عمرو لزيد
كما لا يخفى (قوله أو تعاق
بنسبة خارجية لا على
وجه الادعاء) أي بل على
وجه التردد باستواء أو
مرجوحية (قوله وقد
أبلغ بعضهم صورته إلى
خمس وعشرين) هو المحقق
الصبيان سكن في كلامه
تطربل تزياد الصور على
ذلك كما يعلم بالتأمل
(قوله حيث قال أي وادراك
وقوع نسبة الخ) أي سواء
كانت تلك النسبة الكلامية
على وجه الاثبات أو على
وجه النفي (قوله سواء كان
راجحا) أي مطابقا أم لا

ودرك نسبة تصديق وسم
وقدم الاول عند الوضع
لأنه مقدم بالطبع

(قوله أجاز ما غير مطابق)
أي راسخا أم لا (قوله أو
مطابقا) عطف على قوله
غير مطابق أي أو كان جازما
مطابقا راسخا (قوله أو غير
راسخ) أي أجاز ما مطابقا
غير راسخ (قوله وفي كلام
غير واحد الخ) تأييدا
نقله يس (قوله بمعنى
الادراك) أي الراجح أو
الجازم ليخرج ما كان على
وجه الشك أو الوهم أخذا بما تقدم

في القضية الموجبة وعلى وجه النفي في القضية السالبة سواء كانت انشائية أو خبرية وادراك
النسبة الإضافية كالتسبة في قولك زيد بن عمرو هي نبوة زيد لعمرو وادراك النسبة
التقييدية كالتسبة في قولك حيوان فاطم وهي تكون الثاني صفة الاول أو تعلق بنسبة
خارجية لا على وجه الادعاء بأن لم يكن قابلا ومسالها على ما يأتي في تفسير الادعاء فكل
ما ذكر داخل في تعريف التصور وقد أبلغ بعضهم صورته إلى خمس وعشرين صورة فلتراجع
(قوله تصور علم) أي علم بالتصور بمعنى أنه معنى به ولا يخفى أن التصور بهذا المعنى قسم من
العلم وأما معنى حصول صورة الشيء في النفس فهو مرادف للعلم الشامل للتصور بذلك المعنى
وللتصديق فحصل أن التصور له استعمالان كما قاله في شرح التسمية أحدهما استعماله في
المعنى الخاص وهو الذي ذكره المصنف والثاني استعماله في المعنى الأعم وهو ما تقدم فلا تغفل
(قوله ودرك نسبة تصديق الخ) الدرك اسم مصدر بمعنى الادراك وقد علمت عامر أن
النسبة الكلامية هي ثبوت المحمول للموضوع على وجه الاثبات أو على وجه النفي بخلاف
النسبة الخارجية فاهو وقوع ذلك الثبوت أو عدم وقوعه وقد تقدم أن ادراك النسبة
الكلامية يسمى تصورا ومن هذا تعلم أن كلام المصنف محمول على النسبة الخارجية لأن
ادراكها هو الذي يسمى تصديقا وهذا أولى مما صنفه الشيخ الملو في محل كلام المصنف على
النسبة الكلامية مع تقديره مضاف حيث قال أي وادراك وقوع نسبة الخ ومحمل تسمية
ادراك هذه النسبة تصديقا إذا كان على وجه الادعاء بحيث يطلق عليه اسم التسليم والقبول
كما قاله الخبيصي في شرح التهذيب ونقله عن العضد والسعد والسيد وهذا ما ارتضاه الشيخ
الملو وجعله التحقيق ونقله يس في حاشيته على الخبيصي عن العصام أن الادعاء الاعتقاد
سواء كان راجحا أو الظن أو جازما غير مطابق وهو الجهل المركب أو مطابقا راسخا لا يعرض له
الزوال بتشكيك المشكك وهو اليقين أو غير راسخ وهو التقليد وفي كلام غير واحد أن
الادعاء عند المناطقة بمعنى الادراك وعند المتكلمين بمعنى التسليم والقبول ووجه كثير
من الاشياخ كذا قال بعض المحققين لكن الذي قاله شيخنا أن المرضي هو الاول فليراجع
وليحذر (قوله بتصديق وسم) أي علم بالتصديق بمعنى أنه معنى بذلك والمتبادر من كلام المصنف
أن التصديق اسم لذلك الادراك وحده وهو مذهب الحكماء وهو الراجح وذهب الامام الرازي
إلى أنه اسم لجميع الادراكات الثلاثة قبله أعني ادراك الموضوع وادراك المحمول وادراك
النسبة الكلامية فهي عنده معتبرة في التصديق على وجه الشطرية بخلافها على الاول فانها
معتبرة فيه على وجه الشرطية وانما سمي ذلك تصديقا لأن التصديق لغة النسبة إلى الصدق
والجبروان احتمال الصدق والكذب لكن مدلوله الصدق ليس الاوأمالكذب فاحتمال عقل
كما صرح به السعد (قوله وقدم الاول الخ) أي وجوب اصناعيا كما صرح به المصنف في شرحه
وإذا كان كذلك فالاولى قراءة الفعل في عبارته بصيغة الامر لمزيد ذلك وإن صح قراءته بصيغة
الماضي المنى للمجهول على أن المعنى أن العلماء قدموه والمراد أنه يجب تقديم ما يتعلق بالتصور
على ما يتعلق بالتصديق (قوله عند الوضع) أي في الكتابة أو في التعليم أو في التعلم أو نحو ذلك
(قوله لأنه مقدم بالطبع) أي وكل ما كان مقدما بالطبع يناسب أن يقدم في الوضع ليناسب

الوضع الطبع وهذا أحد أنواع التقديم الخمسة المنظومة في قول بعضهم
 وخمسة أنواع التقديم يافى * أقرب ما يت من الشعور واعترف
 تقديم طبع والزمان وعلة * ورتبة أيضا والتقديم للشرف
 وقوله وخمسة أنواع التقديم يقرأ بـ د ر ج الهمة وكذا قوله ورتبة أيضا كما لا يخفى على من له الملم
 بفن العروض وضابط الأول أن يكون التقديم بحيث يحتاج إليه المؤخر من غير أن يكون
 علة فيه كالواحد بالنسبة للاثين وكذلك التصور بالنسبة للتصديق وضابط الثالث أن يكون
 التقديم بحيث يحتاج إليه المؤخر مع كونه علة فيه كحركة الاصبع بالنسبة لحركة الخاتم فإنها
 مقدمة عليها وهي علة فيها العكس تقدمها عليها انما هو في التعقل والافهم ما في الوجود
 الخارجى متقاربان وضابط كل من الثانى والرابع والخامس ظاهر ومثال الثانى تقدم الاب
 على الابن ومثال الرابع تقدم الامام على المأموم وعبر بعضهم عن هذا النوع بالتقدم بالمكان
 ومثله بذلك ومثال الخامس تقدم العالم على الجاهل واعلم أن التصديق انما يتوقف على
 تصور يناسبه فاذا رأيت شيئا من بعد صح أن تحكم عليه بأنه شاغل فراغا لانه قد وجد التصور
 الذى يناسبه وهو تصوره بكونه جسما ولا يتوقف على أن تتصور أنه انسان أو رس مثلاً نعم
 لو أردت أن تحكم عليه بأنه متحرك مثلاً لم يسغ لك ذلك حتى تتصور ما ذكره الشرح المسمى
 فى شرحه الكبير مع زيادة (قوله والنظرى الخ) باسكان الياء للوزن وغرض المصنف بذلك
 تعريف ككل من النظرى والضرورى اللذين هما قسمان للعالم الشامل لكل من التصور
 والتصديق فيتوصل من ذلك أربعة أقسام كما مر هذا هو الرابع ووراءه ثلاثة أقوال أحدها
 ما قاله الفخر من أن التصور ضرورى ليس الا وأن التصديق يتقسم الى نظرى والى ضرورى
 ثانياً ان العلم كله ضرورى ثالثها أنه نظرى أفاده الشيخ المولى وقد ذكر توجيه هذه الاقوال
 مع بيان ان الخلاف لفظى فى شرحه الكبير فليراجع (قوله ما احتاج) أى ادراك الاحتاج
 سواء كان ذلك الادراك تصورياً أو تصديقا كما علمت وقوله للتأمل أى للفكر والنظر لكن لا بالمعنى
 الاصطلاحي الذى هو خصوص ترتيب أمرين معلومين ليتوصل بهما الى أمر مجهول تصورى
 أو تصديقي والالكان تعريف النظرى غير جامع وتعريف الضرورى غير مانع لعدم شمول
 الاول لما احتاج الى الاستقراء الذى هو تنوع افراد المحكوم عليه كما فى قوله هم كل حيوان
 يحرك فكه الاسفل عند المضغ ولما احتاج الى القبول الذى هو التماس الاصولى كما فى قول
 الامام الشافعى رضى الله عنه المبيذ حرام كالتجرع مع شمول الثانى لذلك ولهذا قال الشيخ المولى
 يجب أن يعنوا بالنظر فى هذا المقام ما هو أهم من القياس ولو احقه أى بأن يريدوا به ما يوصل
 الى المجهول من تعريف أو قياس أو استقراء أو تمثيل لا ما يخص التعريف والقياس كما قد
 يتوهم من التعبير بالنظرى فان المتبادر أنه منسوب للنظر الاصطلاحي فقط وليس كذلك بل
 هو منسوب للنظر بمعنى الاصطلاح وما ألتحق ببعض أنواعه من الاستقراء والتمثيل
 فالتأمل (قوله وعكسه) أى عكس المطورى والمراد بالعكس هنا المعنى المعنى الذى هو موطن
 المخالف للمعنى الاصطلاحي الذى هو قلب جزأى القضية كـ ما سياتى فالضرورى هو
 ما لا يحتاج لتأمل أى نظرو ففكر بالمعنى المتقدم ولا يخفى أنه يدخل فى تعريف الضرورى ما

والنظرى ما احتاج للتأمل
 وعكسه هو الضرورى الجلى

(قوله لا المعنى الاصطلاحي)
 لا تتألوأردنا الاصطلاحى
 جعلنا الاصل هكذا كل
 ما احتاج للتأمل فهو نظرى
 وانما جعلنا هذا أصله لان
 قولنا والنظرى ما احتاج
 للتأمل يؤل اليه وعكس
 قولنا كل ما احتاج للتأمل
 فهو نظرى بعض النظرى
 ما احتاج للتأمل فالاصل
 موجبة كلية والعكس
 موجبة جزئية لما تقران
 عكس الموجبة الكلية
 موجبة جزئية اه عطار

فكر القضايا الاوليات والحدسيات والتجربيات أما الاولى فهي القضايا التي لا يتوقف
التصديق بها على شيء أصلا بل تصدق النفس بها من أول وهلة أعني مجرد الاتفاقات اليها ولذلك
نسبت الى الاول كقولهم الكل أعظم من الجزء والواحد نصف الاثنين وأما الثانية فهي التي
يتوقف التصديق بها على حدس ويحتمل كقولهم نور القمر مستفاد من نور الشمس وأما
الثالثة فهي التي يتوقف التصديق بها على تجربة كقولهم السقمونيا مسهلة للصغرة التي هي
احدى الطبائع الاربع وانما دخلت هذه والتي قبلها في تعريف الضرورى لان كلا منهما وان
يتوقف على حدس أو تجربة لم يتوقف على تأمل ولا على نظر (قوله هو الضرورى) ويراد به
البدى على القول بأنه ما لا يحتاج الى نظرو استدلال وأما على القول بأنه ما لا يحتاج الى شيء
أصلا فيكون أخص منه لانفراد الضرورى على هذا بالحدسيات والتجربيات لتوقفهما على
الحدس والتجربة واعلم أن الضرورى كما يستعمل في مقابلة النظرى ويفسر بما ذكرناه
يستعمل في مقابلة الاكتسابى ويفسر بما يمكن للعبد فيه اكتساب وهو بهذا المعنى أخص
منه بالمعنى الاول لانفراده في العلم الحاصل بالابصار المقصود من كان مغمضا عينيه ففتحهما
قصدا فانه ضرورى على الاول دون الثانى لانه مكتسب للعبد بفتح عينيه أفاده المألوف في كبره
(قوله الجلى) أى الواضح وهو وصف لكشف للضرورى (قوله وما به الخ) أى والذى أو شئ
توصل به الى تصور الخ فاما اسم موصول أو نكرة موصوفة وقوله وصل بمعنى توصل صلة
أو صفة لما وكل من قوله به وقوله الى تصور متعلق بقوله وصل وهو على صيغة المبنى للمفعول
وذلك كقولك في تعريف الانسان حيوانا طاقا فانه توصل به الى تصور الانسان (قوله
يدعى بقول شارح) أى يسمى بذلك ويسمى أيضا معرفة فافوتعريفها والقول بمعنى القول فهو مجاز
مرسل علاقته التعلق وكذا التعريف بمعنى المعرف به بفتح الراء واسناد الشرح اليه في قولهم
شارح مجاز عقلى من اسناد الشئ الى آتية وكذا اسناد التعريف اليه في قولهم معرف بكسر
الراء وهذا كله بقطع النظر عن العلية والافلا تجوز أصلا لان الاعلام المنقولة من باب
الحقيقة كما مرو وجه تسمية ذلك قول شارح أنه في الاغلب مركب والقول عندهم يرادف
المركب مع كونه يشرح المساهمة اما بالكنه والحقيقة واما بالوجه والاعتبار كما يعلم مما ساقى
(قوله فلتبتهل) أى فلتحتمد فى البحث عما يحتاج اليه من ذلك أو فلتتأمل ويحتمل على بعد أن
يكون من الابتهال المأخوذ من بهله أى خلا مع رأيه كما يؤخذ من القاموس والمختار وعليه
فالمنع فلتترك المساطقة مع رأيهم لا تعرض عليهم بل سلم لهم وعلى كل حال فهو تسكع لا يت
(قوله وما التصديق الخ) أى والذى أو شئ توصل به الخ فنيه ما تقدم وذلك كقولك فى
الاستدلال على أن العالم حادث العالم متغير وكل متغير حادث فانه توصل به الى التصديق بنسبة
الحادث للعالم (قوله بحجة يعرف) المراد أنه يسمى بحجة وانما يسمى بذلك لان من تمسك به
حج خصمه وغالبه (قوله عند العقلا) أى فيه للعهد والمعهود أرباب هذا الفن وبهذا يندفع
ما قد يقال ان العوام لا يعرفون ان الموصل للتصديق يسمى بحجة مع أنهم عقلاء كذا يستفاد من
كلام الشيخ المولى الأئمة قال بهد أن فسر العقلاء بأرباب هذا الفن وأل فى العقلاء لالكمال
وناقشه بعض المحققين بأنه يقتضى ان أرباب غيره هذا الفن ليسوا كاملين فى العقل قال

وما به الى تصور وصل
يدعى بقول شارح فلتبتهل
وما التصديق به توصلا
بحجة يعرف عند العقلا

(قوله لم يتوقف على تأمل
ولا نظر) أى بالمعنى المراد
وهو الموصل الى الجوهول
من تعريف أو قياس أو
استقراء أو تمثيل ونحوها
من النظريات مع توقفها
على الحدس أو التجربة
مجرد اصطلاح كقوله الشيخ
المألوف أى اصطلاح مجرد
عن اقتضاء العقل واللغة
أما وقيل انها من النظريات
لتوقفها على ما ذكر من
الحدس أو التجربة

(قوله ان المجاز يدل على معناه المجازي) فثبت دلالة اللفظ على تمام المعنى المجازي مطابقة ودلالته على جزئ ذلك المعنى المجازي
تضمن وعلى لازمه التزام فتكون ٣٦ أقسام الدلالة في المعنى المجازي كالحقيق وهو الذي حققه السعد في المطول وصرح

وعومته ظاهر الفساد اه

(أنواع الدلالة الوضعية)

اعلم ان الدلالة تطلق بالاشتراك على معنيين أحدهما كون أمر بحيث يفهم منه أمر آخر وان لم يفهم منه بالفعل والمراد بالأمر الاول الدال والثاني المدلول واعترض هذا التعريف كما ذكره سيدي سعيد بأن الخفيات تجتنب في التعاريف لانها لا تدل على الحصول وانما تدل على القابلية قال بعض المحققين والبحث فيه مجال اه ولعل وجهه ان محل اجتنابها ما لم يكن المدار على القابلية كما هنا فانهم ما فهم أمر من أمر أي فهمه منه بالفعل فهو أخص مما قبله والمراد بالأمر الاول المدلول والثاني الدال على عكس ما قبله والتعبير بالفهم من المسامحات التي لا يلتبس بها المقصود كما نقله عبيد الحكيم عن السيد قال اذ لا اشتباه في ان الدلالة صفة الامر الدال والفهم صفة الفاهم وكانهم يهوا بهذا التسامح على أن الفهم المقصود هي الفهم اه بتصرف وينبغي على المعنيين المدكورين أن الامر قبل حصول الفهم منه بالفعل يقال له دال حقيقة على الاول دون الثاني ولا بد في الدلالة عند أهل هذا الفن من اطرادها ولهذا قال السيد الدلالة المعتبرة في هذا الفن ما كانت كلية وأما اذ افهم من اللفظ معنى في بعض الاوقات بواسطة قرينة فأهل هذا الفن لا يحكمون بأنه دال عليه بخلاف أصحاب العربية والاصول اه لكن الذي صرح به السعد في شرح الشمسية أن المجاز يدل على معناه المجازي وهو مخالف لما ذكره الا أن يجعل جريا على رأى أهل العربية والاصول كما قاله بعض المحققين هذا والدلالة ستة أقسام لانها اما وضعية أو عقلية أو عادية وعلى كل الدال اما اللفظ أو غيره فدلالة اللفظ الوضعية كدلالة الاسد على الحيوان المقترن والعقلية كدلالة اللفظ على وجود لفظه أو حياته والعادية كدلالة أخ بفتح الهمزة وبالحاء المججمة على الوجع مطلقا وأح بضم الهمزة وفتحها وبالحاء المهملة على وجع الصدر ودلالة غير اللفظ الوضعية كدلالة الإشارة بالرأس الى أسفل على معنى نعم والى أعلى على معنى لا والعقلية كدلالة تفسير العالم على حدوته والعادية كدلالة الحجرة على الخجل أي الحياء والصفرة على الوجع أي الخوف والمناطق انما يجهنون من الاول من هذه الاقسام وهو مراد المصنف وان لم يصرح بالتقييد باللفظية لا خذه من قوله دلالة اللفظ الخ فيكون قد حذف هنا قيد اللفظية وأثبت فيما يأتي كما أنه حذف ثم قيد الوضعية وأثبت هنا في كلامه احتسابا ولا يخفى أن أنواع هذا القسم ثلاثة كما يعلم من استقصاء كلامه والحصر فيها عقلي كما قاله السيد لان اللفظ اما أن يدل على المعنى الموضوع له أو على جزئه أو على خارجه واستشكل القراني هذا الحصر بدلالة العام على بعض أفراد كعبيدي لان بعض أفرادهم لم يوضع له اللفظ حتى تكون مطابقة وايس حرا حتى تكون تضمنا ولا خارجا حتى تكون التزاما وأجيب بانها مطابقة لان قولك جاء عبيدي في قوة قضايا متعددة بعدد أفراد العام المذكور فانه من باب الكلية فهو يدل مطابقة على مجي كل فرد من أفراد العبيد كذا قيل وبحيث فيه بأن الكلام في دلالة العام الخالي عن الحكم فالتحقيق

به السنوسي في شرح ايساغوجي وجرى عليه في شرح المختصر (قوله وهو مخالف لما ذكر) صرح بالخالفه جمع فلا حاجة الى الجمع بقوله الا أن يجعل الخ على هذا (قوله والحصر فيها عقلي كما قاله السيد) وأورد عبيد الحكيم في حواشي القطب أمورا على كونه عقليا وأجاب عنها فراجع اه ان شئت وقيل ان الحصر استقرائي لا عقلي ألا ترى انه بقي أربع احتمالات أخرى وهي دلالة اللفظ على مجموع الثلاثة أو على الكل والجزء أو على الكل واللازم أو على الجزء واللازم

(أنواع الدلالة الوضعية)

(قوله وليس جزأ) أي يدل هو جزئي (قوله حتى تكون تضمنا) أي لان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والعام كلية لا كل كماقرر في الاصول (قوله ولا خارجا) اذ لو كان خارجا لخرج جميع الافراد لتساوى نسبتهم الى العام فيبقى بلامعنى (قوله في قوة قضايا متعددة الخ) فيه ان هذا لا يفيد لانه لا يلزم من كون الشيء في قوة

الشيء ان يدل دلالة ذلك الشيء اه دلجى فكون الدلالة على الفرد مطابقة لا يصح كيف والمهوم من ما أجيب بقاء عبيدي الجميع دفعة تأمل (قوله بان الكلام في دلالة العام الخالي عن الحكم) محصل البحث أننا لانسلم ان العام من باب

الكلمة بل من باب الكل اذا الكلية هي القضية التي حكم فيها على كل فرد والعام ليس بقضية بل ليس بمركب أصلاً وانما هو مفرد عرفوه بأنه لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر وقالوا صيغته كل ومن وما والموصولات الخ وهي مفردات بالضرورة واذا اتفق كونه قضية وثبت كونه مفرداً فكيف يكون كلية وقد وقع في عبارات كثير من الأصوليين ان العام كل وفي المحل ان مسمى العام واحد وهو كل الافراد اه فاذا علمت هذا تبين ان دلالة العام على جميع افرادها بالمطابقة وعلى بعضها بالتضمن لانه كل الافراد هي اجزائه وان القول بأنه مطابقة أو التزام باطل اه يناني (قوله وان كان يصح أيضاً على هذا اعتبار كل منها الخ) فيه ما تقدم قد بررنا الاشكال في هذا الاعتبار باق لا مدفع له (قوله فهو على الاصح) وجهه انها بتوسط الوضع للكل أو الملتزم صبان (قوله انها عقليتان) وجهه توقف كل منهما على مقدمة عقلية وهي أنه كلما فهم المعنى فهم جزؤه أو لازمه صبان (قوله ان التضمنية وضعية والالتزامية عقلية) هذا هو الذي جرى ٢٧ عليه الا مدي وابن الحاسب

وابن الهمام وغيرهم من المحققين ووجه كما في الكبير بأن التضمن فهم الجزء في ضمن الكل اذ لا شك انه اذا فهم المعنى فهمت اجزائه معه فليس فيها اتقال من اللفظ الى المعنى
 دالة اللفظ على ما وافقه
 ومن المعنى الى الجزء بل هو فهم واحد يسمى بالقياس الى تمام المعنى مطابقة وبالقياس الى جزئه تضمناً بخلاف دلالة الالتزام فانه لا بد فيها من الاتقال من اللفظ الى المعنى ومن المعنى الى اللازم ضرورة ان اللازم لا دخل له في الوضع أصلاً ووجه أيضاً بأن الجزء داخل فيما

ما أوجب به من أنها تضمن لان زيد العبد مثلاً من جملة العبيد من حيث هي جملة فهو جزء منها وعلى تسليم أن الكلام في دلالة العام مع الحكم عليه كما استند اليه صاحب ذلك القيل يصح اعتبار جملة أحكام الافراد من حيث هي جملة فتكون دلالة ذلك على بعض تلك الاحكام تضمناً وان كان يصح أيضاً على هذا اعتبار كل منها على حدة فتكون دلالة ذلك على بعضها مطابقة ولا ينافي الاعتبار الاول جعل ذلك من باب الكلية لان الحكم على كل فرد لا ينافي النظر الى حكم غيره بل يجامعه وأما جعلها التزامية كما قاله بعضهم فليس بشئ لان الفرد ليس خارجاً ووصف المصنف الدلالة بالوضع صريح في أن هذه الانواع الثلاثة وضعية وهو محل وفاق في المطابقة وأما في التضمنية والالتزامية فهو على الاصح المنقول عن أكثر المناطق كما قاله الغنيمي وغيره ورواه قولان أحدهما أنها عقليتان ثانيهما أن التضمنية وضعية والالتزامية عقلية وهذه إحدى الطريقتين في ذلك والاخرى أن المطابقة وضعية اتفاقاً كالاولى والالتزامية عقلية بخلاف واما التضمنية فقيل وضعية وقيل عقلية اه ملخصاً من شرح الشيخ المأوى مع زيادة (قوله دلالة اللفظ) أي الوضعية كما علم مما مر وقوله على ما وافقه أي على معنى أو الذي وافق ذلك اللفظ فانكره موصوفة أو معرفة موصولة والضمير المستتر في وافقه راجع لما والبارز للفظ والعكس وان كان صحيحاً باعتبار المعنى لان كلامهما موافق لصاحبه يلزم عليه جريان الصفة أو الصلة على غير ما هي له مع عدم الابرار وهو ممنوع اتفاقاً عند خوف اللبس كما هو كذا عندنا من اللبس على ما قاله البصريون خلافاً للكوفيين ولا فرق في ذلك بين الوصف والفعل وأما ما قيل من أن الخلاف اذا كان المتحمل للضمير وصفياً بخلاف الفعل فأب ذلك فيه جائز اتفاقاً من البصريين والكوفيين فهو مردود بنقل غير واحد كالسبوطي في هـ مع الهوامع الخلاف بين الفريقين في الفعل أيضاً وظاهر ما تقدم اجراء

وضع له اللفظ بخلاف اللازم فانه خارج عنه وصرح به واحد كالفنمى بأن الخلاف لفظي فان من قال بعقليته ما لا ينكر أن للوضع دخلاً فيها ومن قال بوضعيتها ما لا ينكر توقفها على مقدمة عقلية فالخلاف في التسمية وفي حاشية السراحي على المطول ان المطلقين سمو التضمنية والالتزامية وضعية وان كان للعقل مدخل فيهما فالتخصيص بهن العقلية بالصرفه وسماهما البيانيون عقلية وان كان للوضع مدخل فيهما لعدم تخصيصهم العقلية بالصرفه اه والحاصل أن من أراد بالوضعية ما يتوقف على الوضع سواء كفى فيها أو لا جعل التضمنية والالتزامية وضعيتين ومن أراد بالوضعية ما كان الوضع كافياً فيها جعلهما عقليتين ومن أراد بالوضعية ما كان المدلول فيه موضوعاً لللفظ أو دخلاً فيما وضع له اللفظ جعل التضمنية وضعية والالتزامية عقلية اه صبان (قوله وهو ممنوع اتفاقاً عند خوف اللبس كما هنا) تبين فيه الصبان وقد يقال لا ضرر في مثل هذا اللبس لان الموافقة من الجانبين حاصلة ولا يدور سبيل للمعنى ما يؤيده عند قول المصنف بعكس ما تامل

(قوله أجب الخ) قيل ان الصورة الحاصلة في العقل من حيث انها تقيده باللفظ تسمى معنى ومن حيث انها تحصل من اللفظ في العقل تسمى مفهومها واما المسمى فهو اخص منهما لا اختصاصه بدلول اللفظ الحقيقي واما المدلول فهو اعم الجميع (قوله كما انما ليست مستلزما لدلالة الالتزام) استدلال عليه بان لا يجوز ان يكون لكل معنى لازم ذهني والالتزام من تصور معنى واحد تصور لازمه ومن تصور لازمه ٢٨ تصور لازم لازمه وهكذا الى غير نهاية فيلزم من تصور معنى واحد ادراك امور غير

متناهية دفعة وهو محال لان الذهن لا يقدر على احاطة امور غير متناهية فلا بد ان يكون هناك معنى لا يكون له لازم ذهني فاذا وضع اللفظ بازاء ذلك المعنى دل عليه مطابقة ولا التزام ورد ذلك يجوز ان يكون بين معنيين لازم متعاضدا فيكون كل منهما لازما ذهنيلا لا آخر ولا استحالة في ذلك كما في المتضايقين مثل الابوة والبنوة وذلك لان التلازم من الطرفين لا يستلزم توقف كل منهما على الآخر حتى يكون دورا محالا أي دور تقدم بل الدور فيما نحن فيه دور معي ومنهم من استدلل على عدم الاستلزام بانما يجزم قطعا بجواز عقل بعض المعاني مع الذهول عن جميع ماعداء فتتحقق هناك المطابقة بدون الالتزام فان صح ذلك الاستدلال فقد تم ما ادعاه من عدم الاستلزام أفاده السيد وتكلم عليه عبد الحكيم في حاشيته على القطب

الموافقة بين المدلول واللفظ ويؤخذ من كلام ابن يعقوب اجراؤها بين المدلول والموضوع له حيث قال أي وافق وضع اللفظ ومعنى موافقة المدلول للموضوع له أنه ليس خارجا ولا ناقصا عنه فان قيل انهما متحدان لا متغايران حتى يصح ذلك أجب بأنهما ما وان اتحدتا فغايرا اعتبارا اذ الحيوان الناطق باعتبار كونه موضوعا لغيره باعتبار كونه مدلولاً ولم يذكر المصنف قيد التمام كما ذكره جماعة لعدم الاحتياج اليه مع ما فيه من ايها اشتراط التركيب في دلالة المطابقة وليس كذلك بل قد يكون المدلول فيها غير مركب كالجوهر الفرد وكواجب الوجود وله دلالة لا يمكن دلالة المطابقة مستلزما لدلالة التضمن كما انما ليست مستلزما لدلالة الالتزام خلافا للفخر حيث قال بان دلالة المطابقة تستلزم دلالة الالتزام وعلاها بان كل ماهية لها لازم أقله كثر من غير ما عداها ورتبان هذا ليس لازما ينشأ بالمعنى الاخص الذي هو شرط في دلالة الالتزام بل هو لازم بين المعنى الاعم ونوقش هذا الرديا الفخر كثير من المتأخرين لا يقول باشترط لازم البين بالمعنى الاخص بل يكفي باللازم البين بالمعنى الاعم وبهذا يعلم ما في كلام بعضهم هذا واعلم ان قيد الحقيقة معتبر هنا وكذا في كل من دلالة التضمن والالتزام كما صرح به بعضهم حيث قال في دلالة المطابقة من حيث انه معناه وفي دلالة التضمن من حيث انه جزء معناه وفي دلالة الالتزام من حيث انه لازم معناه والغرض من ذلك الفرار من انتقاض كل من الدلالات الثلاث بالآخرين فيما اذا فرضنا أن لفظ الشمس مثلا مشترك بين الجرم وحده والضوء وحده والجسم موع لانه اذا نظر الى وضعه للعجم موع تكون دلالة على كل من الجرم وحده والضوء وحده دلالة تضمن مع أنه يصدق عليها تعريف دلالة المطابقة لان اللفظ قد دل على ما وافقه بالنظر لوضعه لكل منهما موعا على حدة واذا نظر لوضعه للجرم وحده تكون دلالة على الضوء وحده دلالة التزام مع أنه يصدق عليها تعريف دلالة المطابقة لان اللفظ قد دل على ما وافقه بالنظر لوضعه للضوء وحده فيقيد الحقيقة المذكورة يخرج ما ذكر عن تعريف دلالة المطابقة لان دلالة لفظ الشمس على ما ذكر ليست من حيث انه جزء معناه بل من حيث انه لازم معناه على الثاني ولانه اذا نظر لوضعه للضوء وحده تكون دلالة عليه دلالة مطابقة مع أنه يصدق عليها تعريف دلالة الالتزام

فراجع (قوله لان دلالة لفظ الشمس على ما ذكر ليست من حيث انه جزء معناه الخ) لان أي لان الفرض ان فهم السامع للجرم وحده والضوء وحده مبني على اعتبار وضع لفظ الشمس للعجم موع ففهمه للجرم وحده انما هو من حيث كونه جزءا وكذلك فهمه للضوء وحده وكذا يقال في الآتي

(قوله ولذلك قال بعضهم) هو العلامة العدوى (قوله الاحسن ما ذهب اليه بعض المحققين الخ) الحاصل انه اختلفت
في دلالة التضمن على ثلاثة أقوال الاول ان فيه الاتقال من فهم الكل الى فهم الجزء ٣٩ فيكون فهم الكل سابقا وفهم
الجزء متأخرا عنه واليه

لان اللفظ قد دل على لازم معناه بالنظر لوضعه للجزم وحده واذا نظر لوضعه للمجموع تكون
دلالاته على الضوء وحده دلالة تضمن مع انه يصدق عليها تعريف دلالة الالتزام لان اللفظ قد دل
على لازم معناه بالنظر لذلك فيبقى الدلالة كورة يخرج ما ذكر عن تعريف دلالة الالتزام
لان دلالة لفظ الشمس على ما ذكر ليست من حيث انه لازم معناه بل من حيث انه معناه على
الاول ومن حيث انه جزء معناه على الثاني فليتأمل (قوله يدعونها دلالة المطابقة) أي
يسمونها بذلك لمطابقة المعنى للفظه أو لوضعه على ما تقدم والاضافة في قوله دلالة المطابقة من
اضافة المصاحب الى المصاحب (قوله وجزئته تضمننا) أي ودلالة اللفظ على جزء ما وافقه
يدعونها دلالة تضمن فالضمير راجع لما وافقه وقوله تضمننا على تقدير مضاف والاصل دلالة
تضمن حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فاتصبا تصابا وفي كلامه العطف على
معمولين لعمامين مختلفين لان قوله وجزئته معطوف على قوله ما وافقه المعمول لعل وقوله
قسمه معطوف على قوله دلالة المطابقة المعمول ليدعون وهو جائز عند الاخفش والسكسائي
ومن وافقه ما وان كان ممنوعا عند الجمهور والاضافة في قولهم دلالة التضمن من اضافة المسبب
الى السبب وسميت بذلك لتضمن المعنى لجزئته لان القاعدة ان الكل يتضمن الجزء وقد استشكل
بعضهم ذلك بأن فهم المركب يفهم اجزائه فكيف يتأتى الاتقال من المركب الى جزئته وصوره
الشيخ المولى بما اذا رأيت شجرا من بعد وشككت فيه هل هو حيوان أو لا فقل لك هو انسان
فهتنت انه حيوان ولم تلتفت الى كونه ناطقا وان كان يقع في الدهن أو لا المعنى بتمامه قال
فهذا مثال يطهر فيه الاتقال من معنى اللفظ الى جزئته ادلا مانع من أن يفهم المعنى اجمالا ثم
يقول الذهن الى جزئته ويبحث فيه من وجهين الاول انه يستلزم تقدم الكل على الجزء ذهنا
مع اتفاقهم على تقدم الجزء على الكل في الوجودين أعني الوجود الذهني والوجود الخارجي
والثاني انه يستلزم أن يفهم الجزء مرتين مرة في ضمن الكل وأخرى منفردا والوجدان يكذب
ولذلك قال بعضهم الاحسن ما ذهب اليه بعض المحققين من أن دلالة التضمن وفهم الجزء في ضمن
الكل ولا شك انه اذا فهم المعنى فهتنت اجزاؤه معه فليس هناك الا فهم واحد يسمى بالقياس
الى المعنى بتمامه دلالة مطابقة وبالقياس الى جزئته دلالة تضمن وليس هناك اتقال من المعنى
الى جزئته بخلاف دلالة الالتزام فانه لا بد فيه من الاتقال من المعنى الى لازمه ضرورة أن اللازم
لا يدخل له في الوضع أصلا وأجيب عن الوجه الاول بما قاله عبد الحكيم من أن اتفاقهم على
تقدم الجزء في الوجود الذهني انما هو من حيث فهم الجزء في ذاته وهو لا يتأتى تقدم الكل عليه
من حيث فهمه من اللفظ فيكون فهم الجزء من اللفظ متأخرا عن فهم الكل منه وان كان
الجزء في ذاته متقدما على الكل وعن الوجه الثاني يمنع تكذيب الوجدان فهم الجزء مرتين
كما قاله بعض المحققين فليتأمل (قوله وما لزم الخ) أي ودلالة اللفظ على ما لزم فهو دلالة التزام
فهو معطوف على ما قبله والهاء زائدة وهذا أولى مما أشار له الشيخ المولى من أن لقاء واقعة في
جواب أماله مذروقة والتقدير وأما ما لزم الخ على ان المعنى وأما دلالة اللفظ على ما لزم الخ لانه
يدبر الكلام عليه مستأفا غير متعلق بما قبله وفوت حسن سلك التقسيم وما وافقه على

ذهب الفخروا بن التماساى
والقرا فى وهو الذى فى
المفتاح والتلخيص وجمع
الجوامع وعليه السعد
فى المطول وشرح الشمسية
القول الثانى ان دلالة
التضمن لا اتقال فيها أصلا
وليس للجزء فهم يخصه
وانما هناك فهم واحد ان
قيس الى المجموع كان
مطابقا وان قيس الى آحاد
الاجزاء كان تصمنا

يدعونها دلالة المطابقة
وجزئته تضمننا وما لزم

واليه ذهب الأمدى وابن
الحاجب والعصدي والسعد
فى حاشيته والسيد فى حاشيتي
المطول وشرح المطالع وابن
أبى شريف القول الثالث
ان للجزء فهما من اللفظ
يحصه كما ان لكل فهما
يحصه وان فهم الجزء من
اللفظ سابق على فهم الكل
منه هذا هو الذى دل
عليه كلام القطب فى شرح
المطالع ومن تبعه فيكون
الاتقال عندهم من اللفظ
الى الجزء ومن الجزء الى
الكل عكس القول الاول
وهذا القول باطل بالضرورة
اذ لا يلزم من اطلاق اللفظ

فهم جزء المعنى لعدم وضعه له ولا من فهم الجزء فهم الكل لان الجزء أعم اه بنى

اه صيان (قوله المتصورة
 بفهومها المخصوص الخ)
 دفع لما قيل انه لا يظهر
 التقسيم به للين بالمعنى
 الاخص لانه قد تصور
 الاربعة مع الغفلة عن
 كونها زوجا اه صيان

 فهو التزام ان يعقل التزم
 (فصل في مباحث الالفاظ)
 مستعمل الالفاظ حيث يوجد
 اما مركب واما مفرد
 فاقول ما دل جزؤه على

 (قوله كالشجاعة للاسد)
 قد يجمع كون شجاعة الاسد
 من الالتزام الذهني المرادف
 للين بالمعنى الاخص لامكان
 تصور الاسد مع الغفلة
 عن شجاعته الا ان يمنع
 فتأمل اه صيان (قوله
 ونخرج عن ذلك المهمل)
 أى على رأى الجمهور من انه
 يسمى لفظا لم يقل ونخرج
 الموضوع قبل الاستعمال
 لانهقسامه اليهما فعلى
 هذا مفهوما المستعمل
 فيه تفصيل ويحتمل انه
 اراء به الموضوع (قوله
 حثية اطلاق) أى لا تقيد
 ولا تعليل (قوله ثابتة)
 وعلى هذه الطريقة
 فالمركب والمؤلف مترادفان
 (قوله مفرد) كزيد (قوله
 ومركب) كعبد الله علما
 على ما فيه (قوله ومؤلف) كزيد قائم

شىء لا على لازم والاضاع قوله لازم والاضافة في قولهم دلالة الالتزام من اضافة المسبب للسبب
 وذكر الضمير في قوله فهو التزام رعاية للغير (قوله ان يعقل التزم) أشار به الى أنه يشترط في
 دلالة الالتزام أن يكون ذلك الالتزام لازما ذهنا وهو المسمى باللازم البين بالمعنى الاخص
 في اصطلاح بعض المناطقة وضابطه ان يلزم من تصور الملزوم تصور لازمه سواء كان لازما في
 الذهن والخارج معا كالزوجية بالنسبة للاربعة المتصورة بفهومها المخصوص وهو عدد
 ذو زوجين أو في الذهن فقط كالبصر بالنسبة للعمى فانه يلزم من تصور العمى تصور البصر فهو
 لازم في الذهن وليس لازما في الخارج بل مناف وخارج به هذا الشرط اللازم غير البين وضابطه
 أن لا يلزم من فهم الملزوم واللازم الجزم باللزوم بينهما بل يتوقف على الدليل كالحديث اللازم
 للعالم وكذلك اللازم البين بالمعنى الاعم وضابطه أن يلزم من فهم الملزوم واللازم الجزم باللزوم
 بينهما سواء كان يلزم من تصور الملزوم تصور اللازم كالزوجية بالنسبة للاربعة أو لم يلزم كغايرة
 الانسان للقرص مثلا فانه لا يلزم من تصور الانسان تصور القرص كغاية المذ كورة لكن اذا فهم
 الانسان وفهمت الغاية المذ كورة جزم باللزوم بينهما فحصل أن اللازم ينقسم الى بين وغير
 بين والاول ينقسم الى لازم بين بالمعنى الاخص والى لازم بين بالمعنى الاعم ووجه تسميتهما
 بذلك أن الاول فرد من الثانى فهو أخص منه وهذه احدى طريقتين في التقسيم ثانياتهما وهى
 عبر منافية للاولى أن اللازم ينقسم الى لازم في الذهن والخارج معا كالشجاعة للاسد والى
 لازم في الذهن فقط كالبصر للعمى والى لازم في الخارج فقط كالسواد للغراب وماتقدم من
 اشتراط اللازم البين بالمعنى الاخص هو الراجح وذهب الفخر كثير من المتأخرين الى أنه يكفي
 اللازم البين بالمعنى الاعم كما تقدم
 * (فصل في مباحث الالفاظ) * أى في المسائل التى يبحث فيها عن الالفاظ من حيث الافراد
 والتركيب وما يلائهما كالكلمية والجزئية فالمباحث بمعنى المسائل المذ كورة لانها جاع مجت
 بمعنى مكان البحث وهو فى الاصل التفتيش عن باطن الشىء حساسا مستعمل عرفا في بيان الشىء
 والكشف عنه بقولهم مجت كذا بمعنى مكان بيانه والكشف عنه وذلك المكان كناية عن
 المسائل التى يبحث فيها عنه وبقولنا من حيث الخ اندفع ما قد يقال كلامه يقتضى أن مجت
 الدلالات ليس من مباحث الالفاظ وليس كذلك فتأمل (قوله مستعمل الالفاظ الخ) أى
 المستعمل منها فالاضافة على معنى من وخرج عن ذلك المهمل فلا ينقسم الى ذلك لانه لا معنى له
 حتى يقال فيه المركب ما دل جزؤه على جزئ معناه والمفرد ما لا يدل جزؤه الخ (قوله حيث يوجد)
 أى فى أى تركيب يوجد جسد ذلك فيه وهى حثية اطلاق (قوله اما مركب واما مفرد) يعنى أنه
 لا يخرج عنهما وهذا مبنى على أن القسمة ثنائية وجعلها بعضهم ثلاثية مفرد وهو ما لا يدل
 جزؤه على ثنى أصلا ومركب وهو ما يدل جزؤه على معنى ليس جزئ معناه وموافق وهو ما يدل
 جزؤه على جزئ معناه والحق الاول ودخل تحت المركب المركب الاضافى كعلام زيد والتقييدى
 كحيوان ناطق والاسنادى كزيد قائم وتحت المفرد الاسم والفعل والحرف (قوله فاقول الخ)
 الفاء للافصاح لانها أفصح عن شرط محذوف والتقدير اذا أردت بيان هذين القسمين فاقول
 الخ وأول مبتدأ أو ساغ الابتداء به مع كونه نكرة لوقوعه في معرض التفصيل كذا قيل ويبحث

فيه بأن قوله فأول الخ ليس مفصلاً وإنما هو بيان للمفصل اليه فهو لم يقع في معرض التفصيل
والذي وقع في معرض التفصيل إنما هو قوله مستعمل اللفاظ وأجيب بأن المراد بوقوعه
في معرض التفصيل وقوعه في مقام التفصيل وإن لم يقع مفصلاً نفسه بل وقع عنواناً لحد
أقسام المفصل على أنه يمكن أن يراد بالتفصيل التبيين كما في قوله تعالى وتفصيلاً لكل شيء فإن
قل كان المناسب للمصنف تقديم تعريف المفرد على تعريف المركب لأن المفرد جزء والمركب
كل والجزء سابق على الكل أجيب بأن تعريف المركب بالإيجاب وتعريف المفرد بالسلب
والإيجاب أشرف من السلب وأيضاً لا يتصور سلب شيء إلا بعد تعقله وبعضهم قدم تعريف
المفرد على تعريف المركب نظر السبق لعدم على الوجود والنسكات لا تتزاحم (قوله ما دل
جزؤه الخ) أي الذي أولقظ دل الخ فموصولة أو موصوفة ونخرج بقوله ما دل جزؤه ما ليس
كذلك بأن لم يكن له جزء أصلاً بكاء الجزؤ لانه أوله جزء لكن لا يدل كزيد واعتراض على المصنف
بأن هذا التعريف غير مانع لشموله نحو عبد الله والحيوان المناطق وحجة الاسلام علم مع قصد
الواضع في الأخير أن المسمى حجة في الدين وأجيب بأن المراد ما دل جزؤه دلالة مقصودة بقا لاصاله
ولا كذلك الدلالة فيما ذكر لانها فيما عدا الأخير غير مقصودة وفي الأخير غير مقصودة بقا لاصاله
بل بالتبع وأجاب الشيخ الملوى بأن ما عدا الأخير لا يدل جزؤه حال العلمية فهو خارج بقوله
دل جزؤه وأما ما يتوهم من دلالة فأنما هو قبل العلمية واختار أن الأخير مركب لا مفرد
فلا يصح إخراجه لوجوب ادخاله حينئذ واختار بعض المحققين أنه مفرد باعتبار قصد
الواضع المعنى العلي ومركب باعتبار قصد المعنى التركيبي وليتأمل (قوله على جر معناه)
بضم الزاي كما قرئ به في السمع وهذا تميم للتعريف (قرأ بعكس ما تلا) يعني أن المركب
ملتبس بعكس ما تلاه أي بعكس المفرد الذي أو بعكس مفرد تلاه والضمير المستتر في تذيير جمع
لما والضمير المقدر المنصوب يرجع للمركب هذا هو الأقرب الموافق لما هو الواقع من تبعية
المفرد للمركب وأما ما يصرح به كلام المصنف في شرحه من أن الضمير المستتر يرجع للمركب
والضمير المقدر المنصوب يرجع للمفرد فهو مجنون فيه بأمر الذي تلا إنما هو المفرد لا المركب
وبأنه لو كان كذلك لوجب إيراد الضمير لجر بيان الصلة أو الصفة على غير ما هي له مع خوف اللبس
وأجيب بأنه أراد بالتلا والاتصال مجازاً من سلا لا علاقة للزوم وبأن اللبس هنا عير ضراصة
اتصاف كل من المفرد والمركب بالتلاويح المعنى لكن قد يكر على صدر الجواب أن المصنف
نفسه فسر تلابت مع الآن يقال أراد بفتح اتصل ولا يخفى أن المراد بالعكس معناه الغوى وإنما
كان المركب ملتبساً بعكس ما تلاه الذي هو المفرد لانهم قد عرفتوا المفرد بأنه ما لا يدل جزؤه على
جزء معناه وقد عرف هو المركب بأنه ما دل جزؤه على جزء معناه ولا ريب أنه عكس ذلك
لا يقال يرد على تعريف المفرد ما ذكر أن الزاي من زيد قائم مثلاً لا تدل على جر معناه فيلزم أن
يكون مفرداً لا نأقول المراد بالجزء في قولنا ما لا يدل الخ الجزء القريب ولا كذلك الزاي من
زيد قائم مثلاً قائم اجزاء بعيداً لانها إنما كانت جزءاً بواسطة أن اجزاء من زيد وهو جزء من ذلك
والقاعدة أن جزء الشيء جزء ذلك الشيء هذا ومن نكر الجزء بأن قال لا يدل جزء منه الخ

قائل ليس مفصلاً وإنما هو بيان للمفصل اليه
هو بيان للمفصل اليه
(قوله لا يجاب) أي بذي
الإيجاب أو متلبس بالإيجاب
وقوله سلب شيء المراد بالشيء
الدلالة أي وسلب الدلالة
ما خوذ في تعريف المفرد
فتنوبت تعقله على تعقلها
وهي مأخوذة في تعريف
المركب فلزم توقف تعقل
بعض اجزاء المفرد على
تعقل بعض اجزاء المركب
اه صان (قوله مع قصد
الواضع في الأخير الخ) أي
لأنه جعله لقباً فاعتبر الأشعار
بالملاح (قوله واختار بعض
المحققين الخ) وجهه أن
الأشعار بالملاح إنما هو
باعتبار الوضع الأصلي
لا الوضع العلي اذ باعتبار
الوضع العلي لا دلالة له على
صفة أصلاً (قوله كما قرئ
به في السمع) أي في قوله
تعالى لكل باب منهم جزء
مقسوم وقوله على كل
جبل مهن جزءاً (قوله
ملتبس) الأولى ملتبس
جر معناه بعكس ما تلا
(قوله وبأن اللبس هنا غير
مصر الخ) يخالف ما تقدم
له ويؤيد ما قلنا كما تقدم
(قوله من نكر الجزء الخ)
يصح جعل الإضافية في جزئه للعهد الذهني فيكون في معنى النكرة اه صبان

لا يرد عليه ذلك لان السكر في سياق النقي تم فيخرج نحو المركب المذكور لان بعض اجزائه
يدل فليتامل (قوله وهو على قسمين) ظاهرة ان التقسيم الى القسمين المذكورين جاز في المفرد
الشامل للفعل والحرف وليس كذلك فيخصص المقسم بالاسم وعن السنوسي ان الفعل كلى ابدأ
لوقوعه محمول ولا يحمل الا الكلى وظاهره ايضا ان المركب لا ينقسم الى هذين القسمين حيث
خص التقسيم اليهما بالمفرد وليس كذلك بل ينقسم اليهما كما لمفرد المركب الكلى كحيوان
فاطق والجزئي كراسريد يجعل الاضافة للعهد ولهذا قال بعضهم تخصيص المفرد بالذكر
ليس للاحتراز عن المركب بل لان الكلام هنا قاطبة للكليات الخمس وهي مفردات وهذا
التقسيم انما هو باعتبار كية المعنى وجزئيته لانه هو الذي يتصف بالكية والجزئية حقيقة
وأما وصف اللفظ بهما فهو مجاز من وصف الدال بما له دلول كما ان التركيب والافراد وصفان
لفظ حقيقة وأما وصف المعنى بهما فهو مجاز من وصف المدلول بما للدال فتأمل (قوله أعني
المفردا) هذا المقام ليس للعناية لانه لا يوقى بها الا اذا كان هناك خفاء وما هنا ليس كذلك
لان رجوع الضمير لما تلا الذي هو المفرد معلوم من قاعدة ان الضمير يرجع لا قريب مذكور كذا
يؤخذ من كلام بعض المحققين وقد يقال لما كان قد يتوهم ان الضمير عائد للمركب لانه هو
المحدث عنه في قوله فأول الخ أني المصنف بالعناية لما في المقام من الخفاء بهذا الاعتبار (قوله
كلى أو جزئي) باسقاط الهمزة بعد نقل حركتها الساكن قبلها الذي هو التنوين ويمنع سرف
جزئي للوزن والكلى نسبة للكل الذي هو الجزئي والجزئي نسبة للجزء الذي هو الكلى وذلك
لان القاعدة أن كل كلى جز من جز يسو كل جزئي كل لكبه لان حقيقة الجزئي مركبة من
الكلى ومن الشخص فالجزئي كل الكلى والكلى جز للجزئي منسلا حقيقة زيد مركبة من
الانسان والشخص فالانسان كلى وهو جز من جزئيه كزيد وزيد جزئي وهو كل لكبه
فليتامل (قوله حيث وجدا) أى في أى تركيب وجد فيه المفرد فهي حيثية اطلاق كما سرف
تظيره والالف فيه للاطلاق (قوله ففهم اشتراك الخ) الفاء لا تصاح لاهم أفصحت عن
شرط محذوف والتقدير اذا أردت بيان كل من الكلى والجزئي ففهم اشتراك الخ ومفهم
اشتراك خبر مقدم والكلى مبتدأ مؤخر ويجوز العكس لكن الاول أولى لان الكلى هو
المعرف ومفهم اشتراك هو التعريف واللائق حمل التعريف على المعرف لا العكس ومثل
ذلك يجري في قوله وعكسه الجزئي لا يقال مفهم الاشتراك عبارة عن المشترك فكأنه قال
فالكل هو المشترك وحينئذ يصدق بزيد الذي اشترك فيه بنو منسلا لانه مشترك بينهم من حيث
أبوتهم لهم مع أنه جزئي فيكون التعريف غير مانع لانا نقول المراد بالمشترك ما جرى عليه
اصطلاح الماطقة وهو ما يصدق على كثيرين معنى أنه يصح حمله عليها وما ذكر ليس كذلك لانه
وان كان مشتركاً بينه باعتبار أبوتهم لهم لكن لا يصدق عليهم بالمعنى المذكور ولا يخصني
ان المراد الاشتراك المعنوي وصابطه أن يتحد اللفظ والوضع والمعنى وتعدد الافراد المشتركة
في ذلك المعنى لا اللفظي وصابطه أن يتحد اللفظ وتعدد الوضع والمعنى * واعلم أن أقسام
الكلى ثلاثة الاول ما لم يوجد منه شيء والثاني ما وجد منه فرد واحد فقط والثالث ما وجد منه
أفراد كذا قال الاقدمون وجعلها المتأخرون ستة حيث قسموا الاول الى ما يستحيل وجود

وهو على قسمين أعني المفردا
كلى أو جزئي حيث وجدا
فهم اشتراك الكلى

(قوله ان الفعل كلى) أى
واما الحرف فهو جزئي
دائما بالنظر للاستعمال
والوضع على أحد القولين
(قوله وهي مفردات) قيل
أى غالبا والافرد تكون
مركبة بجسم فانه جنس

(قوله زين اللفظ) أي
 تحسينه أقول قد يوقف
 في وجه الترتيب وما يتوهم
 من أن وجهه خفة اللفظ
 وعذوبته بهذا التقديم
 يرد بان ذلك على تسليحه إنما
 نشأ من كثرة استعمال
 اللفظ هكذا والفتحة على
 هذا الوجه فلا يستعمل
 اللفظ وألف بدون التقديم
 لحصلت تلك العذوبة والخفة
 فانهم اه صبان (قوله
 كالجوهر) لا يقال هناك ما هو
 أعلى منه كالشيء والمذكور
 والموجود والحادث لا ياتقون
 هذه اعراض عامة خارجة
 عن الماهيات أي لم يجعل
 شي منها جزء ماهية أصلاً
 فلا يكون من الجنس الذي
 الكلام فيه لأنه لا بد أن
 يكون جزءاً من حقيقة أفاده
 الملو في كبره اه صبان

 جنس قريب أو بعيداً ووسط
 * (فصل في نسبة الالفاظ
 للمعاني) *
 ونسبة الالفاظ للمعاني
 خمسة أقسام بلا نقصان

 (قوله وادراج الثاني والثالث
 الخ) غير ظاهر في الثالث لان
 الخاص لا يابن العام اه
 عطار وفيه نظراً ذياً
 مباينة جوهرية فانه عند
 تحقق العام في غير هذا
 الخاص يصدق العام ولا
 يصدق الخاص

التقديم على غيره وهو التامع الشاطح الدال مجموعهما على ملازمة التلازمة للسطح
 وإنما قدمت الباءتزين اللفظ وهذا التامع على القول بأن لا في مثل ذلك ليست بمعنى غير أو ما
 على القول بأنهم بمعنى غير كما هو المشهور في نحو قولك جئت بلا زاد فلا فليعرف (قوله جنس
 قريب) ويسمى الجنس السافل وهو ما لا جنس تحته وفوقه إلا جناس كالحیوان وقوله أو
 بعيداً أوهما وفيما بعد بمعنى الواو ويسمى البعيد الجنس العالي وهو ما لا جنس فوقه وتحته
 إلا جناس كالجوهر وهذا عند الإطلاق وأما عند التقييد كأن يقال بعيد مرتبة أو مرتبتين فهو
 بحسب القيد الذي قيده فالأول كالجسم والثاني كالجوهر وقوله أو وسط هو ما فوقه جنس
 وتحته جنس كالجسم وإنما قدم المصنف البعيد على الوسط مع أن المعتبر في ترتيب الأجناس
 التصاعد لانه المتيسر في النظم كما لا يخفى
 * (فصل في نسبة الالفاظ للمعاني) * اعلم أن ما ذكره المصنف من النسب الخمسة منه ما هو
 معتبر بين معنى اللفظ وأفراده وذلك هو التواطؤ والتشاك. ومنه ما هو معتبر بين معنى لفظ
 ومعنى لفظ آخر وذلك هو التباين وما قد يقع من الحكم بالتباين بين الالفاظ فهو بالنظر
 لمعانيها ومنه ما هو معتبر بين اللفظ ومعناه وذلك هو الاشتراك ومنه ما هو معتبر بين لفظ ولفظ
 آخر وذلك هو الترادف وظاهر قول المصنف ونسبة الالفاظ للمعاني لا يفي إلا بالذي بين الالفاظ
 ومعناه وهو الاشتراك وإذا كان كذلك فكيف يخبر عنه بقوله خمسة أقسام وأجاب بعضهم
 بأن في كلام المصنف اكتفاء والتقدير ونسبة الالفاظ للمعاني وللالفاظ ونسبة المعاني للمعاني
 وللافراد وجعل الشيخ الملو في قوله المعاني بمعنى مع وجعل المراد من المعاني ما يشمل
 الافراد وعليه فيصير كلام المصنف هكذا ونسبة الالفاظ للمعاني مع نسبة المعاني ولا شك ان هذا يصدق
 بنسبة الالفاظ للمعاني وللالفاظ ونسبة المعاني للمعاني أما حقيقة أو بمعنى الافراد فليأمل
 (قوله ونسبة الالفاظ الخ) اعلم ان بعض هذه النسب يختص بالكل وهو التواطؤ والتشاك
 كما هو ظاهر وأما الباقي فهو غير مختص به بل يـون في الجزئي أيضاً ومثال التباين فيه زيد
 وواثق ومثال الاشتراك فيه زيد اسمالابن عمرو وزيد اسمالابن بكر ومثال الترادف فيه
 زيد وأبو عبد الله وبهذا التحقيق يعلم رد ما قيل من أن الجزئي من قبيل المتباين فافهم (قوله
 خمسة أقسام) بقی علیه ثلاثة وهي التساوي والعموم والخصوص من وجه والعموم
 والخصوص باطلاق فضابط الاول أن يتحد ما صدقوا يختلفا فهو ما كما في الكتاب
 والصاحك وضابط الثاني أن يجتمع ما في مادة وينسرد كل منهما في مادة أخرى كما في الانسان
 والايص وضابط الثالث أن يجتمع ما في مادة وينسرد أحدهما في مادة أخرى كما في الانسان
 والحیوان قال بعض المحققين ويمكن ادراج الاول في الترادف بأمراده ما يشمل ما لو كان
 بينهما الاتحاد ما صدق فافقط وادراج الثاني والثالث في التخالف بأمراده ما يشمل التباين
 الجزئي اه بتصرف وعليه فكلام المصنف مستوف للجملة النسب الثمانية (قوله وتواطؤ)
 أي توافق وذلك بان كل المعنى الواحد مستوي في أمراده من غير اختلاف وتفاوت فيها كما في
 الانسان فان معناه لا يختلف في أفرادها فان قيل قد يكون المواطئ في بعض الافراد أكثر نارا
 وأكل منه في بعض آخر وهذا يقتضي أنه متشاك وذلك كالانسان فان بعض أفرادها

كنينا عليه الصلاة والسلام أكثر وأكمل من غيره في التواضع الإنسانية كالادراك أوجب
ما قاله القرآني من أن التفاوت بالأمور الخارجية عن المسمى غير معتبر حتى يخرج ما ذكر
عن التواضع (قوله تشاك) أي بأن يكون المعنى الواحد ليس مستويا في أفراد بل مختلف
ومتفاوت فيها كافي النور فانه في الشمس أقوى منه في غيرها وانما سميت هذه النسبة بذلك
لان الناظر في ذلك يتشكك ويقع في شك فانه ان نظرا لاصل المعنى ~~ك~~ كان من قبيل التواضع
والا كان من قبيل الاشتراك ولذلك أنكر ابن التماس في حقيقة التشاك حيث قال لا حقيقة
له لان ما به التفاوت ان دخل في التسمية فاشتركوا في اللفظ واللفظ في معناه ان
المعنى هنا واحد وهو القدر الشامل لجميع الافراد فلا يصح كونه من قبيل المشترك والتفاوت
هنا بالأمور من جنس المسمى فلا يصح كونه من قبيل التواضع فثبت له حقيقة فليتامل (قوله
مخالف) أي تبين كافي معنى الانسار ومعنى الفرس ويمكن حله على ما يشمل التباين الجزئي
مدخل فيه العموم والخصوص من وجوه والعموم والخصوص باطلاق كاهم (قوله
والاشتراك) أي اللفظي بأن يتحد اللفظ ويتعدد معناه ~~ك~~ كما في عين فانها تطلق على الباصرة
وعلى الجارية وعلى الذهب وعلى دات الشيء وعلى خيار الشيء وعلى الشمس وعلى حرف الهجاء
المخصوص وعلى غير ذلك كما يعلم بالوقوف على القاموس وغيره (قوله عكسه الترادف) أي
التتابع والتوارد في الاستعمال على المعنى الواحد بان يتعدد اللفظ ويتحد المعنى كما أشار به بقوله
عكسه كافي انسان وبشر فانهما متتابعان ومتواردان على معنى واحد وهو الحيوان الناطق
ثم انه قد يتبادر الى الهم اعراب قوله عكسه الترادف مبتدأ وخبر او هو لا يناسب اعراب قوله
تواضع الخ بدلا من خمسة كافي نظائره فالاحسن أن يجعل قوله عكسه موطوفا على ما قبله على
حذف الماطف وقوله الترادف بدلا أو عطف بيان (قوله واللفظ) أي المعهود وهو المستعمل
وقوله اما طلب أو خبر أي أو تنبيه والاول ما دل على الطلب النفسي والثاني ما احتمل الصدق
والكذب والثالث ما دل على ثمن أو ترج أو نحو ذلك ولا يرد على الاول قولك لمن معه ماء انا
عطشان ونحوه لان دلالة على الطلب ليست بذاته بل بقريضة المقام (قوله وأول ثلاثة الخ)
لا يعني أن الاول في كلامه هو الطلب وهو يشمل طلب الفعل كضرب وطلب الترك كالتعريض
وطاهر سياق المصنف أن هذا التقسيم جاري كل منهما لكن قد يمنع من ذلك قوله أمر مع
استعلا لانه لا يظهر الا في طلب الفعل اذ طلب الترك لا يسمى أمرا الا أن يقال انه معنى على
أن طلب الترك طلب فعل الضد (قوله أمر مع استعلا) أي مع اظهار العلوية على أن السبب
والثناء للطلب بمعنى الاظهار أو مع العلوية على أنهم ما زائدتان وعلى الاول يكون المصنف قد
جاء على القول باشتراط العلوية نفس الامر مع اظهاره ويحتمل أن يكون جارا على القول
باشتراط اظهار العلوية وان لم يكن عاليا في نفس الامر وعلى الثاني يكون قد جرى على القول
باشتراط العلوية نفس الامر وان لم يظهره فتلخص أن كلام المصنف محتمل لثلاثة أقوال وبقي
رابع وهو القول بأنه لا يشترط شيء من ذلك وهذا القول هو الرابع فاجرى عليه المصنف طريقة
مرجوة (قوله وعكسه دعا) يجيء فيه الاقوال المدكورة فيما مر والرابع عدم اشتراط شيء
وهكذا يقال في قوله وفي التساوي الخ (قوله فالتماس وقعا) الفاء فيه زائدة والالف لا اطلاق

تواضع تشاك مخالفا
والاشتراك عكسه الترادف
واللفظ اما طلب أو خبر
وأول ثلاثة مستذكر
أمر مع استعلا وعكسه دعا
وفي التساوي فالتماس وقعا

(قوله ما دل على ثمن أو
ترج) أي فان اللفظ الدال
على ذلك موضوع لكيفية
يلزمها الطلب وهي ميل
النفس وقوله ونحو ذلك
أي كالدعاء فانه موضوع
لكيفية يلزمها الطلب
وهي الرغبة في الاقبال
قوله ولا يرد على الاول الخ
محصل الايراد ان الطلب
يشمل أنا عطشان مع انه
لا يقال له أمر ولا دعاء ولا
التماس وهو قد حصر
الطلب في ذلك (قوله ليست
بذاته) أي ليست من جهة
وضعه

(قوله الكل في الحقيقة هو الموضوع الخ) أي لا الحكم لانه بسيط (قوله كما هو الحقيقة في إطلاق المجموع الخ) هذا حكم الكل في الإيجاب اما في السلب فهو النبي عن المجموع كقولنا ما أعطيت كل العشرة فلا ينفي الثبوت في البعض ذكره شيخنا العدوي اه صبان (قوله اذا علمها الخبر) لا يقال ان السلام من ركعتين معصية وقعت نسياناً والمعصية لا تقع من الانبياء ولو نسياناً لانا قول يحصل ذلك ما لم يترتب على صورة وقوعها حكم شرعي كما هنا ودلالة الفعل أقوى فلا يقال يمكن البيان بالقول ومحمل كون النسيان مستحيلاً على الانبياء اذا كان من الشيطان بخلاف ما اذا كان من الله كما هنا اه صبان ***** (فصل في السك والكلية والجزء والجزئية) * الكل حكماً على المجموع ككل ذلك ليس ذا وقوع وحينما الكل فرد حكماً فانه ككلية قد علمنا والحكم للبعض هو الجزئية ***** (قوله أوالسؤال بام) أي بالهمزة المصاحبة لام

(فصل في السك والكلية والجزء والجزئية) * وشاركنا الاولي في البداهة بالكاف السك والآخرين في البداهة بالجيم الجزئية فجملة اللفاظ ستة ثلاثة مبدوءة بالكاف وثلاثة مبدوءة بالجيم (قوله الكل حكماً الخ) الكل في الحقيقة هو الموضوع الذي هو المجموع المحكوم عليه فتسمية الحكم كلاماً من باب تسمية الشيء باسم متعلقه لكن هذا باعتبار الأصل والافقصد صار حقيقة اصطلاحية كاذرة المألوف في كبره (قوله على المجموع) أي على الامرار المجتمع جميعها كما هو الحقيقة في إطلاق المجموع أو على بعض الافرار المجتمعة كما هو المجاز فيه فالاول كما في قوله تعالى ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية والثاني كما في قولك اهل الارض علماء وقد يكون الكلام محققاً لادارين كما في قواهم بنو قعيم يحملون الصخرة العظيمة فانه يحتمل أن يكون المراد مجموع جميع الافراد لا يكون كل منهم لا يستقل بالكل وأن يكون المراد مجموع بعضها لكونه يستقل به وبما تقر به لم أن قوله ان المجموع قد يراد به البعض محمول على أن ذلك على طريق المجاز (قوله ككل الخ) هذه رواية بالهني والافالم روى أنه صلى الله عليه وسلم قال كل ذلك لم يكن واهم الاشارة عائد لأمذ كور من قصر الصلاة والنسيان في قول ذي البدين لما سلم صلى الله عليه وسلم من ركعتين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله وانما كان الحديث المذ كور من باب الحكم على المجموع لانه المنفي في نفس الامر لثبوت أحدهما وهو النسيان فيه فلو كان من باب الكلية لكان الخبر غير موافق للواقع وهو غير لا ثقبه صلى الله عليه وسلم هذا توجيه كلام المصنف والراجح عند المحققين أنه من باب الكلية ومخالفة الخبر للواقع انما تعد عيباً اذا علمها الخبر ويشهد له هذا ما روى في بعض الطرق لم أنس ولم يقصر وما روى من أنه لما قال صلى الله عليه وسلم ذلك قال ذو البدين بعض ذلك قد كان ولم يكن الحديث من باب الكلية لما صح قوله المذ كور لان الإيجاب الجزئي انما يرفع السلب السكلي وأيضاً المقتر بأن السؤال بأم لطلب تعيين أحد الامرين المعتقد ثبوت أحدهما وجواب ذلك اما بالتعيين أو بنفي كل من الامرين المذ كورين لا بنفي المجموع وليس في الحديث تعيين فوجب أن يكون نفي الكل مهما و يؤيد ما ذكرناه القاعدة وان كانت أغلبية من أن تأخر المنفي عن ادانة التعميم لعموم السلب بخلاف تقدمها اعياها هذا وقال بعضهم البحث في المثل ليس من دأب الفهم وينبغي ان محله اذا لم يترتب على التمثيل ارتكاب خلاف الواقع في كلام الله أو كلام رسوله كما هنا فاحفظه (قوله وحينما كل فرد الخ) اللام فيه بمعنى على وهي متعلقة بقوله حكماً وذلك كما في قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت وكما في الكلمة المشرفة بناء على أنها سالبة كلية لعموم السلب فيها لجميع أفراد الاله غير الذات العلية المستثناة استثناء متصلاً لدخول المستثنى في المستثنى منه بحسب الوضع وان كان خارجاً منه بحسب الارادة لانه يجب على المتكلم بالكلمة المذ كورة أن يريد بالمنفي غير الذات العلية من الآلهة والالزم الكفر والعباد بالله تعالى (قوله فانه كلمة الخ) الضمير عائد للحكم المفهوم من قوله حكماً وهو على حد قوله تعالى اعدوا له وأقرب للتقوى وكما يسمى الحكم المذ كور كلية تسمى القضية المشتملة عليه كلمة (قوله والحكم لبعض الخ) اللام فيه بمعنى على كالذي قبله وذلك كما في قولك بعض الحيوان انسان ولا فرق في ذلك البعض بين أن يكون واحداً أو أكثر (قوله هو الجزئية) وكما يسمى الحكم المذ كور جزئية تسمى

لمعرفة تلك الحقيقة انه يقتضى ان مجرد تصور المعرفة سبب في تصور الحقيقة وليس كذلك بل السبب مجموع أمرين التصور المذكور وحمل المعرفة على الحقيقة ولهذا عرف في التهذيب المعرفة بما يقال على الشيء لفائدة تصوره ثم أورد سؤالاً وجواباً على ذلك فراجعهم

والجزء معرفته جلية
* (فصل في المعارف) *

معرفة على ثلاثة قسم
حدور سمي واقطى علم
فالحد بالجنس وفصل وقعا

(قوله والمراد بالتصور الاول الخ) ولا يرد أنه استعمل لفظ التصور في التعريف في المعنيين هو في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازاً أو مشترك فيهما لعدم الابس اه صبان (قوله كقولهم العلم كالنور) وكقولهم الاسم كزيد والفعل كضرب وأخذ من تمثيله بالعلم كالنور والجهل كك الظلمة أن المراد بالمثال ما يعم المشبه به لا خصوص جزئ الشيء اه صبان (قوله والا كان حدا ناقصاً) قال العطار وأقول في ذلك نزاع ذكرناه في غير هذا المحل وكذا يقال فيما يأتي

القضية المشتقة عليه برؤية (قوله والجزء معرفته جلية) أى واضحة وانما وصف المعرفة بكونها جلية مع أنه لا يتصف بذلك إلا معنى الجزء وهو ما تركب منه ومن غيره كل محسوسا كان كالسمار بالنسبة للصبر أو معقولاً كالحيوان بالنسبة للإنسان اذ المعرفة هي الإدراك ولا معنى لاتصافه بذلك مبالغة في ظهور معنى الجزء وقد يقال المراد أنها جلية من حيث متعلقها ويمكن أن يقال مراده بكونها جلية حصواها من غير احتياج الى فكر وتأمل

* (فصل في المعارف) *

جمع معرفة بكسر الراء وهو ما يقتضى تصوره وتصور المعرفة بفتح الراء أو امتيازها عن غيره فالاول الحد التام والثاني ما عداه مما سياتى والمراد بالتصور الاول الخطور بالبال لا الحصول عن جهل لان المعرفة بكسر الراء يجب أن يكون معلوماً حال التعريف به والالزم التعريف بالجهول وبالتصور الثاني الحصول عن جهل لا الخطور بالبال لان المعرفة بفتح الراء يجب أن يكون مجهولاً حال تعريفه والالزم تحصيل الحاصل وعلم من التعريف المذكوران المعرفة بالكسر غير المعرفة بفتح وهو ظاهر بالنسبة للفظ وكذا بالنسبة للمعنى باعتبار الاجال والتفصيل في الحد والرسم باعتبار الظهور والحقا في التعريف اللفظي فليتأمل (قوله معرفة) مبتدأ والمسوق وقوعه في معرض التفصيل وقال المصنف في شرحه انه حذف منه ال للضرورة (قوله على ثلاثة قسم) وزاد بعضهم التعريف بالمثال كقولهم العلم كالنور والجهل كالظلمة والتعريف بالتقسيم كقولهم العلم تصور أو تصديق والتحقيق أن كلامهما كالتعريف اللفظي داخل في الرسم لانه من التعريف بالخاصة فان مشابهة العلم للنور خاصة من خواصه وكذا مشابهة الجهل للظلمة وانقسام الشيء الى أقسامه خاصة من خواصه وكذلك لفظ القمع مثلاً في تعريف البرتبان القمع وعلى هذا فالمعرفة على قسمين فقط فتكون القسمة ثنائية لاثنية كما فعل المصنف فافهم (قوله حد) أى تام وباقصر وكذا قوله ورسمى كما يعلم مما يأتى واعلم أن الحد في اللغة المنع أطول على ما يأتى لمنعه من دخول أفراد غير المعرفة فيه ومن خروج أفراد منه لا يقال يفتى أن يسمى الرسم حد المنع من ذلك لانا نقول منع الرسم ضعيف ولا يعتبر على أن وجه التسمية لا يوجبها كما هو مشهور (قوله ورسمى) ويقال للرسم أبصاراً قبل يلزم على ذلك نسبة الشيء الى نفسه لانه منسوب للرسم الذى هو هو أجيب بأنه منسوب للرسم المغوى وهو الاثر لا المصطلح عليه حتى يلزم ما ذكره بعضهم ويمكن أن يتكلف بأن يقال انه منسوب للرسم المصطلح عليه ويراد منه فرد من أفراده فيكون من نسبة النوع الى فرد (قوله واسطى) منسوب للفظ من نسبة الخاص للعام وقد عرفت أنه لا حاجة لزيادة ذلك على التحقيق ولا تغفل (قوله علم) تكمله للبيت وكأنه نبه به على أنه لا بد أن يكون اللفظ المعرفة به علم معناه وانما جهل كونه مسمى باللفظ الآخر فاده ابن يعقوب (قوله فالحد بالجنس الخ) القاء اللفظ صاح لاهم أوصحت عن شرط محذوف والتقدير اذا أردت بيان ذلك فالحد الخ ومراده بيان الحد التام وأراد بالجنس الجنس القريب كما يؤخذ من قوله ونافق الحد الخ وقوله وفصل أى قريب لان ذكر البعيد بعد الجنس القريب لا يفيد لانه اما أعم منه أو مساو له كالأعمى والحساس بالنسبة للحيوان ويشترط في تمام الحد زيادة على ما فهم مما مر تقديم الجنس على الفصل والا كان حداً ناقصاً (قوله وقعا) خبر عن قوله فالحد

والالف فيه للاطلاق (قوله والرسم) أي التام وقوله بالجنس أي القريب كما يؤخذ من قوله
وناقص الرسم الخ وقوله وخاصة أي شاملة لازمة بخلاف غير الشاملة كالعالم بالنسبة للانسان
ولا يعرف به الخروج كثير من الافراد عنها وبخلاف غير اللازمة كالمتنفس بالفعل بالنسبة
للحيوان فلا يعرف به الخروج أفراد الحدود عنها حال المفارقة ويشترط في تمام الرسم زيادة على
ما ذكره تقديم الجنس على الخاصة والا كان رسمنا ناقصاً فاده بعض المحققين (قوله معاً) أي
حال كونهم معاً (قوله وناقص الحد) من اضافة الصفة للموصوف وقوله بفصل الخ ذكر الحد
الناقص صورتي الأولى أن يكون بالفصل وحده كأن يقال الانسان ناطق الثانية أن يكون
بالفصل مع الجنس البعيد كأن يقال الانسان جسم ناطق وبقيت صورة ثالثة وهي أن يأتي
بالجنس القريب والفصل لكن مع تأخير الجنس عن الفصل كما يعلم مما مر كأن يقال الانسان
ناطق حيوان وما ذكره المصنف هنا من كون الحد الناقص يكون بالفصل وحده معنى على
جواز التعريف بالمفرد وهو مذهب المتأخرين من المناطقة وكذا ما ذكره بعدم كون الرسم
الناقص يكون بالخاصة وحدها كما لا يخفى (قوله أو معاً) معطوف على محذوف والتقدير
يفصل وحده أو معاً (قوله لا قريب) تأكيدياً لمقتضاه (قوله وقعا) خبر عن قوله وناقص الحد
والالف للاطلاق (قوله وناقص الرسم) من اضافة الصفة للموصوف كما مر في نظيره وقوله
بخاصة فقط لا بد أن تكون تلك الخاصة شاملة لازمة لما تقدم وذلك كأن يقال الانسان
صاحك وقوله أو مع جنس أبعد بالتأويل للضرورة والمراد به البعيد وذلك كأن يقال الانسان
جسم صاحك فهاتان صورتان وبقيت صورة ثالثة وهي أن يأتي بالجنس القريب والخاصة
لكن مع تأخير الجنس عن الخاصة كما يعلم مما تقدم كأن يقال الانسان صاحك حيوان
(تنبيه) * بقي التعريف بالعرض العام مع الخاصة أو مع الفصل كأن يقال الانسان ماش
صاحك أو ناطق وهكذا التعريف بالفصل مع الخاصة كأن يقال الانسان ناطق صاحك
والصواب كما قاله السيد أن الأول رسم ناقص وهو أقوى من الخاصة وحدها وأن كلامنا الثاني
والثالث حد ناقص وهو أكمل من الفصل وحده وأما ما نقله الحفيظ من بعضهم من عدم
اعتبار كل من هذه الثلاثة فلا يخفى ضعفه بل رده لأن انضمام العرض العام الى الخاصة أو الى
الفصل ان لم يقو لم يضعف والواقع أنه مقو كما ذكره السيد وكذا انضمام الخاصة الى الفصل
وطاهر كلامهم أن العرض العام وحده لا يقع معرقاً وهل هو مبني على عدم جواز التعريف
بالعام أو لا توقف فيه بعضهم والا قرب الأول فليجرب (قوله وما باللفظي الخ) أي والذي شهر
عندهم بالمعريف اللفظي الخ فإسم موصول وشهر صلتها وادعهم بمعنى عندهم ظرف لذلك
الصلة وقوله تبديل الخ فيه تسامح لان المعرف اللفظي ليس بنفس التبديل بل اللفظ الذي أتى
به بدله التعريف من قبيل الاماظة ذلك كأن يقال في تعريف البر هو لقمع وقوله بر يف
أي برادف وهو فعل في مقامه وقوله أشهر أي عند السامع واحترازه بدلالة عن الر - يف
الاخفى أو المساوي كما هو ظاهر (قوله وشرط كل الخ) ظاهر كلامه اعتبار ما ذكره من الشروط
في اللفظي كغيره ونعمه بعضهم بأنه لا معنى لاشتراط هذه الامور فيه لانه لا يعقل تحلف شيء
منها عنه اد لا يمكن أن يكون لفظ الرديف الأشهر عبر جامع ولا غير مانع لان مدلوله عين مدلول

والرسم بالجنس وخاصة معاً
وناقص الحد بفصل أو معاً
جنس بعيد لا قريب وقعا
وناقص الرسم بخاصة فقط
أو مع جنس أبعد قد ارتبط
وما باللفظي لديهم شهراً
تبدل لفظ برديف أشهراً
وشرط كل أن يرى مطرداً

(قوله كالعالم) أي
بالفعل (قوله بقي التعريف
بالعرض العام الخ) بقي
أيضاً التعريف بالجنس
بنوعيه مع الفصل والخاصة
أو العرض العام والظاهر
أن الجنس القريب مع
الفصل والخاصة أو
العرض العام حد تام وأن
الجنس البعيد مع الفصل
والخاصة أو العرض العام
حد ناقص اه صيان

(قوله لكن ناقش بعض المحققين الخ) فبسه نظرا لانه اذا لم يكن الا شرا مشتركا لم يكن رديفا وعلى تسليم أنه رديف اذا كان
المشترك خاليا من القرينة كان ٥٢ غير ظاهر وهو خلاف القرض وان كان كل منهما مشتركا بين معنيين الا ان أحدهما

أشهر فلهما ولا شرا خفيا
فبهما لم يمتنع التعريف
بالمشترك لان محل منعه اذا
لم يرد به جميع معانيه وهنا
قد أريد به معناه معا وان
كان أحدهما أشهر
في معنى من معنييه والآخر
خفيا فبهما كانت الشهرة
في هذا المعنى قرينة
على ارادة تعريف الآخر
بالنسبة لاحد معنييه وان
كان كل منهما مشتهرا
في معنى غير ما اشتهر فيه
الآخر لم يصح التعريف
لعدم الشهرة من الوجه الذي
قصد به التعريف فسامل
منعكسا وظاهرا لا بعدا
ولامساويا ولا تجوزا
بلا قرينة بها تحجزا
ولا بما يدري محدود ولا
(قوله كالنفس) بسكون
القاع ووجه الشبه ان كلا
جسم لطيف له اتصال بغيره
والتعريف الصحيح للنار
جسم لطيف شديد الحرارة
محرق اه مسبا قال
المطار قال المرعى المراد
النار المعرفة بالحار السارى
في الجرا اه أى لا السار
المشعلة وانما كان
المراد ذلك ليظهر التشبيه
بالنفس ونبه على أن وجه

اللفظ غير الاشهر ولا يمكن أن يكون دون المعرفة ولا مساويا لان القرض أنه أشهر منه ولا
محاز لان المحاز والحقيقة ليسا مترادفين ولا يمكن أيضا دخول الدور فيه كما صرح به ابن قاسم
في الآيات وهكذا الباقي اه وهو وجهه لكن ناقش بعض المحققين في قوله وهكذا الباقي بأنه
يمكن أن يكون اللفظ الأشهر مشتركا بين معنى رديفه غير الأشهر وبين معنى آخر وبهذا يعلم ما في
قوله لانه لا يعقل تخالف شيء منها عنه فليتنامل (قوله أن يرى مطردا منعكسا) فسر القرا في المطرد
بالجامع والمنعكس بالمانع ونص عبارته في شرح التنقيح وقولنا جامع هو معنى قولنا مطرد
وقولنا مانع هو معنى قولنا منعكس لكن مقتضى كلام الجمهور خلافه حيث سسر والمطرد
بالذي كلما وجد المعرفة بكسر الراء وجد هو والمنعكس بالذي كلما وجد المعرفة بفتح الراء
وجد هو وادع متضادا ان المطرد المانع والمنعكس الجامع وعليه حقيقة الاطراد أن يكون
كلما وجد المعرفة بالكسر وجد المعرفة بفتح بأن لا يزيد الا قول على الثاني باقراد يصدق فيها
دونه كما في قولك حيوان باطوق في تعريف الانسان فلوراد عليه بتلك الافراد كما في قولك جسم
نام حساس في تعريف الانسان فانه يزيد بالحار والفرس مثلا لم يصح التعريف لكونه غير
مطرد فانه يوجد ولا يوجد المعرفة بفتح في الافراد التي زادت فلم يكن مانعا وحقيقة الانعكاس
أن يكون كلما وجد المعرفة بفتح وجد المعرفة بالكسر بأن لا يزيد الا قول على الثاني باقراد
يصدق فيها دونه كما في قولك جسم نام حساس في تعريف الحيوان فلوراد عليه بتلك الافراد كما
في قولك متحرك بالقوة في تعريف الحيوان فانه يزيد بالحار والفرس مثلا لم يصح التعريف
لكونه غير جامع فانه يوجد المعرفة بفتح ولا يوجد المعرفة بالكسر فانه جامع فليتنامل (قوله وظاهرا)
أى عند السامع وقوله لا بعدا ولا مساويا تصریح بالفهوم والمراد أبعد عن الذهن وهو
الاخفى وذلك كقولك في تعريف النار هي جسم كالنفس فانه اخفى من المعرفة لشدة خفاء
النفس بدليل كثرة الخلاف فيها والمراد مساويا في الخفاء وذلك كقولك في تعريف المتحرك هو
ما ليس بساكن اذا استوى كل منهما عند السامع فليتنامل (قوله ولا تجوزا الخ) أى ولا بلفظ
تجوز به الخ كما قاله المصنف في شرحه وذلك كأن تقول في تعريف العالم هو بحر بلاطف
الناس فان هذا اللفظ تجوز به بلا قرينة تحرز بها عن غير المعنى المراد وان كان فيه قرينة مانعة
من ارادة المعنى الاصلى فالقرينة المنهية في قوله بلا قرينة بها تحجزا انما هي المعينة لا المانعة
وبذلك اندفع الاعتراض بان المحاز لا يتحقق الا بقرينة فكيف يقول المصنف ولا تجوزا بلا
قرينة الخ واحترز بذلك عالتجوز به مع قرينة معينة كأن تقول في تعريف العالم هو بحر
يلطف الناس يظهر الدقائق والنسكات فانه تعريف صحيح لعدم الالتباس حيث قد ولا حاجة
في هذه الحالة لقولنا بلاطف الناس للاستغناء عنه بقولنا يظهر الخ لان المعينة تكفي عن
المانعة كما هو مقرر في محله (قوله ولا بما يدري محدود) أى ولا بما يعلم بواسطة المعرفة بفتح
فالمراد بالحدود مطلق المعرفة وانما امتنع التعريف بذلك للزوم الدور حينئذ فان كلام
المعرفة بفتح والمعرفة بالكسر متوقف على الآخر في هذه الحالة وهو اما مصرح وذلك اذا

الشبه احداث كل الخفة في مجاورته فان الحرارة تنميد الجسم خفة بخلاف الرطوبة وكذلك النفس التي هي
الروح تحدث في الجسم خفة ومن ثم كان الحي أخف من الميت كما هو مشاهد كل ذلك اه فتأمل

(قوله وقد عرفوا الشيئين بالاثنتين) هذا يفيد أن الاثنتين هنا عام من الاثنتين فيما سبق لان الاثنتين فيما سبق هما الفردان فلا يصدقان على الاربعة مثلاً بدليل تعريفهما بأنهما أول عدد الخ والاثنتين هنا بمعنى مطلق الامرين تساويان لا والاما احتيج لوصف الشيئين بكونهما غير متفاضلين فان قصده بقوله وقد عرفوا الشيئين بالاثنتين انهم عرفوا الشيئين غير المتفاضلين بالاثنتين كان الاثنان أعم أيضاً اذا الشيطان غير المتفاضلين تفسير للمساويين والمتساويان ٥٣ يشملان الاربعة بخلاف

الاثنتين أولاً فانه ما خاصان بأول الأعداد المتساوية بدليل قوله أول عدد الخ وحينئذ فلا دور تأمل (قوله وحينئذ يلزم الدور) على هذا يكون قوله وعندهم الخ داخل في قوله ولا بما يدري بمردود وانما ذكره اهتماً به

 مشترك من القرينة خذ وعندهم من جهة المردود أن تدخل الاحكام في الحدود ولا يجوز في الحدود ذكر او

 (قوله ودفعه بعض المحققين الخ) قال العطار وانا أقول هذا لا يستقيم لان المرفوع وقع صفة للاسم الواقع خيراً عن الفاعل والصفة والموصوف كالشيء الواحد فقد حكم بالاسم بقيد كونه مرفوعاً على الماعل وهل يصح أن يقال في مثل قولها جاء الرجل الفاضل ان الفاضل محكوم به على الرجل كيف وهذا التركيب توصيفي وهل يعقل في التركيب التوصيفي حكم

كان التعريف متوقفاً على المعرف من غير واسطة كتعريف الشمس بأنها كوكب يظهر من ارافاته يتوقف على المعرف بلا واسطة حيث أخذوا فيه النهار وقد عرفوه بأنه ما بين طلوع الشمس وغروبها واما مضمرة ذلك اذا كان التعريف متوقفاً على المعرف بواسطة أو أكثر كتعريف الاثنتين بأنهما أول عدد يتقسم الى متساويين فانه يتوقف على المعرف بواسطة حيث أخذوا فيه المتساويين وقد عرفوهما بأنهما الشيطان غير المتفاضلين وقد عرفوا الشيئين بالاثنتين كتعريف الاثنتين بأنهما أول زوج فانه يتوقف على المعرف بأن كثر من واسطة حيث أخذوا فيه الزوج وقد عرفوه بأنه المنقسم الى متساويين وقد عرفوا المتساويين بالشيئين غير المتفاضلين وقد عرفوا الشيئين بالاثنتين أفاده المألوف في كبره (قوله ولا مشتركة الخ) أي ولا بمشتركة لفظي خلا من القرينة المعينة للمراد كأن تقول في تعريف الشمس هي عين فلان وجدت القرينة المذكورة كأن تقول فيما ذكره عين نضي في الاكاف لم يتمتع التعريف به ومحل الامتناع اذا لم يرد بذلك المشترك لجميع المعاني التي وضع لها والابحاثون أولاً عن ذلك والاف عند غيرهم كذلك ويحتمل أن المراد وعند العلماء مطلقاً والطرف على كل من الاحتمالين متعلق بقوله المردود وقدمه مع كون العامل مضافاً اليه وصلة لآل للصروية وقوله من جهة المردود الخ أي لان الحكم على الشيء فرع عن تصوره فهو متوقف على المحكوم عليه وحينئذ يلزم الدور لتوقف كل من التعريف والمعرف على الآخر وقد دفع هذا الدور بأوجه ما بين بعينه وغير سديد ودفعه بعض المحققين بان المحكوم عليه بالحكم المدكور في التعريف انما هو المأخوذ بنفسا في التعريف لا المعرف ألا ترى أن المحكوم عليه بالرفع في تعريف ابن آبروم الفاعل بانه الاسم المرفوع الخ هو الاسم لا الفاعل حتى يلزم الدور فلي تأمل (قوله أن تدخل الخ) بفتح الناء وضم الحاء أو بالعكس أو بصم الناء وكسر الحاء وقوله الاحكام بالرفع على الفاعلية على الاول وعلى النيابة عن الفاعل على الثاني وبالنصب على المفعولية على الثالث وقوله في الحدود أراد بها هذه الرسوم مجازاً ما بمرتبة أن أريد بها الرسوم من أول الامر لعلاقة التضاد أو بمرتبتين ان أريد بها التعاريف ثم أريد بها الرسوم لعلاقة الخصوص والعموم والقرينة انه لا ينوهم امكان دخولها في الحدود حتى يحتاج للتنبيه على اتفاقه لان الحكم ليس جراً من الماهية بخلاف الرسوم فانه قد يتوهم دخولها فيه فاحتاج للتنبيه على اتفاقه أفاده المألوف في كبره (قوله ولا يجوز في الحدود الخ) الفرق بين الحدود

نعم لو حوّل التركيب للاسناد الخبري ساغ الحكم لكن ذلك تركيب آخر غير ما الكلام فيه وكون الحكم بالرفع انما يتوقف على مطابق تصور الاسم ممنوع فان هذا التصور لا يكفي اذا الاسم صالح للنصب والجر كصلاحيته للرفع فلا بد من ملاحظة الجهة التي لاجلها يحكم عليه بالرفع وهي الفاعلية واقد عثرت على مواضع كثيرة من حاشية شيخنا على المألوف من هذا الفصل وأعرضت عن التكلم فيها لان المقام لا يقتضي ذلك اذ المقصود بهذه الكلمات المبتدئ اه ولا يحسن عليك دفعه ان كنت ذاتق به

(قوله ولم يتعرضوا لأى والتى للتخيير واستظهر الخ) قال العطار هذا فاسد لفظا ومعنى أما لفظا فلان أ والتى للتخيير هي الواقعة بعد ما يدل على الطلب وقد امتنع الجمع بين متعاطفها كقولك تزوج هذا وأختها ولا طلب هنا وأما معنى فلانه جعل التخيير من جهة المخاطب كما يشهد قوله بمعنى أنك تخير الخ ومعلوم أن حق التخيير إنما يكون إذا كان التعريف كما يفيد قوله بين التمييز لأن التمييز إنما يكون من جهة المعرف فكلامه متضارب (قوله وقد يمنع كون ذلك التعريف حادا) أى لأن التأدية إلى علم أو ظن أمر خارج عن حقيقة النظر أقول المنع في حيز المنع وما ذكر من أنه غير مسلم لما صرح به الشيخ في الشفاء أن الأمور الاعتبارية أى التى اعتبرها الواضع ٥٤ مفهومات لا لفاظ وضعها بأزائم ليس لالفاظها معان غير تلك المفهومات فيكون

تعاريفها بتلك المفهومات حدودا والنظر من هذا القيسر فيكون تعريفه بما ذكر حادا لأن الواضع اعتبره مفهوما له وتكون التأدية داخله في حقيقةه ويمثل هذا رد على الرازي في قوله أن تعريف الكليات الخمس رسوم لا حدود كما في شرح ايساغوجي رحوثيه اه صبان

وجائز في الرسم قادر مارووا
(باب في القضايا وأحكامها)
ما أحتمل الصدق لذاته جرى

(قوله فهو في الحقيقة حادان)
قد رجع شيخ الإسلام إلى
هذا آخر اه رتفـه قد
أجاب بهذا الجواب كما علم
من شرحه على لفظة العجلا
اه عطار (قوله والمنع انما
هو في الواحد الواحد) طاهره
الواحد في الظاهر ونقص
الأمر وحده منتهى مع شواها

والرسوم انما هو في أ والتى للتقسيم وأما التى للثبوت أو للايهام فهي ممتعة فيهما ولم يتعرضوا لأى والتى للتخيير واستظهر بعض المحققين جوازها في الرسوم كأن تقول الانسان حيوان ضاحك أو كاتب بمعنى أنك تخير بين التمييز بالخاصة الاولى والتمييز بالخاصة الثانية وما ذكره المصنف من عدم جواز أ والتى للتقسيم في الحدود وجوازها في الرسوم لم يتفرد به بل صرح به الاصبهانى حيث قال وتجاوز في الرسم بخلاف الحد لان النوع الواحد يستحيل أن يكون له فصلان على البديل بخلاف الخاصتين على البديل اه وخالف شيخ الاسلام زكريا في ذلك فجوزها في الحدود واستند الى تعريفهم المظهر بأنه الفكر المؤدى الى علم أو غلبة ظن بمعنى أن النظر قسمان أحدهما يؤدى الى علم كقولك العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث وثانيهما يؤدى الى غلبة ظن كقولك زيد بطوف ليلا بالسلامة وكل من هو كذلك فهو لاص وقديع كون ذلك التعريف حادا وعلى تسليم ذلك فهو في الحقيقة حادان والمنع انما هو في الحد الواحد أفاده المأوى مع زيادة (قوله ذكر أو) أى التى للتقسيم أو للتخيير على ما مر (قوله قادر مارووا) أى فاعلم الذى روي من عدم الجواز في الاول والجواز في الثاني

* (باب في القضايا) *

جمع قضية فعيلة بمعنى متعولة أى مقضى فيها أو بمعنى فاعله أى قاضية على الاسناد المجازى وانما سميت بذلك لانها تتضمن القضاء بمعنى الحكم المراد به النسبة بين الطرفين لا الإيقاع والانتزاع أى ادراك الوقوع وعدم الوقوع لانها لم تتضمن ذلك لانه قائم بنفس المدرك كما سبأنى واعلم أن وزن قضايا باعتبار الأصل فعائل لان أصلها قضاي بيا من فائدات الاولى هـ مزة على القياس في نحو صحائف ورسائل ثم فحمت الهمزة للتخفيف ثم قلبت النايبة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين فصارت قضايا بعد أربعة أعمال وقوله واحكامها أى التى هي التناقض والعكس المستوى وانما جمعها المصنف لان الجمع يطلق على الاثنين كثيرا خصوصا في هذا الفن أولائه اعتبارا لأفراد (قوله ما أحتمل الخ) ما واقعة على اللفظ الشامل لجميع الالفاظ فهي جنس وخرج بقوله أحتمل الصدق ما لم يحتمله كزيد وعمر ووكلام زيد وبقوله لذاته ما أحتمله لذاته بالضرورة كالنشأت من الأمر والنهي وغيرهما قال قولك اسقني

فيه لادعى له لانه لا يمكن ولا يحتمل دخولها فيه لانه يلزم من دخولها فيه تعدده في الحقيقة ونقص الأمر
فينا في فرض وحدته في ذلك فبطل التمسك بهذا الجواب اه صبان (قوله واقعة على اللفظ) الاولى على القول لانه جنس قريب لاختصاصه بالاستعمال المركب ومراره اللفظ الصادر من اللسان أو المحفوظ في الذهن لاجل ان يشمل التعريف القضية الملفوظة والقضية المعقولة اه صبان (قوله كزيد) أى وكالقضية المشكوكة بناء على التحقيق من أنه لا حكم فيها اه صبان (قوله وكلام زيد) جعله الصبان مما يحتمل الصدق بالنظر لما يستلزمه من الخبر الذى هو زيد له غلام فالاولى أخرجه بقوله لذاته كما صنع الصبان

(قوله ومثله الخ) أي ودعوى من حيث افتراء الدليل ومبحث من حيث انها محل ٥٥ البحث (قوله للترتيب الذي) ويحتمل

ان تذكر للترتيب لان رتبة
التقسيم بعد رتبة التعريف

بينهم قضية وخبر
ثم القضايا عندهم قسمان
شرطية حالية والثاني
كافة شخصية والاول

(قوله والاولى ما حكم فيها
الخ) وسميت شرطية
لوجود أداة الشرط فيها
لفظا أو تقدير ايشمل
المنصلة فان قولنا اما ان
يكون العدد زوجا أو فردا
في قوة قولنا ان كان العدد
زوجا لم يكن فردا وان كان
فردا لم يكن زوجا وقوله
والثانية الخ سميت حالية
باعتبار نسبتها الى ما يؤخذ
من صفة طرفها المحكوم
به وهو المحمول شبهة بشي
المحمول على شي آخر انما
نسبت اليه ما يؤخذ من
صفة المحمول دون ما يؤخذ
من صفة الموضوع ان
يقال رضية در الزرع
لان محال الفاعلة فان كانت
هذا التامية في الوجبة
وأما السالبة فالتامية فيها
فالجواب انه في السالبة
يلاحظ الايجاب ثم دخول
حرف السلب ففيها جعل
بحسب التقدير وأنه كثيرا
ما تسمى الاعداد باسم
الملكات هذا توضيح
ما أشار اليه المحشي بقوله ولذلك سميت الخ

مثلا وان احتمل الصدق لكن لا داه بل لما استلزمه من قولنا أن طالب السقيما نك ودخل
بهذا القيد ما قطع بصدقه أو بكذبه فالاول أخبار الله وأخبار رسوله والأخبار المعلوم صدقها
بضرورة العقل نحو الواحد نصف الاثنين والثاني كإخبار مسيئة الكذاب في دعواه النبوة
والأخبار المعلوم كذبها بضرورة العقل نحو الواحد نصف الأربعة لان ذلك يحتمل الصدق لاداه
وان قطع بصدقه أو كذبه لشيء آخر وبهذا تعلم أن القيد المذكور لكل من الانخراج والادخال
(قوله الصدق) أي والكذب وانما لم يصرح به للعلم به اذ يلزم من كونه محتملا للصدق كونه
محتملا للكذب وأيضا في اقتصاره على الصدق تأدب في حق كلام الله وكلام رسوله ومعنى الصدق
مطابقة النسبة المفهومة من الخبر للنسبة التي في الواقع وضده الكذب بحسب الالف الحقة فانه
مطابقة النسبة التي في الواقع للنسبة المفهومة من الخبر وضده الباطل فالمطابقة وان كانت
مفاعلة من الجانبين كما اتسدت في تفسير الصدق الى النسبة الخبرية وفي تفسير الحق الى النسبة
الواقعية هذا هو الذي اشتهر وقد اختار بعضهم أن الصدق والحق شي واحد وهو مطابقة
النسبة الخبرية للنسبة الواقعية قال لان ما في الواقع أمر ثابت فالانساب ان يقال علمه غير
لا العكس بأن يلاحظ مطابقة غيره له لا مطابقة غيره وان كانت المفاعلة من الجانبين ألا ترى أنه
يحسن أن يقال جالس الوزير السلطان ولا يحسن أن يقال جالس السلطان الوزير واعترض
أخذ الصدق في تعريف الخبر بأنهم قد أخذوا الخبر في تعريف الصدق وحينئذ يلزم الدور
لتوقف كل على الآخر وأجيب بأن الصدق كالكذب اشتهر في المحاورات فلا يحتاج للتعريف
وصح أخذ في تعريف الخبر (قوله جرى بينهم الخ) علم منه أن القضية والخبر بمعنى واحد وهو
ما احتمل الخ لكن دعيته قضية من حيث اشماله على الحكم وتسميته خبرا من حيث احتمال
الصدق وفي التلويح أنه يسمى اخبارا من حيث افادته الحكم ومقدمة من حيث كونه جزء
من الدليل ومطلوبا من حيث كونه يطلب بالدليل ونتيجة من حيث كونه نتيجة الدليل
ومثله من حيث كونه يستل عنه في العلم قال فالات واحدة واختلاف العبارات باختلاف
الاعتبارات اه (قوله قضية وخبر) منصوبان على الحال من الضمير الخ متفرق قوله جرى (قوله
ثم القضايا الخ) ثم للترتيب الذي كرى فقط كما قاله الشيخ المالبي (قوله شرطية حالية) بدلان من قولنا
قسمان والاولى ما حكم فيها على وجه الشرط والالتزام كما سألنا وما حكم فيها على وجه
الحال ولذلك سميت الاولى شرطية والثانية حالية وقد اشتهر أن الاول ما ليس خروفاً من تراخي
ولا في قوتها ما والى الثانية ما طرفاها من ردان أو في قوتها كما كقولنا زيد قائم بما قد
زيد ليس بقائم لانه في قوة هذا انقضض هذا واعترض بأن الاولى في قوة المفردين لا في ما اذا كانت
متصلة تكون في قوة أن يقال هذا معلوم لا اذا كانت متصلة تكون في قوة ان يقال هذا
مما ندله وأجيب عن ذلك بما لا ينهص فالاولى حذف ذلك اللفظ على ما تقدم كما يعينه
كلام الملو في كبره (قوله والثاني) أي ما قال والثاني ولم يقل والثانية مع أن عبارة عن الحلية
نظرا لكونها قسما وسياق الكلام على الاول في قوله وان على التعليق الخ (قوله كافة شخصية)
ليس المراد بكافة هنا ما دخل عليه السور الكلي كما هو المصطلح عليه بل ما كان موضوعها
كليا بقطع النظر عن السور كما يرشد لذلك مقابلة الشخصية التي هي ما كان موضوعها

أزايما هو الله عالم بالضرورة أو غير أزلي كمثل الحشى واصطلم ابن سينا على أنها في أطلقت انصرفت للضرورة فأريد غيرها
 قيد بدوام ذات الموضوع (قوله والمشرطة العامة) النسبة بينهما وبين ما قبلها وما بعدها العموم والخصوص المطلق أما
 وجه كونها أعم من التي قبلها وهي الضرورية المطلقة لأن كل دائم بحسب الذات دائم بحسب الوصف ولا يمكن أن يكون
 مقارنة الوصف للذات وأما وجه كونها أعم من الخاصة فلا نه يحكم فيها بثبوت الوصف ولم يتعرض لدوامه بحسب الذات
 ولعدم دوامه فهي تحت كل الأمرين والخاصة تعرض فيها للدوام وبين الضرورية المطلقة والمشرطة الخاصة تباين
 لأن الأولى حكم فيها بالدوام بحسب الذات والثانية عدمه وكل قضية ٥٩ فيها لادائما أو لا بالضرورة فهي

مباشرة للضرورة المطلقة
 أي يوصى وبقيّة النسب
 تطلب مدة المطولات (قوله)
 مثالها موجبة كل كاتب
 الخ) قد حكم في هذا المثال
 بضرورة ثبوت تحرك الأصابع
 للموضوع مدة دوام وصفه
 وهو الكتابة إذ تحرك
 الأصابع لذات الكاتب
 من غير اعتبار وصفه ليس
 ضروري الثبوت لها (قوله)
 وسالبة لاشئ الخ) قد حكم
 في هذا المثال بضرورة سلب
 سكون الأصابع عن
 الموضوع مدة دوام وصفه
 وهو الكتابة إذ سلب سكون
 الأصابع عن ذات الكاتب
 من غير اعتبار وصفه
 ليس بضروري (قوله)
 لادائما أي ليس الوصف
 دائما بدوام ذات الموضوع
 (قوله كما علم مما مر)
 أي قيدت بما يرفع احتمال
 دوام الوصف للذات بخلاف
 العامة فأنها تحتل

الاطلاق عن التقييد بوصف أو وقت مثالها موجبة كل إنسان حيوان بالضرورة وسالبة
 لاشئ من الإنسان يجبر بالضرورة وانما سميت ضرورية لأن كيفية نسبتها لضرورة ومطلقة
 لاطلاقها عن التقييد بوصف أو وقت وهي بسيطة كما يعلم مما يأتي والمشرطة العامة
 وهي التي حكم فيها بالضرورة النسبة بشرط دوام وصف الموضوع مثالها موجبة كل كاتب
 متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتباً وسالبة لاشئ من الكاتب بساكن الأصابع
 بالضرورة مادام كاتباً وانما سميت مشروطة لما فيها من اشتراط دوام وصف الموضوع وعامة
 لأنها أعم من المشرطة الخاصة فأنها لم تقيّد بما ينفي احتمال دوام الوصف وهو قولنا لادائما
 وهي بسيطة كالتي قبلها والمشرطة الخاصة وهي المشرطة العامة لكن مع زيادة قيد
 لادائما مثالها موجبة كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتباً لادائما وسالبة
 لاشئ من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة مادام كاتباً لادائما وانما سميت مشروطة
 لما مر وخاصة لأنها أخص من المشرطة العامة كما علم مما مر وهي مركبة إن كانت موجبة
 من مشروطة عامة موجبة وهي المصدر أعني قولك مثلاً كل كاتب متحرك الأصابع
 بالضرورة مادام كاتباً فمطلقة عامة سالبة وهي المجزأ أعني قولك لادائما فإنه في قوة أن يقال لاشئ
 من الكاتب بمتحرك الأصابع بالاطلاق العام أي بالفعل لأن إيجاب المحمول للموضوع
 إذا لم يكن دائماً كان السلب متحققاً في الجملة وهذا هو معنى المطلقة العامة السالبة وإن كانت
 سالبة من مشروطة عامة سالبة وهي المصدر أعني قولك مثلاً لاشئ من الكاتب بساكن
 الأصابع بالضرورة مادام كاتباً فمطلقة عامة موجبة وهي المجزأ أعني قولك لادائما لأنه في
 قوة أن يقال كل كاتب ساكن الأصابع بالاطلاق العام لأن سلب المحمول عن الموضوع إذا لم
 يكن دائماً كان الإيجاب متحققاً في الجملة وهذا هو معنى المطلقة العامة الموجبة والوقعية
 المطلقة وهي التي حكم فيها بالضرورة النسبة في وقت معين مثالها موجبة كل إنسان متحرك
 الأصابع بالضرورة وقت الكتابة وسالبة لاشئ من الإنسان بساكن الأصابع بالضرورة
 وقت الكتابة وانما سميت وقعية للتقييد فيها بالوقت ومطلقة لاطلاقها عن التقييد بقولنا
 لادائما وهي بسيطة كما سبقت والوقعية غير المطلقة وهي الوقعية المطلقة لكن مع زيادة قيد
 لادائما مثالها موجبة كل إنسان متحرك الأصابع بالضرورة وقت الكتابة لادائما وسالبة

الدوام وعدمه (قوله وهي مركبة إن كانت موجبة الخ) من هذا تبيين أن الاعتبار في إيجاب القضية مركبة وسلبها
 بإيجاب جزئها الأول وسلبه فإن كان موجباً كانت القضية موجبة وإن كان سالباً كانت سالبة وإن الجزء الثاني يخالف الأول
 في الإيجاب والسلب موافق في السلبية والجزئية ٥٨ مبان (قوله فمطلقة عامة الخ) هي الأولى من المطلقات الثلاثة الآتية
 (قوله فإنه في قوة أن يقال لاشئ من الكاتب الخ) هذه القضية سالبة كلية مطلقة لأن سلب الحكم عن جميع أفراد الكاتب
 حاصل بالفعل في بعض الأوقات لا كلها لأنه الحق

لاشئ من الانسان بسا كن الاصابع بالضرورة وقت الكتابة لادائما وانما سميت وقتية لما مر
 وغير مطلقة لانها مقيدة بقولنا لادائما وهي مركبة ان كانت موجبة من وقتية مطلقة موجبة
 وهي الصدر أعني قولك مثلا كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة فطلقة عامة
 سالبة وهي العجز أعني قولك لادائما لانه في قوة أن يقال لاشئ من الانسان متحرك الاصابع
 بالاطلاق العام لما مر من أن ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن دائما كان السلب متحققا
 في الجملة وهذا هو معنى المطلقة العامة السالبة وان كانت سالبة من وقتية مطلقة سالبة وهي
 الصدر أعني قولك مثلا لاشئ من الانسان بسا كن الاصابع بالضرورة وقت الكتابة فطلقة
 عامة موجبة وهي العجز أعني قولك لادائما لانه في قوة أن يقال كل انسان سا كن الاصابع
 بالاطلاق العام لما مر من أن سلب المحمول عن الموضوع اذا لم يكن دائما كان الايجاب متحققا
 في الجملة وهذا هو معنى المطلقة العامة الموجبة والمنشرة المطلقة وهي التي حكم فيها بالضرورة
 النسبة في وقت غير معين مثالها موجبة كل انسان متنفس بالضرورة وقتا ما وسالبة لاشئ من
 الانسان بمتنفس بالضرورة وقتا ما وانما سميت منتشرة لا تتشاور وقتا ومطلقة لا تطلقها عن
 التقييد بقولنا لادائما وهي بسيطة كما يعلم مما يأتي والمتشعبة غير المطلقة وهي المنتشرة
 المطلقة لكن مع زيادة قيد لادائما مثالها موجبة كل انسان متنفس بالضرورة وقتا ما لادائما
 وسالبة لاشئ من الانسان بمتنفس بالضرورة وقتا ما لادائما وانما سميت منتشرة لما مر وغير
 مطلقة لانها مقيدة بقولنا لادائما وهي مركبة ان كانت موجبة من منتشرة مطلقة موجبة
 وهي الصدر أعني قولك مثلا كل انسان متنفس بالضرورة وقتا ما فطلقة عامة سالبة وهي العجز
 أعني قولك لادائما لانه في قوة أن يقال لاشئ من الانسان بمتنفس بالاطلاق العام لما مر وان
 كانت سالبة من منتشرة مطلقة سالبة وهي الصدر أعني قولك مثلا لاشئ من الانسان بمتنفس
 بالضرورة وقتا ما فطلقة عامة موجبة وهي العجز لانه في قوة أن يقال كل انسان متنفس
 بالاطلاق العام لما تقدم والدوام الثلاث وهي الدائمة المطلقة وهي التي حكم فيها بدوام النسبة
 مع الاطلاق عن التقييد بوصف أو نحوه مثالها موجبة كل انسان حيوان دائما وسالبة
 لاشئ من الانسان بحجر دائما وانما سميت دائمة لان كيفية نسبتها للدوام ومطلقة لا تطلقها عن
 التقييد بوصف أو نحوه وهي بسيطة كما يعلم مما يأتي والعرفية العامة وهي التي حكم فيها بدوام
 النسبة بشرط دوام وصف الموضوع مثالها موجبة كل كاتب متحرك الاصابع دائما مادام
 كاتب وسالبة لاشئ من الكاتب بسا كن الاصابع دائما مادام كاتب وانما سميت عرفية
 لانها مقيدة فيها بدوام الوصف من العرف ولولم يصرح به وعامة لانها أعم من العرفية
 الخاصة فانما لم تقيد بما يتقيد احتمال الدوام وهو قولنا لادائما كما تقدم نظيره وهي بسيطة كالتي
 قبلها والعرفية الخاصة وهي العرفية العامة لكن مع زيادة قيد لادائما مثالها موجبة كل
 كاتب متحرك الاصابع دائما مادام كاتب لادائما وسالبة لاشئ من الكاتب بسا كن الاصابع
 دائما مادام كاتب لادائما وانما سميت عرفية لما مر وخاصة لانها أخص من العرفية العامة كما علم
 مما مر وهي مركبة ان كانت موجبة من عرفية عامة موجبة وهي الصدر أعني قولك مثلا
 كل كاتب متحرك الاصابع دائما مادام كاتب فطلقة عامة سالبة وهي العجز أعني قولك لادائما

(قوله كل انسان متنفس
 بالضرورة وقتا ما) قد حكم
 في هذا المثال بالضرورة
 ثبوت التنفس للانسان
 في وقت غير معين وقوله
 لاشئ من الانسان الخ قد
 حكم في هذا المثال بالضرورة
 سلب التنفس عن الانسان
 في وقت غير معين ولا تضاف
 بينهما كما هو ظاهر اذ كل
 في وقت غير وقت الآخر
 الا ان وقتا ما غير معين
 (قوله والدوام الثلاث)
 وجه كونها ثلاثة ان عامة
 الدوام اما الذات أو الوصف
 وعلى الثاني اما مقيد بما
 يتقيد احتمال دوام الوصف
 أولا

(قوله والممكنان) وجه كونهما اثنين ان سلب الضرورة اعم من الطرف
بها تصديق بالضرورة بل وبغيرها بيان ذلك كما قاله اليوسى

لانه في قوة ان يقال لاشئ من الكاتب بتحرك الاصابع بالاطلاق العام لما هو وان كانت سالبة
من عرفة عامة سالبة وهي الصدر أعني قولك مثلاً لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع دائماً
مادام كاتباً مطلقاً عامة موجبة وهي العجز أعني قولك لاداعماً لانه في قوة ان يقال كل كاتب
ساكن الاصابع بالاطلاق العام لما هو والممكنان وهما الممكنة العامة وهي التي حكم فيها
بسلب الضرورة عن الطرف المخالف مثالها موجبة كل انسان حيوان بالامكان العام وسالبة
لاشئ من الانسان بجبر بالامكان العام وانما سميت ممكنة لان كيفية نسبتها بالامكان وعامة
لانها أعم من الممكنة الخاصة فانها كما تصديق بها تصديق بالضرورة وهي بسيطة كما سياتي
والممكنة الخاصة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرفين أعني الموافق والمخالف
مثالها موجبة كل انسان كاتب بالامكان الخاص وسالبة لاشئ من الانسان بكاتب بالامكان
الخاص وانما سميت ممكنة لما هو وخاصة لانها أخص من الممكنة العامة كما علم مما تقدمت وهي
مركبة سواء كانت موجبة أو سالبة من ممكنتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة لان
قولك مثلاً كل انسان كاتب بالامكان الخاص في قوة ان يقال كل انسان كاتب بالامكان العام
وان يقال لاشئ من الانسان بكاتب بالامكان العام وكذا يقال في مثال السالبة وبذلك تعلم أنه
ليس المراد أنها مركبة لفظاً بل المراد أنها في قوة قضيتين والمطلقات الثلاث وهي المطلقة
العامة وهي التي حكم فيها باطلاق النسبة أي كونها حاصلة بالفعل مثالها موجبة كل انسان
متنفس بالاطلاق وسالبة لاشئ من الانسان بمتنفس بالاطلاق وانما سميت مطلقة لان صفة
نسبتها بالاطلاق وعامة لانها أعم من الوجوديتين المذكورتين بعد فاهم تقييد بنفي الدوام
أو الضرورة بخلافهما وهي بسيطة كما يعلم مما يأتي والوجودية اللادائمة وهي المطلقة العامة
أكبر مع زيادة قيد لاداعماً مثالها موجبة كل انسان متنفس بالاطلاق لاداعماً وسالبة لاشئ
من الانسان بمتنفس بالاطلاق لاداعماً وانما سميت وجودية لوجود نسبتها بالفعل واللدائمة
لانها مقيدة بقولنا لاداعماً وهي مركبة ان كانت موجبة من مطلقة عامة موجبة وهي الصدر
أعني قولك مثلاً كل انسان متنفس بالاطلاق فطلقة عامة سالبة وهي العجز أعني قولك لاداعماً
لانه في قوة ان يقال لاشئ من الانسان بمتنفس بالاطلاق العام لما سبق وان كانت سالبة من
مطلقة عامة سالبة وهي الصدر أعني قولك مثلاً لاشئ من الانسان بمتنفس بالاطلاق فطلقة
عامة موجبة وهي العجز أعني قولك لاداعماً لانه في قوة ان يقال كل انسان متنفس بالاطلاق
العام لما هو والوجودية اللازمة وهي المطلقة العامة لكن مع زيادة قيد اللازمة مثالها
موجبة كل انسان متنفس بالاطلاق لا بالضرورة وسالبة لاشئ من الانسان بمتنفس بالاطلاق
لا بالضرورة وانما سميت وجودية لما هو واللازمة مقيدة بقولنا لا بالضرورة وهي
مركبة ان كانت موجبة من مطلقة عامة موجبة وهي الصدر أعني قولك مثلاً كل انسان
متنفس بالاطلاق فمكنة عامة سالبة وهي العجز أعني قولك لا بالضرورة لانه في قوة ان يقال

حكمة الوجودية من باب
يكون حاصله بالفعل
ضروريا ولاداعماً نحو كل
انسان قائم أو غير حاصل
أصلاً نحو كل ذلك ساكن
بالامكان العام فالممكنة
العامة أعم من الضروريات
والدوام والمطلقات اه
(قوله كل انسان كاتب
بالامكان الخاص الخ)
يعني ان ثبوت الكتابة
وانتفاءها عنه ليسا
بضروريين ولا فرق في المعنى
بين الموجبة والسالبة بل
في اللفظ لانه ان عبر بعبارة
إيجابية كانت موجبة والا
كانت سالبة (قوله والمطلقات
اثلاث) وجه كونها ثلاثة
ان الحصول بالفعل اعم ان
يقيد بنفي الدوام وينفي
الضرورة أو لا يقيد بواحد
من التقييد (قوله أي كونها
حاصلة بالفعل) قد يقال ان
الحصول بالفعل ليس معناه
الاقوع النسبة الذي هو
مفهوم الحكم وهو بهذا المعنى
ليس من الموجهات ويجاب
بأن فعليته أمر زائد على
النسبة اذ النسبة في
ذاتها تكون فعلية

وامكانية فاذا قيدت بالفعل كانت موجهة فاذا قلت الانسان حيوان فعناه ان الحيوان صادق على ذات الانسان أعم
من أن يكون ذلك الصديق بالفعل أو بالامكان وكل من الفعل والامكان أمر زائد على الحكم ولذا كان كل منهما موجهة وان كان
المقارن هو الفعل عند الاطلاق اعم اليوسى

من الإنسان بمنتهى بالامكان العام لما علمت من أن الامكان العام هو سلب الضرورة عن
الطرف المخالف وان كانت سالبة من مطلقة عامة سالبة وهي الصدر أعني قولك مثلاً لا شيء من
الإنسان بمنتهى بالاطلاق فممكنة عامة، وجبته وهي الجزأ أعني قولك لا بالضرورة لأنه في قوة
أن يقال كل إنسان متنفس بالامكان العام لما ذكره هذه المذاهب كوراث جله الخمسة عشر
وبعضهم نقص عنها وبعضهم زاد عليها حتى قال بعضهم إنها لا تنحصر في عدد وعلم مما تدر رانها
تنقسم الى مركبة وبسيطة فالمركبة ما كان فيها زيادة لادائماً ولا ضرورة أو كان فيها الامكان
الخاص والبسيطة ما عدا ذلك وقد أشار بعضهم لذلك بقوله

وما حوى من التضايا لا كذا * أو خاص امكان مركباً خذا

وما خلا عن دين فالبسبب * قاع لمن ألف بانسبب

والكلام على الموجهات كثير وقد أفردت بالتأليف وفي هذا القدر كتابه (قوله الموضوع)
خبر عن الاول وانما سمى بذلك لأنه يتخيل أنه كشيء وضع ليحصل عليه غيره كما قاله ابن يعقوب
والسمي بذلك الاول في الرتبة وان ذكر آخر كما أن المسمى بالمحمول الآخر في الرتبة وان ذكر
أولاً وانما كان الموضوع أولاً في الرتبة والمحمول آخر فيها لان الموضوع محكوم عليه بالمحمول
والمحمول به وصف للمحكم عليه في المعنى والموصوف سابق على صفته واهـ اذا جعل لصفة
رتبة المبتدأ المتقدم ورتبة الخبر التأخر وانما جعل رتبة الفاعل التأخر عن الفعل مع أنه
موصوف في المعنى لا مراقظي وهو أن الفعل عامل فيه ورتبة العامل المتقدم على معموله
فلتأمل (قوله في الجملة) متعلق بمحذوف صفة الاول والتقدير والاول الكائن في الجملة
الموضوع (قوله والآخر) بكسر الخاء بمعنى التأخر لا بقهها بمعنى المغاير بدليل مقابلة
بالاول والمراد الآخر في الرتبة وان ذكر أولاً كما علمت وقوله المحمول خبر عن الآخر وانما سمى
بذلك لأنه يتخيل أنه كشيء جعل على غيره كما يؤخذ من عبارة ابن يعقوب (قوله بالسوية) أي حال
كونه ماملاً بتسوية بالسوية بمعنى الاستواء في الذكر بحيث لا يذ كر أحدهما دون الآخر (قوله
وان على التعليق الخ) أي وان حكم فيها حكماً كائناً على وجه التعليق لا على وجه الحمل فاهـ
الخوعلى هذا التقرير فعلى باقية على بابها ويحتمل وهو الذي اقتصر عليه الشيخ المولى وتبعه
غيره أم بمعنى الباء والمعنى وان حكم فيها بالتعليق فاهـ الخ فان قيل لا يخفى أن التعليق توقيف
شيء على شيء آخر وهذا خاص بالشرطية المتصلة مع أن المصنف يقسم الشرطية الى شرطية
متصلة والى شرطية منفصلة أجيب بأن المراد بالتعليق في كلامه الربط بين الجزأين ولو على
وجه العناد وان المراد ما يشمل التعليق صريحاً كما في المتصلة أو استلزاماً كما في المنفصلة
لانما استلزم توقف ثبوت أحدهما على اتقاء الآخر أو توقف اتقاء أحدهما على ثبوت
الآخر كما أنه قيل ان اتنى هذا ثبت هذا وان ثبت هذا اتنى هذا فليتأمل (قوله وتنقسم
الخ) قسمها المصنف الى متصلة ومنفصلة وكل منهما ينقسم الى مخصوصة وكلية وجزئية
ومعهلة فالاولى ما حكم فيها على وضع معين من الاوضاع الممكنة أي حال معين من الاحوال
الممكنة مثالها متصلة فانه ان جئتني الآن كرمك ومنفصلة فانه يجوز يدا لا ان اما كاتب
أو غير كاتب والثانية ما ذكر فيه ما يدل على تعميم جميع الاوضاع مثالها متصلة كلما كانت

الشرطية وتنقسم

بعضهم زاد عليها

فمن أن يقال ان

مطلقة وتقسمة وهي

فيها بالنسبة بالفعل

من ومطلقة منتشرة

حكم في بالنسبة

بالفعل في وقت غير معين

وغير ذلك كما لا يخفى (قوله

لأنه يتخيل الخ) سببه ان

الموضوع أصله أن يكون

ذاتاً والمحمول أصله أن

يكون وصفاً والذات أحق

بأن تكون حاملة والوصف

أحق بأن يكون محمولا (قوله

الربط بين الجزأين ولو على

وجه العناد) أي سواء كان

على وجه التوقف والترتب

أو على وجه التناهي والمراد

ربط مخصوص يشمل

القسمين لا مطلق وربط

يشملهما وغيرهما والالم

يحصل التمييز عن الجملة ولم

يكن فائدة لقوله على التعليق

(قوله الى مخصوصة وكاية)

ظاهر هذا ان الكلية

والجزئية والاهمال لا تجري

في مخصوصة وهو طريقة

وهناك طريقة أخرى مشي

عليها السفوسى تجعل هذه

الاقسام الثلاثة في الخصوصية

المضاف وما نعتها هي ما حكم فيه بالتساوي بين الجزأين صدقا وكذبا بان كانت من
ونقيضه أو المساوي لنقيضه نحو ما تقدم (قوله وهو الحقيقي) أي لان التساوي فيه انتم صدق
الاخرين فانه فيه من جاتي الصدق والكذب بخلافه فيهما وقوله الاخص أي من مانع الجمع
ومن مانع الخلق فالنسبة بين مانعها ومادة الجمع العموم والخصوص باطلاق لاجتماعهما
في المركبة من الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه وانفراد مادة الجمع في المركبة من الشيء
والاخص من نقيضه وكذلك النسبة بين مانعها ومادة الخلق لاجتماعها في المركبة من
الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه وانفراد مادة الخلق في المركبة من الشيء والاعم من نقيضه
وأما النسبة بين مادة الجمع ومادة الخلق فالعموم والخصوص من وجه لاجتماعهما في
المركبة من الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه وانفراد مادة الجمع في المركبة من الشيء
والاخص من نقيضه وانفراد مادة الخلق في المركبة من الشيء والاعم من نقيضه هذا كله على
القول الاول في كل من مادة الجمع ومادة الخلق وأما على القول الثاني في ذلك فالنسبة في ذلك
كله التباين فليستأمل

* (فصل في التناقض) * أي في تعريفه وأحكامه وقد أشار للاول بالبيت الاول والثاني بما
بعده ومعنى التناقض لغة اثبات الشيء ورفع ما صدق عليه من المصنف (قوله تناقض)
مبتدأ والمسوغ ارادة الجففس أو وقوعه في معرض التناقض بل لا في كذا كره المصنف وقوله
خلاف القضيتين الخ الخلف اسم مصدر بمعنى الاختلاف وهو جنس دخل فيه جميع
الاختلافات وخرج اضافته الى القه بمتين خف غيره ما من المركبات الانشائية كقوله لا نقه
أو المركبات الاضافية ~~في~~ غلام زيد لا غلام زيد والمفردات كزيد لا زيدومة قضى ذلك ان
اختلاف المفردات لا يسمى تناقضا في اصطلاح المفاطفة وهو ما صرح به الملهي في كبره
اكن في كلام بعضهم ما يقيد له أنه يسمى بذلك في اصطلاحهم وعلمه فخصه ببعض المصنف
القضيتين بالذكر لكون القضايا هي المقودلة لهم بالاصالة لا بالاحتراز عن المفردتين وخرج
بقوله في كيف خلاف القضيتين في غيره من موضوع أو محمول أو عدول وتخصه بل أو غير
ذلك قالوا كفاي قولك زيد قائم عمرو قائم والثاني كفاي قولك زيد قائم زيد كاتب والثالث
كفاي قولك زيد هو قائم زيد هو لا قائم والرابع كفاي قولك زيد قائم الان زيد قائم أمس وكفاي
قولك زيد جالس في الدار زيد جالس في المسجد الى غير ذلك واعترض على المصنف ان هذا
التعريف غير مانع لصدقه بخلاف القضيتين في الكيف مع جواز صدقه ما كذب ما كفاي
قولك زيد قائم عمرو ليس بقائم وقولك زيد قائم زيد ليس بكاتب وقولك زيد قائم الان زيد
ليس بصائم أمس الى غير ذلك ومع وجوب صدقه ما كفاي قولك بعض الحيوان انسان
بعض الحيوان ليس بانسان ومع وجوب كذبهم ما كفاي قولك كل حيوان انسان ولا شيء
من الحيوان بانسان ومع صدق احدهما وكذب الاخرى اتفاقا لا اطرادا كفاي قولك كل
انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان وقولك بعض الانسان حيوان بعض الانسان
ليس بحيوان وانما كان ذلك اتفاقا لانه غير لازم في كل كليتين أو جزئيتين اتفاقا
في الكيف وانما هو امر اتفق بخصوص المادة التي فيها المحمول أعني من الموضوع

المعكوس وان
فان بطل أحداه
كالآخر حقا
المعكوس من
يلزم من صدق
اللازم من الاول
قياس الخلف لولم يكن من
حيوانا لم يكن انسانا لكنه
انسان فهو ح وان فهذا
المطلوب لم يقم الدليل ابتداء
عليه بل على ابطال نقيضه
ينفي لازمه فلزم صدقه ومن
الثاني ما ذكره في الاشكال
الثلاثة غير الاول من ردها
للاول بالعكس ومثاله في
الثاني لا شيء من الحجر بحيوان
وكل انسان حيوان فاذا رد
الى الاول بعكس الصغرى

وهو الحقيقي الاخص فاعلم
* (فصل في التناقض) *

تناقض خلاف القضيتين في

وجعلها كبرى انتج لا شيء
من الانسان بحجر والمطلوب
عكسه وهو لازم صدقه منه
وانما قدم التناقض لانه
يجري في جميع القضايا
بخلاف العكس كما علم من
كلام المصنف (قوله ومع
وجوب صدقه ما الخ)
النقيض في هذه الامثلة

ليس جاريا على قانون النقيض اذ لم يحتج اليه الكم ولو اختلفا في اي ارجح هذه الامثلة

في حق قولك كل حيوان انسان لاشئ من الحيوان بانسان وفي حق قولك بعض
الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان واجب بان جميع ذلك خرج بقوله وصدق واحد
مرفق فانه وان كان محملاً للاستئناف جعله حالاً أولى فيكون قيداً في التعريف فتأمل (قوله
في كيف) أي في الايجاب والسلب وكذا في الحكم أعني الكلية والجزئية ان كانت القضية
الاصلية مسورة كما سبذ كره المصنف بقوله وان تكن محصورة بالسور والخ وانما اقتصر على
ذكر الكيف هنا لاطراد في جميع القضايا حتى الشخصية والمهمة بخلاف الحكم كما هو ظاهر
(قوله وصدق واحد) أي وكذب الاخر في كلامه اكتفاء وكان مقتضى الظاهر ان يقول
وصدق واحدة لكنه نظر الى كون القضيتين بمعنى القولين وقوله امر قني أي تبسح وذلك كتابة
عن كونه مطرداً ولا يكون كذلك الا عند ثبوت الوحدات المشهورة وهي وحدة الموضوع
ووحدة المحمول ووحدة الزمان ووحدة المكان ووحدة الاضافة ووحدة الشرط ووحدة
القوة والفعل ووحدة الكل والجزء الى غير ذلك ألا ترى انه ليس كذلك في حق قولنا زيد
قام عمر وليس بقاتم وقولنا زيد قائم زيد ليس بقاتم وقولنا زيد صائم اليوم زيد ليس بصائم أمس
وقولنا زيد جالس في المسجد زيد ليس بجالس في السوق وقولنا زيد أب لعمر وزيد ليس بأب لبكر
وقولنا الز كاه واجبة في مال الصبي اذا بلغ نصيباً الز كاه ليست بواجبة في مال الصبي اذا لم يبلغ
نصيباً وقولنا الخمر في الدن مسكر بالقوة الخمر في الدن ليس بمسكر بالفعل وقولنا الزنجي اسود
أي جزؤه الزنجي ليس بأسود أي كاه وقولنا زيد كاتب بالقلم الحديد زيد ليس بكاتب بعير القلم
الحديد وبذلك علم أن قول المصنف وصدق واحد الخ مغن عن اشتراط الوحدات المذكورة
فليتأمل (قوله فان تكن الخ) القاء اما تفرعية أو فصحية والضمير يرجع للقضية من حيث
هي وقوله فتمتضمها مبتدأ وقوله أن تـ له خبر واحترز بقوله بالكيف عن نقضها بالجهة فإن له
احكاماً مذكورة في المطولات ويحتمل أن قوله بالكيف هو الخبر وقوله أن تبسح له بدل منه على
حد البدل في حق نقضه زيد علمه ومقتضى كلام المصنف أن نقض الشخصية شخصية مخالفة
لها في الكيف ونقض المهمة مهمة كذلك وهو عند غير المصنف مسلم في الاولى دون
الثانية لان نقض المهمة عند غير المصنف انما هو كلية بخالفة في الكيف لكونها في قوة
الجزئية فنقض المهمة نحو الانسان حيوان سالبة كلية نحو لاشئ من الانسان
بحيوان ونقض المهمة السالبة نحو الانسان ليس بحيوان موجبة كلية نحو كل انسان
حيوان * واعلم أن جميع ما ذكره المصنف لا يختص بالحليسة بل يجري في الشرطية قتال
التناقض في الخصوصية ان تقول ان جئتني الا أنا كرمك ليس ان جئتني الا أنا كرمك
وفي المهمة أن تقول ان كان هذا انساناً فهو حيوان ليس ان كان هذا انساناً فهو حيوان
وعلى هذا القياس (قوله وان تكن محصورة بالسور الخ) أي سواء كانت كلية أو جزئية
وسواء كانت موجبة أو سالبة فدخل في كلامه جميع القضايا فليتأمل (قوله فانه نقض بضد
سورها المذكور) لا يعني علمك ان سور الايجاب الكلي ضده سور السلب الجزئي وبالعكس
وسور الايجاب الجزئي ضده سور السلب الكلي وبالعكس (قوله فان تكن موجبة الخ)
القاء اما تفرعية أو فصحية مثل مامر (قوله نقضها سالبة جزئية) أي وبالعكس ففي كلام

نقضها بالكيف ان تبسح
ان تكن محصورة بالسور
بضد سورها المذكور
ان موجبة كاه
نقضها سالبة جزئية

قوله بدليل يخلفه الخ في كل
من نقض هذين المثالين
نظر اذ نقض الموجبة
الكلية سالبة جزئية ونقض
الموجبة الجزئية سالبة
كلية كما يعلم من كلام المصنف
كذا قبل وهو لا معنى له اذ
المقصود ان تعريف التناقض
بما ذكره المصنف يشمل امورا
ليست ٣ وهذا صحيح لا اشتباه
فيه تأمل (قوله خرج بقوله
وصدق واحد امر قني) أي
لانه لا يكون كذلك الا عند
ثبوت الوحدات وعند
الاختلاف في الحكم فتدبر
(قوله جعله حالاً أولى) بل
متعين (قوله الى غير ذلك)
أي كوحدة الآلة ووحدة
العلة ووحدة المقول
ووحدة الحال ووحدة التمييز
(قوله ان تبسح خبر) وقوله
بالكيف أي بحسبه متعلق
بنقض (قوله وفي المهمة)
انظر هل الخلاف جار في
ذلك بين المصنف وغيره
قياساً على ما تقدم

٣ قوله ليست هكذا في الاصل الذي يابى يابون خبر ليس ولعل الاصل ليست من المعرف أو نحو ذلك المصنف

المصنف اكتفاء العلم بذلك مما ذكره وانما لم يكن تقييد الموجبة الكلية سالبة كلية لانه لو كان كذلك لجاز كذبهم ما معا كما في قولك كل حيوان انسان لاشئ من الحيوان بانسان والتقيضان لا يكذبان معا كما علم مما مر (قوله وان تكن سالبة كلية تقييدها الخ) أي وبالعكس ففي كلامه اكتفاء لما تقدم وانما لم يكن تقييد السالبة الكلية موجبة كلية لانه لو كان كذلك لجاز كذبهم ما معا كما مر

 وان تكن سالبة كلية
 تقييدها موجبة جزئية
 * (فصل في العكس
 المستوي) *
 العكس قلب جزأى القضية

(قوله كما في قولك في عكس
 كل انسان حيوان الخ) أي
 فعكس الموجبة الكلية
 موجبة كلية بخلافه على
 العكس المستوي فانها
 تنعكس موجبة جزئية
 كما صرح به المصنف وكذلك
 بخلافه على العكس المخالف
 فان الكلية الموجبة تنعكس
 كلية سالبة (قوله على ان
 المصنف سيصرح بذلك في
 قوله الخ) أي فاستعني عن
 اقتيدها بما يأتي اذ صبان
 قال العطار هذا لا يتم فان
 التعاريف مستقلة فاعلم
 برأسها والاصل ان تذكر
 فيها القيود ولا يجعل ما يدكر
 في كلام اجنبي عن التعريف
 دليلا لقيدها فيها مأمرا

* (فصل في العكس المستوي) * أي في تعريفه وأحكامه * واعلم ان العكس لغة مطلق
 التبديل والقلب بأن يجعل السابق لاحقا واللاحق سابقا واصطلاحا يطلق باطلاقين أحدهما
 اطلاقه على القضية التي وقع التحويل اليها وثانيها اطلاقه على المسمى المصدرى وعلى كل
 من الاطلاقين فهو ثلاثة أقسام * الاول عكس مستوي ويقال له عكس مستقيم لانه سواء
 طرفيه واستقامتهما بسبب سلامة كل منهما من التبديل بالقيض وهذا هو الذي اقتصر
 عليه المصنف ويعرف على الاطلاق الاول بأنه القضية التي تركبت بتبديل كل من طرفي
 القضية بالآخر وعلى الاطلاق الثاني بأنه قلب جزأى القضية الى آخر ما ذكره المصنف * الثاني
 عكس تقييد موافق لموافقه لاصوله في الكيف ويعرف على الاطلاق الاول بأنه القضية
 التي تركبت بتبديل كل من طرفي القضية بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيفية وعلى
 الاطلاق الثاني بأنه تبدل كل من طرفي القضية بنقيض الآخر مع القيد المذكور وكما في
 قوائمه في عكس كل انسان حيوان كل مالا حيوان لانسان * الثالث عكس تقييد مخالف
 لمخالفته لاصوله في الكيف ويعرف على الاطلاق الاول بأنه القضية التي تركبت بتبديل
 الطرف الاول من القضية بنقيض الثاني منها وتبدل الثاني بعين الاول مع بقاء الصدق
 دون الكيف وعلى الاطلاق الثاني بأنه تبدل الطرف الاول من القضية بنقيض الثاني الخ
 كما في قولك في عكس المثال المذكور لاشئ مما لا حيوان بانسان وانما اقتصر المصنف على
 الاول لانه أكثر دورا من غيره فافهم (قوله العكس) أي المستوي بدليل الترجمة ولانه
 لمصر في اليه لفظ عند الاطلاق ومن هذا يعلم ان تقييد المصنف بذلك في الترجمة للايهام
 وقوله قلب جزأى القضية الخ هو أولى من قول بعضهم ان يصير الموضوع محجولا ومحجول
 موضوعا لشموله لكل من الجملة والشرطية المتصلة نعم يرد عليه انه يشمل لشرطية المتفصلة
 مع انه لا عكس لها لعدم الترتيب لطبيعي بين جزأيه فكان عليه ان يقيد القضية بكونها ذات
 ترتيب طبيعي ويحاجب بأن قوله قلب جزأى القضية مغن عن ذلك القيد لانه يقتضي ان كلا
 منهما له موضع طبيعي على أن المصنف سيصرح بذلك في قوله والعكس في مرتب بالطبع الخ
 ولا يخفى أنه يخرج بضامة القلب الى الجزأين كل من عكس التقييد الموافق وعكس التقييد
 المخالف لانه ليس قلب الجزأين بل الاول قلب تقييدهما والثاني قلب أحدهما ونقيض الآخر
 كما علم مما مر وبإضافة الجزأين الى القضية قلب جزأى غيرها كالركب الاصافي كان
 تقول في عكس صارب غلام غلام ضارب وقوله مع بقاء الصدق ما دام يبق الصدق كأن
 تقول في عكس كل انسان حيوان كل حيوان انسان ويقولوه والكيفية ما اذا لم يبق الكيفية
 كأن تقول في عكس بعض الانسان حيوان ليس بعض الحيوان بانسان ويقولوه والصدق

(قوله في حقوقك قام زيد) أي من كل تركيب كان المحكوم به فعلا متقدما والمحكوم عليه فاعلام مؤخر وتظهر تركيب الفعل وثانيه (قوله أجب بأن هذا ليس تعريفا الخ) يتأنيه ما صرح به الملوي نفسه في غيره وضع بأنه تعريف أه صبان (قوله فإذ كرم من تدقيقات المناطق) قال العطار أقول لا خلاف في أن التعريف إنما هو للماهية والاستثناء إنما هو من الافراد وأيضا الانخراج لبعض الافراد من الحكم السابق والتعاريف لا حكم فيها باتفاق والتعاريف التي يستعملها غير المناطق لم تخرج عن كونها الماهية لذلك ان اقررت بلان كل تلصوا عن كونها تعاريف الى أنما ضوابط للمناقاة بين لفظة كل لكونهم الافراد والتعاريف لكونها ٦٨ للماهية ومساهمة غير المناطق في التعاريف مسألة الا أنهم لم يحصل

بالاستثناء للمناقاة التي قلنا ما فات تحقيق أنه لا يصح منه الاستثناء الا ان خرج عن كونه تعريفا الى كونه ضابطا مثالا وعلى تسامح التسامح فيه بالاستثناء فلا يحسن ذلك من المصنف مع بقاء الصدق والكيفية والحكم الا الموجب الكلية فموضوعها الموجب الجزئية لانه الآن انما يكلم بامطلاح المناطق وكيف يوافق الانسان في فن ولا يلتزم ما التزمه أربابه فالاشكال ما زال باقيا أه وقد يقال نسيته للمناطق لا نهم الباحثون عن ذلك وان وافقهم غيرهم والتعاريف فيها أحكام ضمنية والاستثناء باعتبارها كما قال وهذا البحث لما كان خفيا وان كان واقعيا عند الجميع لم

ما ذالم يبق الحكم الا فيما استثناء المصنف كأن تقول في عكس بعض الانسان حيوان الحيوان انسان فان قيل لا يتأتى قلب جزأى القضية في حقوقك زيد قام لان الفعل لا يصح جعله موضوعا أجب بأنه وان لم يصح جعله بذاته موضوعا يصح ل في محله ما يصح أن يكون موضوعا كبعض القائم أو بعض من قام ويرتكب هذا في حقوقك قام زيد فيقال بعض القائم أو بعض من قام زيد لا يقال لم يحصل قلب لجزأى القضية المذكورة حتى يسمى ذلك عكسا لاننا نقول المدار في مثل ذلك على نية المتكلم بأن ينوي ان ما كان موضوعا به يحول وبالعكس وان لم يحصل تقديم وتأخير في اللفظ فليقتأمل (قوله مع بقاء الصدق) أي على وجه اللزوم ليخرج ما لم يكن على وجه اللزوم بل على وجه الاتفاق كما في قولك في عكس كل انسان ناطق كل ناطق انسان فان بقاء الصدق في ذلك ليس على وجه اللزوم بل أمر اتفق من مساواة المحمول للموضوع بدليل تخلفه في قولك كل انسان حيوان لوعكس كانه ولم يقل المصنف مع بقاء الصدق والكذب لانه لا يلزم من كذب الاصل كذب العكس فان قولك كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو بعض الانسان حيوان وبذلك يعلم أن المراد ببقاء الصدق وجوده وان لم يكن موجودا في الاصل كما لا يخفى (قوله والكيفية) أي الايجاب أو السلب وقوله والحكم أي الكلية أو الجزئية (قوله الا الموجب الكلية) استثناء من الاخير وحذف التام من الموجبة ترخيها للضرورة فان قيل التعريف لا يدخله الاستثناء لانه للماهية لا الافراد أجب بأن هذا ليس تعريفا بل هو ضابط كما يشعر به كلام المصنف في شرحه وعلى تسامح أنه تعريف فإذ كرم من تدقيقات المناطق والمصنف لم يمتنع بذلك تقريرا وتسميلا للمبتدى أقاده الملوي في كبره (قوله فموضوعها الموجب الجزئية) هكذا في بعض النسخ وفي بعض آخر فموضوعها الموجبة الجزئية بفتح العيز وسكون الواو وإثبات التاء * (تنبيه) * علم من كلام المصنف ان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية فتقول في عكس كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان ومثلها الشخصية الموجبة ان كان محمولها كليا فتقول في عكس زيد حيوان بعض الحيوان زيد فان كان محمولها جزئيا انعكست كنهها فتقول في عكس هذا زيد هذا وعلم منه أيضا

كان واقعيا عند الجميع لم يلتفت اليه المصنف خصوصا والمصنف الذي لم يتنبه لمل هذا فإما مل (قوله تنبيه علم من كلام ان المصنف الخ) حاصر ما يقال ان القضايا ثمانية اقسام أربع موجبات ونظيرها سوالب فالاربعة الموجبات عكس كل واحدة منها عكسا مستويا جزئيا موجبة حتى الشخصية مطلقة سواء كان محمولها جزئيا أو كليا على ما قاله العطار أو الا الشخصية التي محمولها جزئي فانها تنعكس كنهها على ما قاله المحشي أو الا ما اذا كان المحمول جزئيا فإما عدا الكلية على ما ياتي عن البناني والاربعة السوالب ينعكس منها اثنتان وهما السالبة الكلية والسالبة الشخصية التي محمولها جزئي فينعكسان كنههما فان كان محمولها كليا انعكست سالبة كلية ولا ينعكس منها اثنتان وهما الجزئية السالبة والمهولة السالبة (قوله فان كان محمولها جزئيا انعكست كنهها) قال العطار الذي يظهر ان الشخصية تنعكس جزئية داعما لتعريفهم بأن الموجبات كلها تنعكس

والعكس لازم لغير ما وجد
به اجتماع الحسنيين فاقصد
ومثالها المهمة السليمة
لاسم في قوة الجزئية
والعكس في مرتب بالطبع

جزئية وأيضا المحمول
لا يكون كليا فيؤول زيد
في هذا زيد بالمسمى زيد كما
صدق في غيره هذا الموضع
وعلى هذا فيقال في عكس
هذا زيد بعض المسمى زيد
هذا اه وفي الباني على
المختصر السنوسي ان قواهم
ان الموجبات تنعكس جزئية
موجبة صحيح في الكلمة
وأما في الثلاثة الاخر
فانعكاسها الى الجزئية مقيد
بأن يكون محمولها كليا فان
كان شخصا ما نحو هذا زيد
وبعض الانسان زيد وانسان
زيد فعكسها شخصية في
الثلاثة تقول زيد هذا وزيد
بعض الانسان وزيد انسان
فيه عليه السعد اه وبه
تأمل ما في كلام المحشى تأمل
(قوله فان كان محمولها جزئيا
انعكست كمنسها) فان
قلت قد سلف أن الجزئي
لا يحمل قلت لا يحمل حل
ايجاب وما هنا ليس كذلك
اه عطار

أن السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية فتقول في عكس لاشئ من الانسان بحجر لاشئ من
الحجر بانسان ومثالها الشخصية السالبة ان كان محمولها كليا فتقول في عكس ليس زيد بحجر
لاشئ من الحجر يزيد فان كان محمولها جزئيا انعكست كمنسها فتقول في عكس ليس زيد بعمر
ليس عمرو يزيد وعلم منه أيضا أن الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية فتقول في عكس
بعض الحيوان ان انسان بعض الانسان حيوان ومثالها المهمة الموجبة فتقول في عكس
الانسان حيوان بعض الحيوان انسان ويصح أيضا عكسها كمنسها فتقول في عكس المثال
المذكور الحيوان انسان وانما الجزئية السالبة فلا عكس لها فلا تقول في بعض الحيوان
ليس بانسان بعض الانسان ليس بحيوان ومثالها المهمة السالبة فلا تقول في الحيوان ليس
بانسان بعض الانسان ليس بحيوان ولا الانسان ليس بحيوان كما تبعه على ذلك المصنف فلتأمل
(قوله والعكس لازم الخ) أل فيه لالعهد والمعهود وانما هو العكس المستوي ونخرج به عكس
المنقيض الموافق والمخالف فانه لازم لكل قضية حتى لما وجد فيه اجتماع الحسنيين وهي
السالبة الجزئية فمثال الاول أن تقول في عكس بعض الحيوان ليس بانسان بعض ما لانسان
ليس لحيوان ومثال الثاني أن تقول في عكس المثال المذكور وبعض ما لانسان حيوان
ومثل ما وجد فيه اجتماع الحسنيين المهمة السالبة وقوله لغير ما وجد الخ أي الذي هو السالبة
الجزئية وانما لم يكن لها عكس لانه لا يبقى فيه الصدق على وجه اللزوم وان كان قد بقي اتفاقا
في بعض المواد كما في قولك في بعض الانسان ليس بحجر بعض الحجر ليس بانسان فانه قد بقي
الصدق اتفاقا لخصوص المادة بدليل تخلفه في مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول
فيصدق سلب الاخص عن بعض افراد الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض افراد الاخص
فانه يصدق أن يقال بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق أن يقال بعض الانسان ليس
بحيوان كما لا يخفى (قوله به) أي فيه وذكر هنا الضمير نظر اللفظ ما واثته فيما بعد نظر المعناها
(قوله اجتماع الحسنيين) أي الجزئية والسلب فالجزئية خسة بالنظر للكلمة لانها أشرف منها
والسلب خسة بالنظر للايجاب لانه أشرف منه (قوله فاقصد) تقيم لا بيت وهو من الاقتصاد
الذي هو التوسط في الامور ومنه ولا عال من اقتصد أي افتقر (قوله ومثلها) أي مثل ما وجد
به اجتماع الحسنيين وانت الضمير نظر المعنى ما كما مر وقوله المهمة السالبة أي نحو قولك
الحيوان ليس بانسان وانما لم يكن لها عكس لانه لم يبق فيه الصدق على وجه اللزوم وان كان
قد بقي اتفاقا في بعض المواد كما في قولك في الانسان ليس بحجر الحجر ليس بانسان أو بعض الحجر
ليس بانسان فانه قد بقي الصدق اتفاقا لخصوص المادة بدليل تخلفه في مادة يكون الموضوع
فيها أعم من المحمول فيصدق سلب الاخص عن افراد الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن
افراد الاخص فانه يصدق أن يقال الحيوان ليس بانسان ولا يصدق أن يقال الانسان ليس
بحيوان أو بعض الانسان ليس بحيوان (قوله والعكس) أي بأقسامه الثلاثة كما قاله الشيخ
الملوى في كبره وان كان ظاهر سياق كلام المصنف أن المراد العكس المستوي لانه يصدده
وقوله في مرتب بالطبع أي الذي هو كل من الجملة والشرطية المتصلة وانما كان كل منهما
مرتبا بالطبع لان ترتيبه اقتضاء الطبع لكونه لو أزيل تغير المعنى اذ يتأخر الموضوع عن

المحمول في الجليسة وتأخير المقدمة عن التالي في الشرطية المتصلة يتغير المعنى ألا ترى أنك إذا قلت في عكس كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان يصير المعنى ثبوت الانسانية لبعض افراد الحيوان بعد ان كان ثبوت الحيوانية لكل انسان وانك اذا قلت في عكس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود قد يكون اذا كان النهار موجودا فالشمس طالعة يصير المعنى ثبوت لزوم طلوع الشمس لوجود النهار بعد ان كان ثبوت لزوم وجود النهار لطلوع الشمس فتأمل (قوله وايس في مرتب بالوضع) أي الذي هو الشرطية المنفصلة وانما كانت مرتبة بالوضع فقط لان ترتيبها لم يقتضه الطبع لكونه لو أزيل لم يتغير المعنى اذ تأخير المقدمة عن التالي فيها لا يتغير المعنى ألا ترى أنك اذا قلت في قولهم اما أن يكون العدد زوجا واما أن يكون فردا اما أن يكون العدد فردا واما أن يكون زوجا لم يختلف المعنى بل هو شيء واحد يدل أو لم يدل اذ المعنى على كل ثبوت العناديين هما ولذلك لم يكن الترتيب في ذلك الا بالوضع

(باب في القياس)

أء في تعريفه وأحكامه وأقسامه وما يتعلق بذلك واعلم أن القياس في اللغة تقدير شيء على مثال شيء آخر كتقدير نحو القماش على الآلة الخسبية التي هي مثال للذراع الكلي وفي اصطلاح الأصوليين حمل شيء على شيء آخر في الحكم بجامع بينهما كحمل التبيذ على الخمر في الحرمة بجامع الاسكار فيهما وفي اصطلاح المناطقة ما يعلم من كلام المصنف من أنه قول مؤلف من قضايا مستلزم بذاته قولا آخر ولا يخفى أنه يخرج بقولنا مواقف من قضايا ما ليس كذلك كالقضية الواحدة ولو كانت من الموجهات المركبة نحو زيد قائم بالاطلاق لادعاء أنها وان كانت في قوة قضيتين لا يطلق عليهما اسم القضيتين ويقولنا مستلزم الخ مالم يكن كذلك كالضروب العقيمة لانها لا تستلزم قولا آخر وانما قلنا بذاته ليخرج قياس المساواة وهو ما تركب من قضيتين متعلق بمحمول أولاهما وموضوع أخراه ما وان لم يكن من مادة المساواة نحو زيد مساو لعمرو وعمرو مساو لبكر لانه وان استلزم قولا آخر وهو زيد مساو لبكر لكن لانه بل مقدمة أجنبية وهي في المثال المذكور مساوي المساوي لشيء مساو لذلك الشيء بدليل بخلاف ذلك في نحو قولك الانسان مباين للقرس والقرس مباين للناطق فانه لا يستلزم ان الانسان مباين للناطق لانه لا يلزم صدق أن يقال مباين المباين لشيء مباين لذلك الشيء وانما قلنا قولا آخر ليخرج نحو قولك كل انسان حيوان وكل حجر جسم لانه لا يستلزم قولا آخر وانما يستلزم احدي مقيمتيه استلزام الكل لجزئه لا يقال التعريف شامل لذلك لانه مستلزم لعكسه فيصدق عليه انه مستلزم قولا آخر لانه قول قد اعتبروا في اللازم لافراد حيث قالوا قولا آخر فلا بد أن يكون قولا واحدا وذلك يستلزم قولين لا قولا واحدا لان كل قضية منه تستلزم عكسها وأورد أنه اذا قلنا كل انسان حيوان وكل حيوان حيوان أنتج عين الصغرى واذا قلنا كل انسان انسان وكل انسان حيوان أنتج عين الكبرى فكل من هذين القياسين لم يستلزم قولا آخر وانما استلزم احدي مقيمتيه وأجيب بأوجه المتجه منها منع أن نحو ذلك يسمى قياسا لفساد احدي مقيمتيه بافتقاد طرفيه لا تغفل (قوله ان القياس الخ) انما أتى بان المقيدة للتوكيد لان المقام مقام أن يتردد في معنى القياس هل هو المعنى الاصولي أو المنطقي

وليس في مرتب بالوضع
(باب في القياس)
ان القياس من قضايا صورا

(قوله للذراع الكلي) وهو
ما في الذهن فالذراع حقيقة
هو ما في الذهن والذي في
الخارج مثال له (قوله قياس
المساواة) تسميته قياسا مجاز
لمشابهة التباس من حيث
اشتغاله على نطاق التكرار
وان لم يكن المكرر فيه
الحد الوسط وقوله متعلق
يكسر اللام المراد به الجبرور
فقط وقوله وان لم يكن من
مادة المساواة وحيث
فاضافته الى المساواة باعتبار
بعض الامثلة وقوله اجنبية
أي ليست مفهومة من
المقدمتين ولا لازمة لاحدهما
(قوله هل هو المعنى الاصولي
أو المنطقي) فيه ان المخاطب
بهذا التعريف جاهل
بالقياس المنطقي والمقصود
من التعريف بيان المعنى
وكشفه لا التعيين على ان
المعنى يدفع هذا التردد

(قوله والمراد بالجمع الخ) قال بعض مشايخنا من تبعيضية فلا حاجة الى تاويل ٧١ القضاء بما فوق الواحد (قوله التباين)

وحيثما لم يخاطب امامه في ذلك أو منزل منزلة المتردد فحسن التوكيد بان (قوله من قضايا متعلق بما بعده والمراد بالجمع اثنان فأكثر فشمع المركب من قضيتين فهو قولك العالم متغير وكل متغير حادث والمركب من أكثر نحو قولك النباش أخذ المال خفية وكل أخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده والاول يسمى سبطا والثاني من بكاهذا على رأى من يقول بأن القياس المركب قياس واحد والصحيح عند المحققين أنه يرجع الى أقبسة بسيطة كما سيأتى بيانه وعليه فيجيب عن ذكر الجمع كالمصنف بأنه أطلق الجمع وأراد المثنى وكثيرا ما يستعمل ذلك أو أنه أراد به اثنين فأكثر نظرا الى صورة التركيب ظاهر وانما قال المصنف من قضايا ولم يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور وذلك لانهم قد عرفوا المقدمات بأنها ما جعلت برقياس فأخذوا القياس في تعريفه فافلوا أخذت هي أيضا في تعريفه لزم الدور فتأمل (قوله مستلزما) حال من الضمير في قوله صورا واعتراض بأن ذلك يقتضى ان يستلزم لقياس النتيجة مع التصوير وليس كذلك لانه انما يستلزمها عاقبة. أجب بأنه على تسليم ذلك نقول ان غاية تدل على المفارقة وهي في كل شئ بحسبه كما هو شائع ويحتمل أن المراد بالاستلزام ما يعبر به وغيره فشمع كلامه المركب من الشكل الاول وهو المسمى بالقياس الكامل والمركب من سائر الاشكال وهو المسمى بغير الكامل (قوله بالذات) أى بذاته وأل عوض عن الضمير على مذهب المجيز لذلك (قوله قولاً آخر) أى مغاير الكل من المقدمات واعتراض بأن النتيجة لا بد أن تكون متراكبة من أجزاء المقدمات وحيثما فلا تكون مغايرة لهما وأجب بأن المراد بمغايرة النتيجة لهما كونها ليست عين واحدة منهما. لا كون أجزائها غير أجزائها ما فادان قلت مثلاً كل انسان حيوان وكل حيوان جسم انتج أن كل انسان جسم وهذه النتيجة مغايرة للمقدماتين بالمعنى الذى كورفانهم (قوله ثم القياس الخ) ثم للترتيب الذى كرى وقوله عندهم أى المناطق (قوله فنه ما يدعى بالاقترانى) يعنى أن من القياس قسمين يسمى بالاقترانى لاقتران حدوده واتصال بعضهما ببعض من غير فصل بينهما بأداة الاستثناء التى هي لكن وسى أى قسم ذلك فى قوله ومنه ما يدعى بالاستثناء الخ (قوله وهو الذى دل الخ) على هذا التعريف يكون مفهومه وجوديا بخلافه على تعريفه بأنه الذى لم تذ كرفيه النتيجة ولا نقيضه بالفعل والاول أولى لايهام الثانى أنه قد يذ كرفيه نقيض النتيجة بالقوة وليس كذلك لكن الحاصل لهم على ذلك المقابلة بالاستثناءى وهو تارة تذ كرفيه النتيجة بالفعل وتارة تذ كرفيه نقيضها كذلك كما سيأتى بيانه وانما كانت دلالة الاقترانى على النتيجة بالقوة لا بالفعل لانها لا تذ كرفيه بصورتها وان ذكرت فيه مفارقة (قوله واختص بالجمالية) يعنى أنه مقصور على الجمالية ولا يعمدها الى غيرها فالإبقاء داخله على المتصور عليه وان كان خلاف الغالب على ما تقدم وهذا ما ذهب اليه المصنف كابن الحاجب والذى عليه الجمهور أنه لا يختص به ابل قد يتركب من الشرطية ويقتظم فيه حيثما خمسة أقسام الاول المركب من شرطيتين متصلتين والثانى المركب من شرطيتين منفصلتين والثالث المركب من شرطية متصلة وشرطية منفصلة والرابع المركب من جمالية وشرطية متصلة والخامس المركب من جمالية وشرطية منفصلة وينعقد فى كل قسم من هذه الاقسام الخمسة الاشكال الاربعة الآتية مثال القسم الاول من الشكل الاول أن يقال

أى للقبور أو ما هو أعم
 (قوله والصحيح الخ) حاصله
 أنه تؤخذ نتيجة القياس
 الأول وتجعل صغرى
 القياس الثانى وهكذا

 مستلزما بالذات قولاً آخر
 ثم القياس عندهم قسمان
 فمما يدعى بالاعتراض
 وهو الذى دل على النتيجة
 بقوة واختص بالجمالية

 (قوله لبين) أى مالم يستقر
 الى واسطة وغيره ما افتقر
 ليها كتغيير كل من المقدمتين
 أو احدهما الى رجوع القياس
 الى الشكل الأول (قوله
 حدوده) أى الثلاثة الأصغر
 والا كبر والوسط ومعت
 حدوداً لأنها أطراف والحد
 لعة الطرف (قوله والثانى
 الخ) مثاله كل عدد اما زوج
 أو فرد وكل زوج اما زوج
 الزوج أو زوج الفرد
 وتنتجته كل عدد اما فرد أو
 زوج الزوج أو زوج الفرد
 وزوج الزوج هو المنقسم
 الى زوجين وزوج الفرد
 مالم ينقسم اليهما (قوله
 والثالث الخ) مثاله كلما كان
 هذا الشئ انساناً فهو حيوان
 وكل حيوان جسم ينتج كلما
 كان هذا الشئ انساناً فهو
 جسم (قوله والخامس الخ)
 مثاله كل عدد اما زوج أو فرد
 وكل زوج فهو منقسم الى
 سطران كان تالياً الى الصغرى

متساويين ينتج كل عدد ا ما فرداً او منقسم الى متساويين (قوله هو - بعد الخ) بيان ذلك ان الحد الوسط ان كان ثانياً الى الاخرى

مقدم في الكبرى فهو الشكل الاول ٧٢ كافي مثال المشي وان كان تالبا فيهما فهو الشكل الثاني كقولك في الشرطي

كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس البتة اذا كان النهار موجودا فالليل حاصل
ينفج ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل حاصل وبيان باقي الامثلة يطلب من المطولات
هذا ويحتمل أن المصنف كابن الحاجب لم يكثر بالمركب من الشرطية لقلة جدواه (قوله فلن
ترد تركيبه الخ) مقتضى السياق أن الضمير راجع الى القياس الاقتراني لان كلام المصنف
بصدده لكن الذي قاله بعضهم انه راجع الى القياس من حيث هو لان ما سببه ذكره المصنف
غير محتسب بالاقترااني وفيه بعد لا يخفى (قوله مقدما نه) المراد بالجمع هنا وفيما بعد ما فوق الواحد
(قوله على ما وجبنا) أي على الوجه الذي وجب عندهم ولا يخفى أن ذلك شامل لجميع ما وجب
فقوله ورتب المقدمات الخ من ذكر التلخيص بعد العام ويحتمل تخصيص ما هنا بغير ما صرح به
بعد كالاتيان بالحد الوسط (قوله ورتب المقدمات الخ) أي بأن تقدم الصغرى على الكبرى
في القياس الاقتراني ككافي قولك كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وبالعكس في
الاستثنائي كما سبقي (قوله وانظر اصحهما من قاسد) أي انظر الصحيح منهما من القاسد والاول
لا بد أن يكون صحيحا من جهة المادة بأن يكون صادقا ومن جهة النظم بأن يكون مستجيبا
لشروط الانتاج وبذلك يعلم أن القاسد شامل للقاسد من جهة المادة بأن كان كاذبا ولا فائدة
من جهة النظم بأن كان غير مستجمع لشروط الانتاج (قوله مختبرا) أي حال كونك مختبرا
لما هل هي يقينية أو ظاهرية وهل هي على تاليف منتج أولا كذا قال الشيخ المولى ولا حاجة كما
قاله بعض المحققين لقوله وهل هي على تاليف الخ لانه معلوم من قوله وانظر اصحهما من قاسد
فليتأمل (قوله فان لازم المقدمات الخ) تعليل لمضمون البيتين قبله وقوله بحسب المقدمات أي
أي آت بطبقها او وفقها من حيث اطراد الصدق وعدم اطراده فان كانت المقدمات مطردة
الصدق كان لازمها كذلك وان لم تكن مطردة الصدق كان لازمها كذلك وبقرير كلام
المصنف على هذا الوجه اندفع ما قد بدى لمقتضى كلامه أنه يلزم من كذب المقدمات كذب
لزمها وليس كذلك بل قد يصدق اللازم مع كذب المقدمات كافي قولك كل انسان جاموكل
جماد ناطق فان لازمهما وهو كل انسان ناطق صادق ووجهه الادفاع أن المراد أنه يلزم من
اطرادها صدق اطرادها صدقها ومن عدم اطرادها صدقها عدم اطرادها صدقها وهذا لا ينشأ أنه
قد يصدق اتفاقا كافي المثال المذكور فليتأمل (قوله وما من المقدمات صغرى الخ) ما اسم
موصول بمعنى التي وصغرى خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ما ومن المقدمات حال والتقدير
والتي هي صغرى حال كونهما من المقدمات الخ وكان ينبغي للمصنف أن يبين الحد الاصغر
والاكبر والاولى ولا ينبغي بين الصغرى والكبرى ثم يحكم بوجوب الاندراج لان صنيعة مع
فصوره فيه الحكم قبل التصور ولذلك مهد الشيخ المولى لكلام المصنف ببيان ذلك حيث قال
واعلم أن موضوع النتيجة يسمى حدا أصغرا ومحمولها يسمى حدا أكبرا والمكرر في المقدمات
يسمى حداً أوسطا والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى
ا. يتصرف وسمى الاول حداً أصغرا لكونه في الغالب أقل أفرادا من الاكبر وسمى الثاني
حداً أكبر لكونه في الغالب أكثر أفرادا من الاصغر وسمى الثالث حداً أوسطا لتوسطه بين
طرفي المطلوب بمعنى أنه واسطة في النسبة بينهما لا بمعنى أنه متوسط بينهما لفظا لانه انما يظهر

المركب من متصليتين
الاقترااني كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود
وليس البتة اذا كان الليل
حاصلا فالنهار موجود
وان كان مقدما فيهما فهو
الشكل الثالث كقولك
منه في القياس المذكور
كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وكلما كانت
الشمس طالعة فالارض
مضيئة وان كان مقدما
في الصغرى تالبا في الكبرى
فالرابع كقولك منه في
القياس المذكور كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار
موجود وكلما كانت الارض
مضيئة فالشمس طالعة وبيان
تنافج هذه الاشكال مع
بيان الامثلة لا يليق هما
(قوله وبالعكس في
الاستثنائي) أي لان الكبرى
في الاستثنائي هي الشرطية
والصغرى هي الاستثنائية

فان ترد تركيبه فركبا
مقدما نه على ما وجبنا
ورتب المقدمات وانظرا
صحيحهما من قاسد مختبرا
فان لازم المقدمات
بحسب المقدمات أي
وما من المقدمات صغرى
(قوله في الغالب) أي غالب
الموجبات الكلية التي هي

أشرف النتائج فلا يقال ان موضوع السالبة لا يجوز أن يكون أخص وموضوع الموجبة الجزئية ليس في الغالب في

أخص وغير الغالب كونه مساويا له نحو كل انسان ناطق وكل ناطق ضاحك ولا يكون ٧٣ أعم لان الكلام في النتيجة

الموجبة الكلية أفاده

الصبيان (قوله يجب اندراج

في الاوسط) أي اندراج كل

فرد فرد من افراده في مفهوم

الاوسط واستشكل هذا

الاندراج بأن الاوسط قد

يكون مساويا للاصغر نحو

كل انسان ناطق وكل ناطق

حساس واحد المتساويين

لا يصدق انه مندرج في

صاحبه لان معنى اندراج

شيء في شيء أن يكون الشيء

الثاني شاملا للاول ولغيره

وأجاب السعد بأن مرجع

القياس الى استقادة الحكم

على ذات الاصغر بمفهوم

الاوسط وهو أعم قطعاً وان

كان مفهوم الاصغر مساويا

نحو كل انسان ناطق وكل

ناطق حساس ونحو كل

ناطق انسان وكل انسان

حيوان أو كان أعم نحو

بعض الحيوان انسان وكل

انسان ناطق اه يوصي

♦♦♦♦♦

فيجب اندراجها في الكبرى

وذات حد أصغر صغيرا هما

وذات حد أكبر كبراهما

وأصغر فذلك ذوات اندراج

ووسط يلغى لدى الاتحاج

♦♦♦♦♦

في الشكل الاول كما يؤخذ من كلام الشيخ الملو في كبريه وقال بعضهم يمكن الترام أن
التوسط لفظي في جميع الاشكال الا أنه في بعضها بالفعل وهو الاول وفي بعضها بالقوة وهو
البقية لرجوعها للاول وسعت المقدمة التي فيها الاصغر صغيرا لاشغالها على الحد الاصغر
وسعت المقدمة التي فيها الأكبر كبرى لاشغالها على الحد الأكبر (قوله فيجب اندراجها
في الكبرى) هكذا عبارة القوم ولا يخفى ما فيها من التسامح لانها تقتضي أن الصغير بصورتها
يجب اندراجها في الكبرى بصورتها وليس مراد ابل المراد أن الاصغر الذي اشتملت عليه
الصغير يجب اندراجها في الاوسط الذي اشتملت عليه الكبرى وذلك كما في قولك كل انسان
حيوان وكل حيوان جسم وهذا الاندراج متحقق في الاستثناء أيضا بتأويله بالاقتراح بأن
يقال في نحو لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان هذا انسان وكل انسان حيوان كذا
قبل وبحيث فيه بعض المحققين بانه لا حاجة لذلك لان مثال الاتحاج في الاستثناء ليس على هذا
بل على أنه يلزم من ثبوت الملزوم ثبوت لازمه أو نحو ذلك كما سيأتي (قوله وذات حد أصغر)
بالتنوين للضرورة وكذا قوله وذات حد أكبر واعلم أنه جرى على ألسنتهم أصغر وصغير
وأكبر وكبرى وليس يلزم لانهم لا يريدون تفضيلا على معنى من وانما يريدون معنى فاعل
وقاعلة كما في قول التنوين حيلة صغير ورجلة كبرى وقول العرو ضيق فاصلة صغير
وقاصلة كبرى وكما في قول ابن هاني

كأن صغير وكبرى من فقا قعها * حصبا در على أرض من الذهب

أفاده الملو في كبريه (قوله وأصغر فذلك ذوات اندراج) أي في الأكبر كما صرح به المصنف
في شرحه وبجمل الاندراج هنا على اندراج الاصغر في الأكبر مع حله فيما سبق على اندراجها
في الاوسط اندفع كما قاله بعض المحققين الاعتراض على المصنف بأن في كلامه تكرار افا ان قيل
اندراج الاصغر في الأكبر لا يتأتى في السلب نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بجبر لان
الحد الأكبر مبين للاصغر أجيب بما قاله بعضهم من أن معنى اندراجها فيه في صورة السلب
السلب سلب الأكبر عليه فتأمل (قوله ووسط يلغى لدى الاتحاج) أي لانه انما أتى به ليتوصل
به الى المطلوب فعند الوصول اليه لا يوتى به فهو كالاتي في ذلك

* (فصل في الاشكال) * أي في بيان شروطها وما يتعلق بذلك (قوله عند هؤلاء الناس)
يعني المداطقة وقد بدلت لان الشكل عند اللغويين لا يختص بذلك بل يطلق على هيئة الشيء
مطلقا (قوله يطلق عن قضيتي قياس) أي على هيئتهما الحاصلة من اجتماع الصغير مع
الكبرى باعتبار طرفي المطلوب مع الحد الوسيط في كلام المصنف مجاز لغوي ومجاز بالحد
واحترز بقوله قضيتي قياس عن قضيتي غير قياس كما لو قلت كل انسان حيوان وكل فرس صهال
فلا تسمى هيئتهما شكلا (قوله من غير أن تعتبر الاسوار) ظاهره أن عدم اعتبار الاسوار
شرط في الشكل كما أن اعتبارها شرط في الضرب وعلى هذا فيبين الشكل والضرب التباين
لكن الذي أفاده سيدي سعيد أن معنى قول المصنف من غير أن تعتبر الاسوار من غير اشتراط
اعتبارها فالمتنى انما هو شرط اعتبارها وحيث يصدق باعتبارها وعدم اعتبارها وعليه
فيبين الشكل والضرب العموم والخصوص باطلاق لا كل ضرب ش كل ولا عكس واستبعد

الشيخ المولى ذلك من كلام المصنف لكنه هو الانسب بقولهم ضرب الاشكال أى أنواعها فان قيل القياس لا يشتمل الاعلى سورين فلم يجمع المصنف حيث قال من غير أن تعتبر الاسوار أجيب بأنه جمع نظرا الى أن السور في حد ذاته أربعة أقسام السور الكلى الايجابى والسلبى والجزء الايجابى والسلبى كما تقدم وبأن اللام للجنس ولك أن تقول أراد بالجمع المثنى كما تقدم في نظائره (قوله اذ ذلك بالضرب الخ) يحتمل أن اذ تعمله لمية ويحتمل أنها وقتية وعلى الاول فاسم الإشارة راجع للمذكور من قضيتى القياس بتقدير المضاف المتقدم والضمير عائدا لاسم الإشارة والمعنى لان هيئة قضيتى القياس مع اعتبار الاسوار يشار لها بالضرب وعلى الثانى فاسم الإشارة راجع لاعتبار الاسوار والضمير عائدا للمذكور من قضيتى القياس بتقدير المضاف السابق والمعنى وقت اعتبار الاسوار يشار له هيئة قضيتى القياس بالضرب والمراد بالاشارة هنا الدلالة فاللام في قوله له بمعنى على كما يستفاد من كلام الشيخ المولى في كبرى والحاصل أن الضرب اسم لهيئة قضيتى القياس الخاص له من اجتماع الصغرى مع الكبرى باعتبار طرفى المطلوب مع الحد الوسط بشرط اعتبار الاسوار كأن يلاحظ كون هاتين القضيتين كائنتين بخلاف الشكل فانه اسم لهيئة المذكورة لانهما الشرط بل بشرط عدم اعتبار الاسوار أو بلا شرط على ما تقدم فلا تغفل (قوله وللمقدمات) المراد بالجمع المثنى كما مر وقوله فقط مقدم من تأخير لان حقها التأخير عن قوله أربعة كما لا يخفى (قوله بحسب الحد الوسط) أى بالنظر لاحواله من جهة فى الصغرى ووضعه فى الكبرى ووجهه فى ما ووضعه فى ما ووضعه فى الصغرى ووجهه فى الكبرى كما يعلم مما بعد (قوله حل بصغرى الخ) أى كافى قولك كل انسان حيوان وكل حيوان حساس وهذا وما بعده تفصيل وبيان لما قبله (قوله يدعى بشكل أول) أى يسمى بذلك ولا يخفى ما فى ذلك من التسامح لان ظاهره أن المسمى بالشكل الاول المذكور من الحل والوضع مع ان المسمى به انما هو الهيئة الخاصة بسبب ذلك وكذا يقال فيما بعد وقوله ويدرى أى بشكل اول فقيه الحذف من الثانى لدلالة الاول (قولا ووجهه فى الكل) أى كافى قولك كل انسان حيوان ولائى من الخبر بحيوان (قوله ثانيا عرف) أى عرف شكلا ثانيا بمعنى أنه سمي بذلك فيكون المصنف قد ضمن عرف معنى سمي (قوله ووضعه فى الكل) أى كافى قولك كل حيوان حساس وبعض الحيوان ناطق (قوله ثالثا ألف) أى ألف شكلا ثالثا بمعنى انه سمي بذلك فيكون قد دخله التضمن كما مر في نظيره (قوله عكس الاول) أى وضعه بالصغرى ووجهه بالكبرى كافى قولك كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان (قوله وهى على الترتيب فى التكميل) يعنى أن الاشكال الاربعة على الترتيب المتقدم فى الكمال فأما الاشكال الاول لانه على الترتيب الجارى على مقتضى الطبع حيث كان فيه الاتقال من الموضوع الى الحد الوسط ثم الحد الوسط الى المحمول وبلى الشكل الاول فى الكمال الشكل الثانى لانه أقرب الاشكال الباقية اليه لما شاركته فى الصغرى التى هى أشرف المقدمات لاشتمالها على موضوع المطلوب وهو أشرف من محموله الذى اشتملت عليه الكبرى لانه متبوع والمحمول تابع له فانه انما طلب لاجله والمتبوع أشرف من التابع ولا يعارض هذا أن المحمول محط العائدة لان المفضل قد يختص بمزية لا توجد فى القاضل وبلى الشكل الثانى فى الكمال الشكل الثالث

اذ ذلك بالضرب له يشار
وللمقدمات أشكال فقط
أربعة بحسب الحد الوسط
حل بصغرى ووضعه بكبرى
يدعى بشكل أول ويدرى
وجهه فى الكل ثانيا عرف
وضعه فى الكل ثالثا ألف
ورابع الاشكال عكس الاول
وهى على الترتيب فى التكميل

لان فيه قربا الى الشكل الاول لمشاركته في الكبرى وان كانت أخس المقدمتين لاشتمالها على محمول المطلوب وهو أخس من موضوعه كما علم مما تقدم وتعينت المرتبة الأخيرة للشكل الرابع لانه لا قرب فيه الى الشكل الاول أصلا لخالفته في كل من المقدمتين (قوله فحيث عن هذا النظام الخ) أي فني أي تركيب يعدل فيه عن النظام المتقدم في الاشكال الأربعة كأن لم يوثق فيه بالحد الوسط كالمقابل كل انسان حيوان وكل حجر جاد فالتركيب فاسد النظام وهذا تقرير على قوله وللمقدمات أشكال الخ لكن قال ابن يعقوب التنبيه على هذا بما يستغنى عنه لانه اذا لم يذكر أحد الحدود الثلاثة لم يلم أنه لا يحتاج بالضرورة اهـ (قوله أما الاول الخ) غرض المصنف بذلك بيان ما يشترط لانتاج كل شكل وذلك لان ضرور كل شكل بحسب القسمة العقلية ستة عشر لان صغرا اما كلية واما جزئية وعلى كل اما موجبة واما سالبة وكذلك كبراه فاذا ضربت الأربع الصغريات في الأربع الكبريات كان الحاصل مائة وثمانين ليست كلها منتجة بل المنتج منها ما وجد فيه ما يشترط للانتاج وما عداه عقيم والمناطق في بيان ذلك طريقان أحدهما يسمى طريق الاسقاط وهو ما يتعرض فيه لبيان الضرور والعقيمة صريحا والمنتجة تلويحا والآخر يسمى طريق التحصيل وهو ما يتعرض فيه لبيان الضرور المنتجة صريحا والعقيمة تلويحا على عكس الاول وبيان المنتج والعقيم من هذا الشكل بطريق الاسقاط أن يقال يسقط بالشرط الاول وهو ايجاب الصغرى ثمانية ضرور لانه اذا لم تكن الصغرى موجبة فاما أن تكون سالبة كلية أو سالبة جزئية وعلى كل لا تنتج مع الأربع الكبريات وبالشرط الثاني أربعة ضرور لانه اذا لم تكن الكبرى كلية مع كون الفرص أن الصغرى موجبة فاما ان تكون جزئية موجبة أو جزئية سالبة وعلى كل لا تنتج مع الصغرى الموجبة الكلية أو الجزئية فاذا ضمت هذه الأربعة الى الثمانية قبلها كانت الجملة اثني عشر ضرورا وبطريق التحصيل أن يقال الصغرى لا تكون الاموجبة وحينئذ اما كلية أو جزئية وعلى كل تنتج مع الكبرى الموجبة الكلية أو السالبة الكلية فضرور به المنتجة أربعة كما أسبغ به المصنف * الضرب الاول أن يكون مركبا من موجبتين كلتاهما نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وتنتجته كلية موجبة وهي في المثال المذكور كل انسان جسم * الضرب الثاني أن يكون مركبا من كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان مجزئ وتنتجته سالبة كلية وهي في المثال المذكور لا شيء من الانسان مجزئ * الضرب الثالث أن يكون مركبا من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق وتنتجته موجبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الحيوان ناطق * الضرب الرابع أن يكون مركبا من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان مجزئ وتنتجته سالبة جزئية هي بعض الحيوان ليس مجزئ ووجه كون النتيجة تارة تكون سالبة كلية وتارة تكون سالبة جزئية الى غير ذلك يعلم من قول المصنف عما يأتي وتتبع النتيجة الاخس الخ (قوله فشرطه الايجاب الخ) لا يخفى أن الشرط الاول من حيث الكيف والشرط الثاني من حيث الكم وانما كان ماد كشرطا لانتاجه لانه لو اتسنى ايجاب الصغرى لا اضطربت النتيجة فقد تصدق كما

حيث عن هذا النظام يعدل
ففساد النظام اما الاول
فشرطه الايجاب في صغره
وأن ترى كلية كبراه

(قوله الاسقاط) أي اسقاط
الضرور والعقيمة (قوله
التحصيل) أي تحصيل
الضرور المنتجة

في قولك لاشئ من الانسان بجبر وكل حجر جاد وقد تكذب كالوا بدلت الكبرى في المثال
الذي كور بقولك وكل حجر جسم وكذا لو اتت كناية الكبرى فقد تصدق كما في قولك كل انسان
حيوان وبعض الحيوان ناطق وقد تكذب كالوا بدلت الكبرى في المثال الذي كور بقولك
وبعض الحيوان صهال فافهم (قوله والثاني ان يختلف في الكيف الخ) يعني أنه يشترط لانتاج
الشكل الثاني شرطان اختلاف مقدمته في الكيف وكناية الكبرى وبيان المنتج والعقيم من
هذا الشكل بطريق الاسقاط أن يقال يسقط بالشرط الاول وهو اختلاف مقدمته في
الكيف عما يسهل ضروب لانه اذا لم يختلف في الكيف فاما أن يكونا موجبتين أو سالبتين وعلى
كل فاما أن يكونا كليتين أو جزئيتين أو الصغرى كناية والكبرى جزئية أو بالعكس وبالشرط
الثاني وهو كناية الكبرى أربعة ضروب لانه اذا لم تكن الكبرى كناية مع كون الفرص أنهما
اختلفا في الكيف فاما أن تكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة أو بالعكس وعلى كل فاما
أن تكون الصغرى كناية أو جزئية فاذا ضمت هذه الاربعة الى الثمانية قبلها كانت الجملة اثني
عشر ضربا وبطريق التحصيل أن يقال المقدمتان لا يكونان الا مختلفتين كبقا ذلك صادق
بأن تكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة وبالعكس وعلى كل فالصغرى اما كناية أو جزئية
فضروريه المنتجة أربعة كالاول كما سيذكره المصنف * الضرب الاول أن يكون مركبا من موجبة
كناية صغرى وسالبة كناية كبرى فحو كل انسان حيوان ولا شئ من الحجر بحيوان وتنتجته
سالبة كناية كبرى وهي في المثال الذي كور لاشئ من الانسان بجبر * الضرب الثاني عكس
الاول فحو لاشئ من الانسان بجبر وكل حجر جاد وتنتجته سالبة كناية وهي في المثال الذي كور
لاشئ من الانسان بجبر * الضرب الثالث أن يكون مركبا من موجبة جزئية صغرى وسالبة
كناية كبرى فحو بعض الحيوان انسان ولا شئ من الحجر با انسان وتنتجته سالبة جزئية وهي
في المثال الذي كور بعض الحيوان ليس بجبر * الضرب الرابع أن يكون مركبا من سالبة
جزئية صغرى وموجبة كناية كبرى فحو بعض الحيوان ليس با انسان وكل ناطق انسان
وتنتجته سالبة جزئية وهي في المثال الذي كور بعض الحيوان ليس بناطق وانما أنتج هذا
الشكل دائما سالبة للزوم السلب في احدى مقدمتيه كما علم من كلام المصنف (قوله له شرط
وقع) لا يخفى أن الاول من حيث الكيف والثاني من حيث الكم وانما كان ماذ كشرطا
لانتاجه لانه لو اتني اختلافهما في الكيف بأن كانتا موجبتين أو سالبتين اضطربت النتيجة
أما في الموجبتين فلانها قد تصدق كما في قولك كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان وقد تكذب
كالوا بدلت الكبرى في هذا المثال بقولك وكل فرس حيوان وأما في السالبين فلانها قد
تصدق كما في قولك لاشئ من الانسان بجبر ولا شئ من الفرس بجبر وقد تكذب كالوا بدلت
الكبرى في هذا المثال بقولك ولا شئ من الناطق بجبر وكذا لو اتت كناية الكبرى فقد
تصدق كما في قولك كل انسان حيوان وبعض الحجر ليس بحيوان وقد تكذب كالوا بدلت الكبرى
في هذا المثال بقولك وبعض الجسم ليس بحيوان (قوله والثالث الايجاب في صغرها ما الخ)
يعني أنه يشترط لانتاج الشكل الثالث شرطان أحدهما من حيث الكيف وهو ايجاب
الصغرى والاخر من حيث الكم وهو كناية احدى المقدمتين وانما كان ماذ كشرطا لانتاجه

والثاني ان يختلف في الكيف مع
كناية الكبرى له شرط وقع
والثالث الايجاب في صغرها
وأن ترى كناية احدهما

(قوله وهو كناية احدى
المقدمتين) المراد به عدم
جزئيتين هما ما قد تصدق
بكونهما كليتين ويكون
احدهما كناية والاخرى
جزئية

(قوله وأيده بعض الفضلاء الخ) قال الملوي وكان من درج على الاول اعتبار كية ٧٧ المقدمة تين أي والسكاة ولو سالة

اشرف من الجزئية ولو
موجبة (قوله على ما اشترط
للشكل الاول) وهو كية
الكبرى لان كبراه سالة
كية وايجاب الصغرى لانها
موجبة جزئية ولا يتحقق ان
الثاني أعني ايجاب الصغرى
مستلزم للضربين (قوله
ولو كان مركبا من كيتين)
أي كافي للضربين الاولين

♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦
ورابع عدم جمع الخستين
♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦

(قوله الا ان كان الاصغر
مسورا بالسور الكلي
الخ) بأن كان السور
الكلي داخلا عليه متصلا

به في الصغرى كافي للضربين
الاولين من الشكل الاول
والثاني اه صيان (قوله
أوفي عكسها) كافي

الضرب الثالث من الشكل
الرابع ويشترط أضافي
كية النتيجة على مذهب
المتأخرين من كون المنتج

من الرابع غائية أضرب
أن تكون الكبرى كية
تحرزاع الضرب الثامن
منه فان الاصغر فيه مسود

بالسور الكلي في عكس
صغرا ومع ذلك لا ينتج الا
جزئية سالة أفاده الملوي
في كبره فالأكتفاء باشتراط

كون الاصغر مسورا
بالسور الكلي انما هو على
مذهب الاقدمين انتهى صيان

لانه لو اتقى ايجاب الصغرى لا اضطربت النتيجة فقد تصدق كافي قوله لاشي من الانسان بحجر
وكل انسان باطق فقد تصدق وقد تكذب كالأبدلت الكبرى في هذا المثال بقولك وكل انسان
جسم وكذا لو اتقت كية احدهما كافي قوله بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان باطق
وقد تكذب كالأبدلت الكبرى في هذا المثال بقولك وبعض الحيوان صاهل وبيان المنتج
والعقيم من هذا الشكل بطريق الاسقاط أن يقال يسقط بالشرط الاول وهو ايجاب الصغرى
غائية ضروري لانه اذا لم تكن الصغرى موجبة فاما أن تكون سالة كية أو سالة جزئية
وعلى كل لا تنجح مع الرابع الكبريات وبالشرط الثاني وهو كية احدهما ضربا لانه اذا لم
تكن احدهما كية مع كون الفرض أن الصغرى موجبة فاما أن تكون الكبرى موجبة
أو سالة فاذا ضم هذان الضربان الى الثمانية المتقدمة كانت الجملة عشرة أضرب وبطريق
التحصيل أن يقال الصغرى لا تكون الاموجبة وهي حينئذ اما كية وهي تنجح مع الرابع
الكبريات واما جزئية وهي تنجح مع الكية الموجبة أو السالة فضروري به النتيجة ستة كما
سذكره المصنف الضرب الاول أن يكون مركبا من موجبتين كيتين نحو كل انسان حيوان
وكل انسان باطق وتبينه موجبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الحيوان باطق
الضرب الثاني أن يكون مركبا من موجبة كية صغرى وسالة كية كبرى نحو كل انسان
حيوان ولاشي من الانسان بفرس وتبينه سالة جزئية وهي في المثال المذكور بعض
الحيوان ليس بفرس الضرب الثالث أن يكون مركبا من موجبة جزئية صغرى وموجبة
كية كبرى نحو بعض الحيوان انسان وكل حيوان حساس وتبينه موجبة جزئية وهي
في المثال المذكور بعض الانسان حساس وجعل هذا الضرب ثالثا وما قبله ثانيا هو ما درج
عليه الكاتبي ومن تبعه واختاره الامام السنوسي في شرح مختصره وقال ابن الحاجب
وجماعه بالعكس وأيده بعض الفضلاء بأن المركب من موجبة جزئية صغرى وموجبة كية
كبرى ينتج الايجاب والمركب من موجبة كية صغرى وسالة كية كبرى ينتج السلب
والايجاب اشرف من السلب الضرب الرابع أن يكون مركبا من موجبة كية صغرى
وموجبة جزئية كبرى نحو كل انسان حيوان وبعض الانسان باطق وتبينه موجبة جزئية
وهي في المثال المذكور بعض الحيوان باطق الضرب الخامس أن يكون مركبا من موجبة
جزئية صغرى وسالة كية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولاشي من الحيوان بحجماد
وتبينه سالة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الانسان ليس بحجماد وجعل هذا الضرب
خامسا وما قبله رابعا هو ما عليه الامام السنوسي كصاحب الكشف نظر التقديم ما تركب
من الموجبتين وعكس صاحب الشمسية نظر التقديم ما اشتمل على ما اشترط للشكل الاول
الضرب السادس أن يكون مركبا من موجبة كية صغرى وسالة جزئية كبرى نحو كل انسان
حيوان وبعض الانسان ليس بفرس وتبينه سالة جزئية وهي في المثال المذكور بعض
الحيوان ليس بفرس وانما ينتج هذا الشكل كية ولو كان مركبا من كيتين لان النتيجة لا تكون
كية الا ان كان الاصغر مسورا بالسور الكلي في الصغرى أو في عكسها وليس كذلك هما
فليتأمل (قوله ورابع عدم جمع الخ) يعني أنه يشترط لاتاح الشكل الرابع أن لا يجتمع

فيه خستان سواء كانتا من جنسين أعني جنس الكرم و جنس الكيف أو من جنس واحد الا
 في الصورة التي استقناها المصنف وهي ما اذا كانت الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة
 كلية كما سيذكره المصنف فتفتح الصغرى المذكورة مع تلك الكبرى بل لا تنتج الا معها فتنقص
 من هذا أنه اذا كانت صغرى هذا الشكل غير موجبة جزئية اشترط لاتتأجه أن لا يجمع فيه
 الخستان واذا كانت موجبة جزئية اشترط لاتتأجه أن تكون الكبرى سالبة كلية لانه لو اتفق
 شرط من هذين الشرطين لاضطربت النتيجة كما أوضحه الامام السنوسي في شرح مختصره
 وبيان المتعج والعقيم من هذا الشكل بطريق الاسقاط أن يقال يسقط باشتراط عدم اجتماع
 الخستين في القسم الاول غناية ضرور لانه اذا كانت الصغرى سالبة جزئية لم تنتج مع
 الكبرى الا الرابع واذا كانت سالبة كلية لم تنتج مع ثلاثة منها وهي السالبة بقسميها والموجبة
 الجزئية واذا كانت موجبة كلية لم تنتج مع السالبة الجزئية وباشتراط كون الكبرى سالبة
 كلية في القسم الثاني ثلاثة ضرور لانه اذا كانت الصغرى موجبة جزئية لم تنتج مع الموجبة
 بقسميها ومع السالبة الجزئية فاذا ضمت هذه الثلاثة الى الثمانية قبلها كانت الجملة احد عشر
 وبطريق التخصيص ان يقال الصغرى لا تكون سالبة جزئية وحينئذ فاما أن تكون موجبة
 كلية وهي تنتج مع الموجبة بقسميها ومع السالبة الكلية واما أن تكون سالبة كلية وهي تنتج
 مع الموجبة الكلية فقط راما أن تكون موجبة جزئية وهي تنتج مع السالبة الكلية فقط
 فضروريه النتيجة خمسة كما سيذكره المصنف الضرب الاول أن يكون مركبا من موجبتين
 كليتين نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ونتيجته موجبة جزئية وهي في المثال المذكور
 بعض الحيوان ناطق الضرب الثاني أن يكون مركبا من موجبة كلية صغرى وموجبة
 جزئية كبرى نحو كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان ونتيجته موجبة جزئية وهي في
 المثال المذكور بعض الحيوان ناطق الضرب الثالث أن يكون مركبا من سالبة كلية صغرى
 وموجبة كلية كبرى نحو لاشئ من الانسان يجماد وكل ناطق انسان ونتيجته سالبة كلية وهي
 في المثال المذكور لاشئ من الجاد يناطق الضرب الرابع أن يكون مركبا من موجبة كلية
 صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان حيوان ولا شئ من القرس بانسان ونتيجته سالبة
 جزئية وهي في المثال المذكور بعض الحيوان ليس بقرص الضرب الخامس أن يكون مركبا
 من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى وهو ما استثناء المصنف بقوله الا بصورة الخ نحو
 بعض الحيوان انسان ولا شئ من الجاد يجماد ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور
 بعض الانسان ليس يجماد واعلم ان ما ذكره المصنف هو مذهب الاقدمين ومذهب بعض
 المتأخرين وتبعه كثيرون الى أن شرط انتاج هذا الشكل ايجاب مقدمته مع كلية الصغرى
 أو اختلافهما بالكيف مع كلية احدهما ونوعا على ذلك ان المنتج من ضروريه غناية وعليه
 فالضرب السادس أن يكون مركبا من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو بعض
 الانسان ليس يجماد وكل ناطق انسان ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض
 الجاد ليس يناطق والضرب السابع أن يكون مركبا من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية
 كبرى نحو كل انسان حيوان وبعض الجاد ليس بانسان ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال

المد كور بعض الحيوان ليس بجماد والضرب الثامن أن يكون من كامن سالبة كاية صغرى
وموجبة جزئية كبرى تحولان من الحيوان بجماد وبعض الانسان حيوان وتبجته سالبة
جزئية وهي في المثال المد كور بعض الجماد ليس بانسان ويشترط لاتتاج هذه الاضرب الثلاثة
زيادة على ما هو شرط تطلب من المطولات وقد مر بعضهم الى الضروب المنتجة من كل شكل
لكن مع الجرى على ما درج عليه الكاظمي ومن تبعه وعلى ما مشى عليه صاحب الشمسية
في الشكل الثالث ومع الجرى على ما ذهب اليه بعض المتأخرين من أن المنتج من ضروب
الشكل الرابع ثمانية فقال

كريم كبير كم لقلب بحبه * كوى بالتهاب للفؤاد تمصلا
كميل له لحظ كائن بطرفه * لنفسى سهاما كالنسا يا توغلا
كلى كل كهف ليس بالحب كاذبا * بداللا كربة كم سنا جلا
كنى كل كل بل لسا كان كافلا * لطيفايها للورى ساد كم علا
كائن سناء للدهج بدرقا حفظن * وخذ صدر كالم تعلم الشكل مجلا
فكاف لكلى * وباء لموجب * وسيل لسلب الجزه واللام أمجلا

وعلم من قوله فكاف لكلى الخ أن كلام التاء والجيم والعين والقاء ليس من الرحمن فتأمل
(قوله الابصورة) أى فى صورة وقوله فقيها يستبين أى فى ذلك الوردية يظهر جمع الخمسين
فالسبب والتاء زائدان وفى يستبين مع الخمسين سناد الخذوب بالواو بعد الذال وهو اختلاف
حركة ما قبل الروى بفتح وغیره هو جازم المولدين كما نص عليه شيخ الاسلام ر كى فى شرح
الجزرية وقد تقدم أن بعض المولدين استعمل زيادة ساكن فى الرجز آخر الشطر الاول وآخر
الشطر الثانى كما هنا وقد مر ما فيه فتنبه (قوله صغراهما الخ) هذا بيان للصورة المستثناة وقد
تم القليل لهما فلا تعقل (قوله فتنبه الخ) انفاء للسببية لان ما تقدم سبب لما سيذكره وحالة
المنتج تسعة عشر على ما جرى عليه المصنف من أن المنتج من الرابع خمسة وأما على ما ذهب اليه
بعض المتأخرين فاثنتان وعشرون (قوله لا قول) اللام بمعنى من وهو عن تقدير مضاف
والاصل من ضروب أول (قوله كالثان) أى فى أن المنتج له أربعة (قوله ثم ثالث) يحتمل أن ثم
للتقريب فى الد كور ويحتمل أم الترتيب فى الرتبة لان الشكلى الاولين أشرف من الآخرين كما
علم بعمام (قوله فسته) أى فالمنتج لسته فتنبه فتنبه خبريت المحذوف والتاء راءة (قوله
ورابع خمسة الخ) الجار والمجرور متعلق بقوله قد أتجاء الباء معرو فى وانعنى أن الشكل
الرابع قد أتجاء خمسة اضرب وقد عرفت أن هذا مذهب الاقدمين فتنبه (قوله وغيره) إذ كره
لر يتجاء) وجملة خمسة وأربعون ضربا بناء على ما ذكره المصنف من أن المنتج من الشكل
الرابع خمسة فقط وذلك لان الضروب العقلية باعتبار جميع الاشكال أربعة وستون
فاذا أسقطت المنتج وهو تسعة عشر بناء على ما مر فى خمسة وأربعون وأما على ما ذهب اليه
بعض المتأخرين فاثنتان وأربعون لان المنتج عندهم اثنان وعشرون فاذا أسقطته بى اثنان
وأربعون (قوله وتتبع النتيجة الاخس) كما مقتضى الظاهر أن يقول الخساء ان الموصوف
بذلك المقدمة وهي مؤثثة لكنه ذكر باعتبار تأويل المقدمة بالقول قال بعض المحققين ويمكن
أن التذكير لوقوع الاخس على الحكم أو الكيف ولا يحسن أن أعمل التفضيل ليس على بابه

الابصورة فقيها يستبين
صغراهما موجبة جزئية
كبراهما سالبة كلية
فتنبه لأول أربعة
كالثان ثم ثالث فسته
ورابع بخمسة قد أتجاء
وغير ما ذكره لن يتجاء
وتتبع النتيجة الاخس من
تلك المقدمات هكذا ركن

(قوله فكاف لكلى) أى
موجب (قوله وباء لموجب)
أى جزئ (قوله واللام
أسجلا) أى أطلق أى أطلق
السبب فيها عن الجزئية
فهى للسبب الكلى (قوله
وهو اختلاف حركة ما قبل
الروى) عبارة الصان
وهو اختلاف حركة ما قبل
الردف بفتح مع غيرها
والردف حرف اللين قبل
الروى

حيث كان المقام مقام استدلال قال العطار هذا لا معنى له لان المقام اما خطابي واما استدلالى والاوّل وهو مقام الخطابات والمخاورات لا يحتاج لايراد الحجج فلا دليل أصلاً والثاني لا بد فيه منها وإذا كانت الحجة كلها محذوفة فمن أين يطلع الخطاطب عليها اذ لا بد من ذكرها لالزام الخصم كافي الدليل الالزامي وتحقيق ما هو معتقد المستدل كافي الدليل التحقيقي واما انه يحذف الدليل رأسا ويقال ان في هذا المقام دليلا محذوفاً مما يقل به أحد على أن قولنا ان المخاورات تطوى فيها الأدلة فمن أين الاطلاع وقد حذفت كلها ولم يبق ما يدل عليها ولا يطلع على الغيب الا عالم الغيب والشهادة اه ولا يخفى ما فيه (قوله من المعلوم ان أو هنا ليست مانعة خالوا الخ) قال العلامة الصبان بعد ذلك وقد تقدم نقل السعد عن الاشارات ان ليس كل ما استعمل فيه أدوات الاتصال يجب أن يكون احدى المنفصلات الثلاثة فهو العالم اما أن يعبد الله أو يقع الناس قال العطار هذا أعجب مما تقدم لان أو في حد ذاتها لا توصف بكونها مانعة جمع أو خالوا عند الحاجة ولا عند المناطقة فان أراد ان التركيب الذى احتوى عليها يعنى قول المصنف والحذف الخ قضية مانعة جمع أو خالوا ممنوع لان المصنف لم يرد الحكم بالتنافي بين حذف بعض ٨٠ المقدمات أو النتيجة وانما غرضه الاخبار بأن كل واحد من الامرين سائق لا يقال

يمكن ارجاع كلامه لقضية منفصلة فأنه اما ان تحذف بعض المقدمات أو النتيجة لا فانقول هذا تركيب آخر ليس هو التركيب الذى الكلام فيه على أن الوجود لا جدلا اذ ما ذكره المصنف بعينه قضية منفصلة نقول

وهذه الاشكال بالحلى مختصة وليس بالشرطى والحذف في بعض المقدمات

انها مانعة جمع ومنعه لذلك تجوز حذف البعض مع النتيجة يعين على صحة المثالين الذين ذكرهما وقد ابطالناهما فان قلت وهذه

اذا النسبة ليست متحققة في كل من الطرفين فهو بمعنى الخسيس (قوله هكذا كن) أى فهم وعلم هكذا (قوله وهذه الاشكال الخ) الباء داخلة على المقصور عليه فالمعنى أن الاشكال الاربعة المذكورة مقصورة على الحلى ولا تنعدها الى الشرطى وهذه طريقة للمصنف والراجح أنها لا تختص بالحلى بل تكون في الشرطى أيضا لان جعل الحد الوسط تالياً فى الصغرى مقدما فى الكبرى يسمى شكلا أول وجعله تالياً فى ما يسمى شكلا ثانياً وجعله مقدما فيه ما يسمى شكلا ثالثا وجعله مقدما فى الصغرى تالياً فى الكبرى يسمى شكلا رابعا فمثال الاول أن تقول كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس البتة اذا كان النهار موجودا فالليل حاصل وعلى هذا القياس (قوله بالحلى) أى بالقياس الحلى ويحتمل أن المراد كما أشار اليه الشيخ المولى بالقضية الجملية وعليه فتذكر المصنف لتأويل القضية بالقول (قوله وليس بالشرطى) هذا تصريح بما علم وكان مقتضى الظاهر أن يقرول وليست بتاء التانيث لان الضمير للاشكال لكن المصنف نظر للتأويل بالمدكور كما أشار اليه الشيخ المولى والمعنى وليست هذه الاشكال ملتبسة بالقياس الشرطى أو بالقضية الشرطية على تقدير ما تقدم (قوله والحذف في بعض المقدمات) أى لبعضها ففى معنى الادم والمراد ببعضها احداها اما الصغرى واما الكبرى لا ما يشمل جزأ من أجزاء المقدمة الواحدة ويؤخذ من كلام المصنف انه لا يجوز الحذف في كل المقدمات وهو كذلك حيث كان المقام مقام استدلال كما قاله بعض المحققين وقوله أو النتيجة من المعلوم أن أو هنا ليست مانعة خالوا أن لا يقع حذف أصلاً وليست مانعة جمع أيضا خالوا

ما حقيقة ما اذ ليست للشك ولا للاجهام كما لا يخفى ولا للتخيير والاباحة لا مما يسهل ان يطلب هنا فالت من حذف معانى أو أنها قد يراد بها افراد كل واحد من المعطوفين في وقت كقولك كتبت التين أو العنب تريد هدا مرة وهذا مرة قد خلت أو لا افراد الخطاطب يعلم من هذا انه لم يرد الشك ولا الاجهام بل قصده انه لا يجب جمع بينهما أو فرد كل واحد منهما ما نقل الجلال السيوطى فى حاشية مغنى اللبيب عن شارح المفصل للاندلسى وأسلم من هذا جعلها للتنويع اذا علمت هذا كله علمت ان جوابه المنقول عن الله هو غير محتاج اليه على انه لم ينقل عبارة كما هي فان نصها هكذا اعلم ان كل ما استعملت فيه أدوات الاتصال لا يجب أن يكون احدى المنفصلات الثلاثة لانه قال فى الاشارات وقد يكون لغير الحقيقى اصناف اخر غير مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولنا رأيت اماريدا او اعمارا او العالم اما أن يعبد الله واما أن يقع الناس اه وهذه العبارة تنادى بان الكلام فى خصوص القضية المنفصلة لا فى أو بعضها والالزام ان كل موضع استعملت أو فيه كان فيه اتصال وعناد ولم يقل بذلك أحدا لا ترى الى مثال الإباحة جالس الحسن أو ابن سيرين وقد تأنى للاضراب ولغيره فان معانيها تنوف عن العشرة اه ولا يخفى ما فيه

حذف البعض مع النتيجة فتلخص من هذا ان صور الحذف خمس حذف كل واحد وحذف
 الصغرى مع النتيجة وحذف الكبرى معها فحذف الصغرى وحدها كما في قولك في مقام
 الاستدلال على دعوى ان زيدا يحد لان كل زان يحد فزيد يحد وحذف الكبرى وحدها كما في
 قولك في هذا المقام لانه زان فهو يحد وحذف النتيجة وحدها كما في قولك في المقام المذكور
 لانه زان وكل زان يحد وحذف الصغرى مع النتيجة كما في قولك في ذلك المقام لان كل زان يحد
 وحذف الكبرى معها كما في قولك في المقام المتقدم لانه زان فليحفظ (قوله لعلم) أي عند العلم
 بالمحذوف فاللام بمعنى عندوا حتى بذلك عما اذا فقد العلم به فلا يجوز حذفه (قوله وتنتهي
 الخ) الضمير للمقدمات المعلومة من السياق كذا قال الشيخ الملو في كبرى وفيه أهم مذكورة
 صراحة كما لا يخفى وقوله الى ضرورة أي الى ذات ضرورة يعني الى مقدمات ضرورية ومثلها
 المقدمات المسئلة ومحل ماذكر كما هو ظاهر اذا لم تكن المقدمات نفسها ضرورية كما في قولك
 الاربعة عدد ينقسم الى متساوين وكل عدد ينقسم الى متساوين زوج أو مسلة كما في قولك
 مشر الى فعل شيء بغير حق هذا ظلم وكل ظلم قبيح والافلامعني له في الاول ولا حاجة اليه في الثاني
 فتلخص أن المقدمات ان لم تكن ضرورية ولا مسلة لا بد أن تنتهي الى مقدمات ضرورية
 أو مسلة فاذا قلت مثلا في الاستدلال على حدوث الاجرام الاجرام صفاتها حادثة وكل ما كان
 كذلك فهو حادث افتقر كل من مقدمتي هذا الدليل الى الاستدلال عليه حتى ينتهي الى
 ماذكر فستدل على الصغرى بقولك الاجرام صفاتها متغيرة وكل متغير حادث والاولى من
 هاتين المقدمتين لا تحتاج الى الاستدلال لكونها ضرورية بالمشاهدة والثانية تحتاج الى
 الاستدلال بانه ان كان التغير من عدم الى وجود كالوجود طارئا وذلك هو معنى الحدوث
 وان كان من وجود الى عدم كالوجود جائزا والجارئ لا يكون الا حادثا وتستدل على الكبرى
 بقولك كل من صفاته حادثة لا يعزى عن الحوادث وكل ما لا يعزى عن الحوادث لا يسبقها وكل
 ما لا يسبقها حادث فعدا انتهى كل من الصغرى والكبرى الى الضرورية ولا عبرة باعتراضات
 الفلاسفة على بعض تلك المقدمات لانها مجرد مكابرة وقوله لمس من دور الخ وجهه انه لو لم تنته
 المقدمات الى ذلك لزم توقف العلم بها على غيرها وكذا الحال في ذلك العبر وهكذا فان عدنا الى
 بعض الاوائل لزم الدور وهو توقف شيء على ما يتوقف عليه وان ذهبنا الى غاية لزم التسلسل
 وهو توقف أمر على أمر آخر متوقف على أمر آخر وهكذا الى ما لا نهاية له واعلم أنه يوجد
 في بعض النسخ زيادة أربعة آيات متعلقة برتبة أعداد الشكل الاول اليه وصورها
 وغير أول من الاشكال * اليه مردود بلا اشكال
 فالثان مردود بعكس الكبرى والثالث اردده بعكس الصغرى
 ورابع بعكس ترتيب يرد * أو المقدمات هكذا ورد
 وأول منها هو المعيار * لانه من بينها المستدار
 والمتباين وأنها ليست من كلام المصنف لما فيها من عدم الاطراد في جميع الاضرب اذ قوله
 فالثان مردود بعكس الكبرى لا يظهر الا في ضربين من ضروبه الاول والثالث فمثال الضرب
 الاول أن تقول كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج لاشئ من الانسان بحجر فاذا
 أردت رده الى الشكل الاول عكست كبراه بأن تقول هكذا كل انسان حيوان ولا شيء

 أو النتيجة لعلم أي
 وتنتهي الى ضرورة قلنا
 من دور أو تسلسل قد لزمنا

(قوله ان صور الحذف
 خمس) تبع العلامة الصان
 واعتصره العطار بان
 الصور ثلاثة وهي التي
 اقتصر عليها الملو وأطال
 في ذلك فراجع له لم ما فيه

من الحيوان بحجر ينتج المطلوب بعينه وهو لاشئ من الانسار بحجر ومثال الضرب الثالث
 أن تقول بعض الحيوان انسان ولاشئ من الحجر بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر فاذا
 أردت رده الى الشكل الاول عكست كبراه بأن تقول هكذا بعض الحيوان انسان ولاشئ من
 الانسان بحجر ينتج المطلوب بعينه وهو بعض الحيوان ليس بحجر وانما لم يكن ظاهرا في كل
 من الضرب الثاني والرابع لان الضرب الثاني مركب من سالبة كلية صغرى وموجبة كلية
 كبرى ولوردا الى الشكل الاول بعكس الكبرى لكان من ضروريه العقيمة لان صغراه سالبة
 وكبراه جزئية وقد تقدم أنه يشترط لاتحاش الشكل الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى فلا
 يمكن رده بذلك وانما يمكن رده بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة فاذا قلت مثلا
 لاشئ من الحجر بحيو ان وكل انسان حيوان أنتج لاشئ من الحجر بانسان فاذا أردت رده الى
 الشكل الاول عكست الصغرى وجعلتها كبرى ثم عكست النتيجة بأن تقول هكذا كل
 انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بحجر ينتج لاشئ من الانسان بحجر فتعكس النتيجة الى
 قول لاشئ من الحجر بانسان وهو المطلوب ولان الضرب الرابع مركب من سالبة جزئية
 صغرى وموجبة كلية كبرى ولوردا الى الشكل الاول بعكس الكبرى لكان من ضروريه
 العقيمة لما تقدم فلا يمكن رده بذلك وانما يمكن رده بدليل الافتراض وقد بينه الامام السنوسي
 في شرح مختصره بما يطول ذكره وقوله والثالث اردده بعكس الصغرى لا يظهر الا في أربعة
 أضرب من ضروريه الاول والثاني والثالث والخامس فمثال الضرب الاول كل انسان حيوان
 وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست صغراه
 بأقول هكذا بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج المطلوب بعينه وهو بعض
 الحيوان ناطق ومثال الضرب الثاني كل انسان حيوان ولاشئ من الانسان بقرس ينتج بعض
 الحيوان ليس بقرس فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست صغراه بأقول هكذا بعض
 الحيوان انسان ولاشئ من الانسان بقرس ينتج المطلوب بعينه وهو بعض الحيوان ليس
 بقرس ومثال الضرب الثالث بعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم ينتج بعض الانسان
 جسم فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست صغراه بأن تقول هكذا بعض الانسان
 حيوان وكل حيوان جسم ينتج المطلوب بعينه وهو بعض الانسان جسم ومثال الضرب
 الخامس بعض الحيوان انسان ولاشئ من الحيوان بجما ينتج بعض الانسان ليس بجما فاذا
 أردت رده الى الشكل الاول عكست صغراه بأن تقول هكذا بعض الانسان حيوان ولاشئ
 من الحيوان بجما ينتج المطلوب بعينه وهو بعض الانسان ليس بجما وانما لم يكن ظاهرا
 في كل من الضرب الرابع والسادس لان الضرب الرابع مركب من موجبة كلية صغرى
 وموجبة جزئية كبرى ولوردا الى الشكل الاول بعكس الصغرى لكان من ضروريه العقيمة
 لان كبراه جزئية وقد تقدم أنه يشترط لاتحاش الشكل الاول كلمة الكبرى فلا يمكن رده بذلك
 وانما يمكن رده بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة فاذا قلت مثلا لا كل انسان
 حيوان وبعض الانسان ناطق أنتج بعض الحيوان ناطق فاذا أردت رده الى الشكل الاول
 عكست الكبرى وجعلتها صغرى ثم عكست النتيجة بأن تقول هكذا بعض الناطق انسان وكل
 انسان حيوان ينتج بعض الناطق حيوان فتعكس النتيجة الى قوله بعض الحيوان ناطق وهو

المطلوب ولان الضرب السادس مركب من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ولورد
الى الشكل الاول بعكس الصغرى لكان من ضروريه العقبة لما ذكر فلا يمكن رده بذلك وانما
يمكن رده بدليل الافتراض وقد ذكره الامام السنوسي في شرح مختصره بما لا يناسب ذكره هنا
وقوله رابع الخ على التوزيع لان الشق الاول اعني عكس الترتيب بالنسبة لثلاثة أضرب
من ضروريه الاول والثاني والثالث فمثال الضرب الاول أن تقول كل انسان حيوان وكل
ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست ترتيبه ثم
عكست النتيجة بأن تقول هكذا كل ناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج كل ناطق حيوان
فتعكس النتيجة الى قولنا بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب ومثال الضرب الثاني أن تقول
كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق فاذا أردت رده الى الشكل
الاول عكست ترتيبه ثم عكست النتيجة بأن تقول هكذا بعض الناطق انسان وكل انسان
حيوان ينتج بعض الناطق حيوان فتعكس النتيجة الى قولنا بعض الحيوان ناطق وهو
المطلوب ومثال الضرب الثالث أن تقول لاشئ من الانسان يجماد وكل ناطق انسان ينتج
لاشئ من الجماد ناطق فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست ترتيبه ثم عكست النتيجة بأن
تقول هكذا كل ناطق انسان ولاشئ من الانسان يجماد ينتج لاشئ من الناطق يجماد فتعكس
النتيجة الى قولنا لاشئ من الجماد ناطق وهو المطلوب والشق الثاني أعني عكس المقدمات
بالنسبة للضرب الرابع والخامس فمثال الضرب الرابع أن تقول كل انسان حيوان ولاشئ من
الفرس بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بفرس فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست
مقدمته بأن تقول هكذا بعض الحيوان انسان ولاشئ من الانسان بفرس ينتج المطلوب بعينه
وهو بعض الحيوان ليس بفرس ومثال الضرب الخامس أن تقول بعض الحيوان انسان ولا
شيئ من الجماد يجماد ينتج بعض الانسان ليس يجماد فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست
مقدمته بأن تقول هكذا بعض الانسان حيوان ولاشئ من الحيوان يجماد ينتج المطلوب
بعينه وهو بعض الانسان ليس يجماد وهذا ما يسره الله تعالى على هذه الايات فاحفظه

(فصل في الاستثنائي)
ومنه ما يدعى بالاستثنائي

(فصل في الاستثنائي) لعل المصنف ترجم به هذه الترجمة اطول العهد والافكان مقتضى
الظاهر انه لا حاجة اليها لان قوله ومنه الخ معطوف على قوله فنه الخ كما لا يخفى واعلم أن
الاستثنائي مؤلف من مقدمتين احدهما شرطية وتسمى كبرى والآخرى استثنائية وتسمى
صغرى ولذلك يسمى باسمين كما سيذكره المصنف فالاول هو الاستثنائي لاشتماله على الاستثنائية
والثاني هو الشرطي لاشتماله على الشرطية وانما سميت الشرطية كبرى والاستثنائية صغرى
لان ألقاط الاستثنائية على نحو النصف من ألقاط الشرطية وأيضا لو اعتبرتهما بالترتيب
الاقتراضي بأن جعلتهما على هيئة الشكل الاول المركب من جملة وشرطية لوجدت فيه
الاستثنائية صغرى والشرطية كبرى فادقت مثلا كلما كان هذا انما هو حيوان لكنه
انسان وجدته في قوة قولنا هذا انسان وكل ما كان انسانا فهو حيوان ونتيجته عين نتيجته ولا
يختلفان الا في تقديم الصغرى وتأخيرها في اللفظ أفاده الملو في كبره (قوله) ومنه ما يدعى
الخ) أي من القياس من حيث هو ما يسمى بالاستثنائي لما تقدم من اشتماله على الاستثنائية
المدكور في أداة الاستثنا وهي لكن وانما سميت أداة استثناء مع كونها أداة استدراك

اشبه الاستدراك بالاستقناء في احدهما فيما قبله شيئا لم يوجد فيه كذا كره ابن يعقوب مبسوطا
 (قوله يعرف بالشرط) يحذف الياء أو ثبوتهما ساكنة للوزن أي يسمى بالشرطي لاشتماله على
 الشرطية كما مر وانما لم يسم الاقتراني بذلك مع انه قد يتركب من الشرطية على الراجح لعدم
 لزوم ذلك فيه فانه قد يتركب من محض الحملات بل هذا هو الاكثر فيه كذا يؤخذ من كلام
 المولى في **كبيره** (قوله بلا امتراء) أي بلا شك (قوله وهو الذي دل الخ) يعني أن القياس
 الاستثنائي هو الذي دل على النتيجة بالفعل أو على ضدها كذلك فالاول اذا استثبتت عين
 المقدم كما اذا قلت كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار
 موجود والثاني اذا استثبتت نقيض التالي كما اذا قلت كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود لكن النهار ليس موجود فالشمس ليست طالعة (قوله أو ضدها) المراد بالضدها
 معناه العكس وهو مطلق المعاني فانه قد يقال الضدان هما الامران الوجوديان اللذان
 بينهما مانعة الخلاف الخ وما هذا ليس كذلك كما أشار لذلك الشيخ المولى (قوله بالفعل) أي بان
 يكون ذلك مدكورا فيه بصورة وقوله لا بالقوة تصريح بمجا علم (قوله فان ين الشرطي الخ)
 غرضه بذلك بيان كيفية اتباع القياس الشرطي وقوله اذا اتصال أي بان كانت شرطية متصلة
 وقوله أنتج وضع ذلك وضع التالي أي أنتج اثبات المقدم في الاستثنائية اثبات التالي في النتيجة
 لان المقدم ملزوم للتالي وثبوت الملزوم يقتضي ثبوت لازمه ومثال ذلك أن تقول كلما كان
 هذا انسانا كان حيوانا **الكنه** ان كان هو حيوان وقوله ورفع تال رفع أول أي وأنتج نقي
 التالي في الاستثنائية نقي المقدم في النتيجة لان التالي لازم للمقدم واتقاء اللازم يقتضي استقاء
 الملزوم ومثال ذلك أن تقول كلما كان هذا انسانا كان حيوانا **الكنه** ليس بحيوان فليس
 بانسان (قوله ولا يلزم في عكسهما) يعني أنه لا يلزم الاتباع في عكس وضع المقدم وهو وضع
 التالي ولا في عكس رفع التالي وهو رفع المقدم فاذا قلت مثلا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا
الكنه حيوان لم يفتح أنه انسان ولا أنه ليس بانسان واذا قلت مثلا كلما كان هذا انسانا كان
 حيوانا **الكنه** ليس بانسان لم يفتح انه ليس بحيوان ولا انه حيوان ولا يرد نحو كلما كان هذا
 انسانا كان فاطما لان استلزام وضع التالي فيه لوضع المقدم ورفع المقدم رفع التالي ليس
 لصورة لقياس بل لخصوص المادة (قوله لما انجلا) أي لما اتضح من أنه قد يكون التالي أعم
 من المقدم كما في قولك كلما كان هذا انسانا كان حيوانا ولا يلزم من وضع الاعم وضع الاخص
 ولا رفعه ولا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم ولا وضعه (قوله وان يكن منفصلا الخ) أي بان
 كانت شرطية منفصلة وقد تقدم أنها اما أن تكون مانعة الجمع والخلو معا وهذا هو القسم
 الاخص واما أن تكون مانعة الجمع فقط واما أن تكون مانعة الخلو فقط ولذلك كان القياس
 المنفصل ثلاثة أقسام الاول مانعهما وهو الاخص وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعة ما
 والثاني مانع الجمع فقط وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعة الجمع فقط والثالث مانع الخلو
 فقط وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعة الخلو فقط وقد بين المصنف كيفية اتباع كل من
 هذه الاقسام على الترتيب المذكور فذكر الاول أربع نتائج ولكل من الثاني والثالث نتيجتين
 كما ساقى بيانه (قوله فوضع ذانتيج رفع ذلك) أي فاثبات أحدهما الطرفين ينتج نقي الآخر لانه
 مجتمع اجتماعهما فاذا قلت مثلا العددان أن يكون زوجا واما أن يكون فردا **الكنه** زوج أنتج

يعرف بالشرط بلا امتراء
 وهو الذي دل على النتيجة
 أو ضدها بالفعل لا بالقوة
 فان ين الشرطي اذا اتصال
 أنتج وضع ذلك وضع التالي
 ورفع تال رفع أول ولا
 يلزم في عكسهما لما انجلا
 وان يكن منفصلا فوضع ذان
 ينتج رفع ذان والعكس كذا

(قوله بان يكون ذلك
 مدكورا فيه بصورة)
 تصوير الدلالة على ذلك
 بالفعل بينه ان المراد
 بالدلالة على ذلك الاشتمال
 عليه لا ما يتبادر منها وهو
 الافادة حتى يرد ان الاقتراني
 يفيد أيضا النتيجة بالفعل
 ثم لا يرد انه تقدم في تعريف
 القياس انه يجب مغايرة
 القياس للنتيجة لقوله فيه
 مستلزما بالدات قول
 آخر لان المراد بالمعبرة أن
 لا تكون النتيجة مشتملة
 على إحدى المقدمتين وهي
 فيما نحن فيه جوازا أحدهما
 لا عين أحدهما

انه ليس بفرد أو قلت لكنه فرد أنتج انه ليس بزواج وقوله والعكس كذا أي رفع ذابفتح وضع
 ذال فرغ أحدهما بفتح وضع الاخر لانه يمتنع ارتفاعهما فاذا قلت في المثال المذكور لكنه
 ليس بزواج أنتج انه فرد أو قلت لكنه ليس بفرد أنتج انه زوج وعلم انه لا يبطأ في هذه القافية
 لاختلاف المعنى المستعمل فيه اسم الإشارة في الشرط الاول والشرط الثاني (قوله وذال في
 الاخص) يعني أن مجموع ذلك في الشرط الحقيقي الذي هو أخص من غيره بناء على مقدمه
 المصنف من أن الحقيقة أخص من كل من مانعة الجمع ومانعة الخلو (قوله ثم ان يكن مانع
 جمع الخ) يحتمل أن يتم الترتيب المذكور ويحتمل أنه الترتيب في الشرف لان الحقيقي أشرف من
 غيره وقوله في موضع ذال الخ أي في موضع أحد الطرفين فهم رفع الاخر لانه يمتنع اجتماعهما فاذا
 قلت مثلاً ما أن يكون هذا الجسم أبيض واما أن يكون أسود لكنه أبيض أنتج انه ليس بأسود
 أو قلت لكنه أسود أنتج انه ليس بأبيض وقوله دون عكس أي لانه لا يمتنع ارتفاعهما فلا ينتج
 رفع أحدهما وضع الاخر فلو قلت في المثال المذكور لكنه ليس بأبيض لم ينتج انه أسود ولو
 قلت لكنه ليس بأسود لم ينتج انه أبيض (قوله واذا مانع رفع كان) لا يخفى ان كان مؤخر من
 تقديم والاصل واذا كان مانع رفع وقوله فهو عكس ذال أي عكس مانع الجمع فرفع أحد
 الطرفين أنتج وضع الاخر دون عكس فاذا قلت مثلاً هذا إما غير أبيض وإما غير أسود لكنه
 ليس غير أبيض أنتج انه غير أسود أو قلت لكنه ليس غير أسود أنتج انه غير أبيض بخلاف ما لو
 قلت لكنه غير أبيض فانه لا ينتج انه ليس غير أسود وبخلاف ما لو قلت لكنه غير أسود فانه لا ينتج
 انه ليس غير أبيض وانما أنتج في الشق الاول لانه يمتنع ارتفاعهما وانما لم ينتج في الشق الثاني
 لانه لا يمتنع اجتماعهما

وذلك في الاخص ثم ان يكن
 مانع جمع في موضع ذال كن
 رفع لذل دون عكس واذا
 مانع رفع كان فهو عكس ذا
 (فصل في لواحق القياس)
 ومنه ما يدعونه مركبا
 لكونه من حجج قدرها
 فركبته ان ترد أن تعال
 واقلب نتيجة به مقدمه
 يلزم من تركيبه باخرى
 نتيجة الى هلم جرا

(قوله وهو قياس الخلف)
 أي الباطل بمعنى بذلك لكونه
 ينتج الباطل على تقدير
 عدم صحة المطالب لالكونه
 باطلا وقيل لان المستدل
 به ينزل حجته خلف ظهره
 ويقصد حجة خصمه ليبتليها
 وقيل لانه يأتي المطالب
 من خلفه أي من ورائه
 الذي هو نقبضه وقيل لان
 نتيجة ما ينبغي خلف الظهر
 ليبتليها فيصح المطالب

اه يوسي

(فصل في لواحق القياس) • الاضافة جنسية لاستغراقية لان المصنف لم يتكلم الا على ثلاثة
 منها وهي القياس المركب وقياس الاستقراء وقياس التقييل وأهمل رابعا وهو قياس الخلف
 وضابطه أن يستدل على ثبوت المطالب باطل نقبضه كان تقول في مقام الاستدلال على ثبوت
 قدمه تعالى لو لم يكن قد عيال كان حاد ثاولو كان حاد نالزم المحال وما أدى الى المحال باطل واذا
 بطل ذلك بطل ما أدى اليه واذا بطل ذلك ثبت المطالب وأل في القياس للعهد والمعهود القياس
 البسيط والالم يصح جعل القياس المركب من جملة الواحق (قوله ومنه ما يدعونه مركبا) أي
 ومن القياس من حيث هو ما يدعونه قياسا مركبا وقوله لكونه من حجج قدرها أي ولو بالقوة كما
 في مفصول التنازع ولا يخفى أن الحجج جمع حجة وهي القياس لكن المراد بالجمع ما فوق الواحد
 (قوله فركبته) جواب الشرط الذي بعده على مذهب الكوفيين ودليل جوابه على مذهب
 ريب (قوله واقلب نتيجة الخ) أي ولو تقديرا كما في مفصول المتنازع (قوله به) أي به
 ما لم يعمى في (قوله مقدمه) مفعول ثان لقوله اقلب لتضمنه معنى اجعل (قوله باخرى) أي
 مع أخرى فالباء بمعنى مع (قوله الى هلم جرا) اعلم أن هلم في الاصل تستعمل لطلب الاقبال ثم
 استعيرت لطلب الاستمرار والجر في الاصل مصدر جره اذا صحبه والمراد منه هنا الاستمرار والى
 في كلام المصنف مقدرة الدخول على محذوف موصوف بقول محذوف فكانه قال الى أمر يقال
 فيه ليستقر على ذلك استمرارا اه كذا يؤخذ من كلام ابن يعقوب والذي في كلام الشيخ الملو

ان لم ليس لا طلب بل للغير وهو عنه بصيغة الطلب كما في قوله تعالى ولصملا خطاياكم فكانت
قال وانه الى استمرار ذلك استمرارا ومقتضى هذا ان الى في كلام المصنف باقية على معناها وقال
الشيخ الملو في كبره انها في مع فكانت قال مع الاستمرار على ذلك استمرارا بما قبل (قوله)
متصل النتائج الذي حوى الخ لا يحق ان متصل النتائج ومفصولها قسمان من القياس
المركب والاول هو ما ذكر في نفسه نتائج نحو كل انسان حيوان وكل حيوان حساس فكل
انسان حساس وكل انسان حساس وكل حساس نام فكل انسان نام وهكذا وانما سمي بذلك
لوصف نتائج مقدماته والثاني هو ما ذكر في نفسه نتائج نحو كل انسان حيوان وكل حيوان
حساس وكل حساس نام وهكذا وانما سمي بذلك لفصل نتائج عن مقدماته كذا يؤخذ من كلام
الشيخ الملو ومقتضاه ان النتيجة تذكروا في القسم الاول مرتين مرة نتيجة ومرة مقدمة والذي
يفيده كلام ابن يعقوب انها تذكروا في مرة واحدة نحو كل انسان حيوان وكل حيوان حساس
فكل انسان حساس وكل حساس نام فكل انسان نام وهكذا قال بعض المحققين والانصاف
ان هذا اوجوه وانسب يجعل متصل النتائج قياسا واحدا بحسب الظاهر اهـ لكن الاول هو
الذي يقتضيه قول المصنف فيما تقدم واقلب نتيجة الخ فليتبين (قوله كل سوا) أي كل من
متصل النتائج ومفصولها سوا في افادة المطلوب (قوله وان يجزئ على كل استدلال) لا يحق ان
كلام من قوله يجزئ وقوله على كل متعلق بقوله استدلال والجزئي كالكل صفة لوصف محذوف
والتقدير وان استدلال بحكم جزئي على حكم كلي وقوله هذا بالاستقراء عندهم عقل اسم الإشارة
عائد للاستدلال المفهوم من قوله استدلال والجار والمجرور متعلق بقوله عقل على تضمينه معنى
سمى والضمير للمناطقة وصرح بهذا ان المصنف يفسر الاستقراء بالاستدلال بالحكم الجزئي
على الحكم الكلي كما في قولك كل حيوان يحرك فكل الاسفل عند المضغ لان الانسان يحرك فكل
الاسفل عند المضغ والجار يحرك فكل الاسفل عند المضغ والبغل يحرك فكل الاسفل عند المضغ
وهكذا بعد ان تتبعت معظم الجزئيات فوجدته كذلك فظننت ان سائر الجزئيات مثله ذلك
المعظم مع ان بعض الافراد ليس كذلك كالتفاسح فانه يحرك فكل الاسفل عند المضغ هذا وفسر
بعضهم الاستقراء بالحكم الكلي على الكلي بما وجد في أكثر جزئياته وكلا هذين التفسيرين
ضعيف والصحيح كما قاله السعد ما ذكره حجة الاسلام من أنه تصفح امور جزئية ليحكم بحكمها
على أمر يشمل تلك الجزئيات ثم ان كانت تلك الامور جميع الجزئيات كان ذلك التصفح
استقراء تاما وان كان أكثرها كان استقراء ناقصا كذا قال بعض أهل التحقيق ومثله
في جمع الجوامع ومقتضاه أنه يشترط في الاستقراء الناقص أن تكون الامور المتصفحة أكثر
الجزئيات وهو ما جرى عليه كثير من المناطقة ويلزم عليه خروج ما يكون بنصف الجزئيات
فأقل ولا يكون استقراء واستشكله ابن قاسم في الآيات بأنه قد استند الفقهاء في مسائل الى
الاستقراء مع أن الامور المتصفحة فيها ليست أكثر الجزئيات كما في حكمهم بأن أقل الخيض
يوم وليلة وأكثر خمسة عشر يوما وغالته ست أو سبع فاتهم قد صرحوا بأن مستند الامام
الشافعي في ذلك الاستقراء ومعلوم أنه لم يتصفح جميع نساء العالم ولا أكثر من كان في زمانه
فالوجه ترك التعميد بالاكثر وان قيده كثير من المناطقة نعم ففي التعميد بالهض الذي

متصل النتائج الذي حوى
يكون أو مفصولها كل سوا
وان يجزئ على كل استدلال
فذا بالاستقراء عندهم عقل

يحصل بتصفحه ظن عموم الحكم اه بتصرف (قوله وعكسه يدعى الخ) أى ومفيدة عكسه
يدعى الخ كما أشار له الشيخ الملوى فى كبره وذلك لان عكس ما ذكره والاستدلال بالكلية على
الجزئى وليس ذلك هو المسمى بالقياس المنطقى وانما المسمى نفس المقدمتين المستدل بهما فلا
بد من تقدير المضاف المذكور فى كلام المصنف (قوله وهو الذى قدمته) أى فى قوله ان القياس
من قضايا صور الخ (قوله وحيث جزئى على جزئى حل) باسكان الياء الثانية للوزن وقوله لجامع
أى بين المشبه والمشبه به وذلك كما فى قولك التبيذ حرام كالتمر بجامع الاسكار واركانه أربعة
مشبه ويسمى - ذا أصغر ومشبه به ويسمى أصلا وحكم ويسمى حداً كبير وجامع ويسمى
حداً أو وسط كذا يؤخذ من شرح الملوى الصغير وفى شرحه الكبير أن هذا اصطلاح المناطقة
لكنه لم يذكر أن المشبه به يسمى أصلاً فى اصطلاحهم فليراجع (تتول) فذلك تمثيل جعل
اسم الإشارة عائد للحمل المفهوم من قوله حل وصريح هذا أن المصنف يفسر التمثيل بحل
جزئى على جزئى فى الحكم لجامع بينهما وهو غير مخالف لما ذكره السعد من أنه تشبيه جزئى بجزئى
فى معنى مشترك بينهما ليثبت فى المشبه الحكم الثابت فى المشبه به المعلن بذلك المعنى فليتم
(قوله ولا يقيد القطع بالدليل الخ) المراد بالدليل المدلول فالمدعى أن كلام قياس الاستقراء
وقياس التمثيل لا يقيد القطع بالمدلول الذى استدلى عليه به ما أما الاول فلانه ربما يكون بعض
الأفراد التى لم تصفحها على خلاف ما تصفحه كما تقدم توضيحه ومن هذا يعلم أن الكلام هنا
فى خصوص الاستقراء الناقص لا فيما يشمل الاستقراء التام لانه يقيد القطع بالمدعى ل
عليه به كما اذا تصفحت جميع جزئيات الحيوان فوجدت الموت لازماً لها فاستدلت
بذلك على أن كل حيوان ميت وأما الثانى فلانه لا يلزم من تشابه الأمرين فى شئ أنهما كذلك
فى شئ آخر (قوله قياس الاستقراء والتمثيل) الاضافة للجنس أو أن قوله والتمثيل معطوف على
الاستقراء بملاحظة المضاف المحذوف لانه المضاف الاول عليه فاندفع الاعتراض بأن كلام من
الاستقراء والتمثيل قياس مستقل ومقتضى عبارته أن مجموعهما قياس واحد

* (فصل فى أقسام الحجّة) * وجعلتها ستة لان المصنف سبىد كأنها تنقسم الى عقلية وعقائدية
وأن الثانية تنقسم الى خمسة أقسام واعلمت الحجّة بذلك لان المقسّم به ايجب خصمه (قوله
وحجّة) مبتدأ والمسوغ للابتداء به اقصاء الجنس أو التفصيل وقوله وعليه نسبة للعقل لاستنادها
اليه وان كان العقل هو المدرك لها وهى ما كان كل من مقدمتين أو احدهما من الكتاب
أو السنة أو الاجماع نصريحاً أو استنباطاً فان قيل سيجعل المصنف البرهان من أقسام العقلية
مع أنه قد يتركب من مقدمتين كتابهما واحداً هما عقلية أجيب بأنه لا يلزم من جعل البرهان
من أقسام العقلية أنه لا يكون الاعقليات على أنه قد يقال باختصاص البرهان بملاحظة ما
مقدمته عقائدية لانهم انما يجنون عن العقليات أفاده الملوى فى كبره وقوله عقائدية نسبة
للعقل لاستنادها اليه (قوله أقسام هذى) أى العقلية وقوله خمسة جملة أى واضحة عند أهل
المنطق (قوله خطابة) هى بفتح الحاء ماركب من مقدمات مقبولة أو من مقدمات مظنونة
فمثال الاول أن تقول العمل الصالح يوجب الفوز وكل ما كان كذلك لا ينبغي إهماله فينتج أن
العمل الصالح لا ينبغي إهماله ومثال الثانى أن تقول دابة يطوف بالليل بالسلاح وكل من كان

و عكسه يدعى القياس المنطقى

وهو الذى قلتمته فحقق

و حيث جزئى على جزئى حل

لجامع فذلك تمثيل جعل

ولا يقيد القطع بالدليل

قياس الاستقراء والتمثيل

* (فصل فى أقسام الحجّة) *

وحجّة عقلية عقلية

أقسام هذى خمسة جليلة

و عكسه يدعى القياس المنطقى

وهو الذى قلتمته فحقق

و حيث جزئى على جزئى حل

لجامع فذلك تمثيل جعل

ولا يقيد القطع بالدليل

قياس الاستقراء والتمثيل

* (فصل فى أقسام الحجّة) *

وحجّة عقلية عقلية

أقسام هذى خمسة جليلة

و عكسه يدعى القياس المنطقى

وهو الذى قلتمته فحقق

و حيث جزئى على جزئى حل

لجامع فذلك تمثيل جعل

ولا يقيد القطع بالدليل

قياس الاستقراء والتمثيل

* (فصل فى أقسام الحجّة) *

وحجّة عقلية عقلية

أقسام هذى خمسة جليلة

و عكسه يدعى القياس المنطقى

وهو الذى قلتمته فحقق

و حيث جزئى على جزئى حل

لجامع فذلك تمثيل جعل

ولا يقيد القطع بالدليل

قياس الاستقراء والتمثيل

(قوله ترغيب المخاطب) أي أو ترهيبه وهذا هو الأصل عندهم والافتقد تستعمل الرد على المدعي في دعواه (قوله من مقدمات تنبسط منها النفس) سواء ٨٨ كانت في نفسها صادقة أو كاذبة يقينية أو غير ها والقدمات لا يعتبرون في الشعر

كذلك متاهص ينتج ان فلان متاهص وصحبت بذلك لان القصد منها ترغيب المخاطب فيما يفعله كما يفعله الخطباء (قوله شعر) هو بكسر الشين ماركب من مقدمات تنبسط منها النفس أو تنقبض فالاول نحو قول من يريد الترغيب في شرب الخمر هذه خمرة وكل خمرة يا قوتة سيالة ينتج هذه يا قوتة سيالة فان النفس تنبسط من ذلك والثاني نحو قول من يريد التقدير من العسل هذا عسل وكل عسل مرة مهووعة ينتج هذا مرة مهووعة والمرارة وضربها بعضهم بالذال وعليه فهي ما يجتمع في الجرح من القيح ويصح في مهووعة كسر الواو والمشددة وقصها فالاول على انها نوع النفس والثاني على انها نوعها الفصل وسمى بذلك لان الغرض منه ترغيب النفس أو ترهيبها كما يفعله الشعراء (قوله وبرهان) سياقي انه ماركب من مقدمات يقينية نحو قولك زيد انسان وكل انسان حيوان ينتج زيد حيوان وسمى بذلك لانه مأخوذ من البره وهو القطع لما فيه من قطع الخصم عن المنازعة (قوله جدل) هو بفتح أوله ماركب من مقدمات مشهورة أو مسألة اما عند الناس واما عند الخصم فمثال الاول أن تقول الظلم قبيح وكل قبيح يشين ينتج الظلم يشين ومثال الثاني أن تقول الاحسان خير وكل خير يزين ينتج الاحسان يزين ومثال الثالث أن تقول قول زيد خير عدل وكل ما هو كذلك يعمل به ينتج قول زيد يعمل به وسمى بذلك لانه يقع في المجادلة وهو حسن ان كان المقصود به حسنا بل قد يجب كما لو ظهر من فضل الناس في العقائد الدينية أو غيرها فيجب على من يحسن ذلك مجادلته افاده بعضهم (قوله خامس سفسطة) هي في الأصل الحكمة الموهوبة والمراد بها ماركب من مقدمات وهمية كاذبة أو شبهة بالحق وليست به أو شبهة بالاشهورة وليست بها فالاول كأن تقول الجرميت وكل ميت جمل ينتج الجرم جمل والثاني كأن تقول مشيرا الى صورة فرس على نحو حائط هذا فرس وكل فرس صهل ينتج هذا صهل والثالث كأن تقول في شخص يتكلم بالعلم على غير هدى هذا يتكلم بالفساط العلم وكل من كان كذلك فهو عاقل ينتج هذا عالم وتسمى مشاغبة ومنها المغالطة الخارجية وهي أن يعجز أحد الخصمين الآخر بكلام يشعل فكره ليظهر للناس أنه غابر بسبب ذلك جهله وهي كثيرة في زمانيه هذا وهي حرام ما لم تدع الضرورة اليها دفع نحو كافر من رافضي أو معترلي ومن ذلك ما وقع للقاضي الباقلاني أنه أقبل على مجلس المناظرة وفيه ابن المعلم أحماد رؤس الرافضة فالتفت الى أصحابه فقال قد جاءكم الشيطان فسمع القاضي ذلك من بعد فلما جلس أقبل على ابن المعلم وأصحابه وقال لهم قال الله تعالى ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا وقد وقع له غير ذلك حتى تعجب الناس اقطنته واعداده لا موارث بهاها ومن ذلك أيضا ما وقع لبعض الاشياخ انه بحث مع بعض المدرسين وكان أصله من اليهود فقال لهذا العلم الذي قرأ فيه علم الاصول معرضا بأنه لا يقر بعلم الاصول وغيره فظه فقال له لم يلتبس بالتوراة معرضا بأنه كان أصله من اليهود ومن ذلك أيضا ما وقع له أنه سأله بعض المعتنقين في درسه وكان أعور فقال هل يجوز أن يجمع الله بين

الوزن بل هو التخييل وهو انقباض النفس أو انبساطها والمحدون يعتبرون مع التخييل الوزن والجمهور لا يعتبرون فيه الا الوزن وهو المشهور الآن (قوله المرارة) هي علة لطيفة لازمة بالكبد مقررة للمرة بكسر الميم (قوله تهووعها الفصل أي تنفياها) قوله من مقدمات مشهورة هي القضايا التي عرفها جميع الناس سواء كانت يقينية في نفسها أو لا بسبب شهرتها فيما بينهم اما اشتمالها على مصطلحة عامة تتعلق بنظام أحوالهم نحو العدل حسن والظلم قبيح واما ما في طباعهم من الرأفة نحو مواساة الفقراء بمجودة أو من الغيرة والحسنة نحو كشف العورة مذموم

خطابة شعر وبرهان جدل
وخامس سفسطة نلت الامل

(قوله أرسالة) هي القضايا التي سألها الخصمان ايبنيا عليها حكما في دفع كل من الخصم صاحب به سواء كانت صادقة أم لا يقينية أم لا (قوله بكلام يشغل فكره) كأن يسببه أو

يسببه أو يظهر له عيبا يعرفه فيه أو يقطع كلامه أو يعرب عليه بعمارة غير مألوفة أو يخرج به عن محار النزاع أو أعلم وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الليل والنهار فقال له قد جمع الله بينهما في وجهك فافهم وضعك الحاضر ونأفاده المألوف في كبره
 (قوله نلت الامل) أي أعطيت ما أملت من تحصيل العلوم مثلا (قوله أجهل البرهان) أي
 أقواها لانه يتركب من المقدمات اليقينية ويليه الجدل لانه يتركب من مقدمات قرينة من
 اليقين لانها امام مشهورة ومسلية ثم الخطابة لانها تتركب من مقدمات مظنونة ثم الشعر لا تقبل
 النفس به ثم السفطة وانما لم يربها المصنف هكذا الضرورة النظم (قوله ما ألف الخ) عطف
 بيان على البرهان أو خبر ابتداء محذوف وشملت المقدمات في كلامه الضرورية والظرفية
 والعقلية والنقلية على ما تقدم واعلم أن البرهان قسمان لمي وإلى وذلك لان الحد الوسط لا بد
 أن يكون علة لما مطلوب ذهنا والام يصح الاستدلال ثم لا يحلو فاما أن يكون علة في الخارج أيضا
 بمعنى انه سبب فيه كما في قولك زيد متعفن الاخلط وكل متعفن الاخلط محموم ينتج زيد
 محموم فان تعفن الاخلط بمعنى خروج الطباع عن الاستقامة علة لثبوت الحكي في الخارج كما
 هو علة له في الدهن ويسمى البرهان حينئذ لبيان افادته بالامية التي هي العلة وسميت بذلك لانه
 يقال في السؤال عما هو اما أن لا يكون كذلك كما في قولك زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلط
 ينتج زيد متعفن الاخلط فالحكي ليست علة لثبوت تعفن الاخلط في الخارج بل الواقع
 العكس ويسمى البرهان حينئذ لبيان افادته انية الحكم أي ثبوته وسمي بذلك لانه يتناول فيه ان
 كذا والحاصل انه متى استدلل بالعلة على المعلول كان البرهان لبيان متى استدلل بالمعلول على العلة
 كان البرهان لبيان افاده المألوف مع زيادة (قوله من أوليات الخ) بدل من قوله من مقدمات الخ
 فان قيل طاهر كلام المصنف يقتضي أن البرهان لا يتركب الا من هذه الضروريات الست
 مع أنه قد يتركب من النظريات كما هو أجيب بأنه قد تقدم أنه اذا تركب من نظريات وجب أن
 تنتمي للضروريات وحينئذ فكأنه متركب منها فهو متركب من هذه الضروريات الست
 اما حقيقة واما حكما والاوليات هي القضايا التي يدركها العقل بمجرد تصور الطرفين كقولك
 الواحد ذئف الاثنى والكل أعظم من الجزء وقسط بعصر المحققين الاوليات بضم الهمزة
 وسكون الواو وفتح اللام وتحفيف الباء على انه جمع أولى لكن الذي جرى على الالسنه أوليات
 بفتح الهمزة وتشديد الواو وكسر اللام وتشديد الباء وهو صحيح أيضا على انها منسوبة الى الاول
 لحكم العقل بها من أول وهلة ادلا متوقف على ثبوت تصور الطرفين بل هو المتعين في المتى لانه
 هو الموافق للوزن (قوله مشاهدات) هي القضايا التي يدركها العقل بسبب المشاهدة بالحس
 الباطني كقولك الجوع مؤلم وأما القضايا التي يدركها العقل بسبب المشاهدة بالحس الظاهر
 فهي المحسوسات وهي السادسة في كلام المصنف لكن تسمية الاولى بالمشاهدات والثانية
 بالمحسوسات انما هو اصطلاح للمصنف وابن الحاجب ومن وافقه ما والافضل منهما يسمى
 باسم الآخر ولان جعلها ببعض المحققين قسما واحدا وجعل القسم السادس القضايا التي
 قياساتهما معها وهي ما يدركها العقل بواسطة لا تغيب عن الدهن عند تصور الطرفين كقولك
 الأربعة زوج فان العقل يدرك ذلك بواسطة لا تغيب عن الدهن عند تصور الطرفين وذلك
 بواسطة الأربعة تنقسم الى متساويين وكل منقسم الى متساويين زوج وانما يذكر المصنف
 هذا القسم لانه انما تكلم على الضروريات وهو في الحقيقة من النظريات وانما عده كثيرا

 أجهل البرهان ما ألف من
 من مقدمات اليقين تقترن
 من أوليات مشاهدات

من الضروريات لان قضاياها كانت قياساتم الاتقيب عن الذهن عند تصورات الطرفين صاوت
 كأنها ضرورية وعلم من هذا ان العدد على كل ستة فتقطن (قوله مجربات) هي ما يدركها
 العقل بواسطة تكرار يفيد اليقين كقولك السقمونيا مسهلة للصغراء ~~وهو~~ كلام المصنف
 مبني على أن المجربات من الضروريات وجعلها بعضهم من النظريات للاحتطة قياس خفي
 وجعلها بعضهم واسطة بين الضروريات والنظريات هذا والتجه الذي درج عليه كثير من
 العلماء كما قال بعضهم أنهم من الظنيات (قوله متواترات) هي ما يدركها العقل بواسطة السماع
 عن جمع يؤمن نواطوهم على الكذب كقولك سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ظهرت المهجزة على
 يديه والصحيح أنه لا يشترط عدد مخصوص بل المدار على كون الخبرين مجتمع نواطوهم على
 الكذب ويختلف ذلك باختلاف الوقائع والاحوال وكلام المصنف مبني على أن المتواترات
 من الضروريات وجعلها بعضهم من النظريات وجعلها بعضهم واسطة بين الضروريات
 والنظريات (قوله وحسوسات) هي القضايا التي يدركها العقل بواسطة حدس بين يفيد العلم
 كقولك نورا القمر مستقادم من نور الشمس كما تقدم وكلام المصنف مبني على أن الحدس من
 الضروريات وجعلها بعضهم من النظريات والتجه الذي درج عليه كثير من العلماء أنهم من
 الظنيات (قوله ومحسوسات) هي ما يدركها العقل بواسطة الحس الطاهر كقولك الشمس
 مشرقة وقد تقدم أن الفرق بينهما وبين المشاهدات إنما هو اصطلاح المصنف وابن الحاجب
 ومن واقعهم والافضل منهم ما يسمى باسم الآخر واعترض على التعبير بالمحسوسات بأنها جمع
 محسوس وقياس اسم المفعول محسوس لا محسوس لانه انما يقال أحس زيد كذا أو بكذا وقياس
 اسم المفعول منه ما ذكر وأجيب بأنه قد يتوسع في مثل ذلك هذا وذهب بعضهم إلى أن الحس
 لا يفيد اليقين لغاطه في أمور (قوله فتلك جلة اليقينية) يرد عليه أن اليقينية قد يتكبر
 نظرية فكيف يحصرها في الضروريات ويجاب بأن المسألة كانت النظريات لا بد وان تنتمي
 للضروريات صارت كأنها ضرورية كما مر (قوله وفي دلالة المقدمات على النتيجة الخ) أي وفي
 افادة المقدمات للنتيجة الخ كذا قال بعضهم وهو الانسب بكلام المتن مما أشار إليه المولى من
 أن المراد بالدلالة الارتباط وفي كلام المصنف حذف والتقدير وفي دلالة العلم أو الظن بالمقدمات
 على العلم أو الظن بالنتيجة فتأمل (قوله خلاف آتي) أي على أربعة أقوال كما فصله المصنف بعد
 (قوله عقلي) خبر مبتدأ محذوف والتقدير وهذا الارتباط عقلي والمراد عقلي بالتولد ولا تعليل
 ليغايير قول المعتزلة بالتولد فانه يستلزم أنه عقلي وان كانوا يدعون أنه عادي وذلك لانهم أخذوا
 قولهم بالتولد في هذه المسئلة وفي غيرها من مذهب الفلاسفة في لاس باب الطبيعية وهو أنها
 تؤثر في مسيبتهم بطبعها على وجه اللزوم العقلي عند وجود الشرط واتمام المانع غاية الامر
 أنهم نسبوا بتغير العبارة وليغايير قول الفلاسفة فانهم لا ينكرون أنه عقلي واعترض بهذا
 القول بأنه يلزم عليه أنه لا يمكن بخلاف النتيجة عن الدليل مع أن ذلك فعل القادر المختار الذي ار
 شاء فعل وان شاء ترك وأجيب بأن عدم خلق اللازم مع خالق اللازم محال فلا تتعلق به القدرة
 وحيت فلا ينافي أنه فعل القادر المختار وهكذا يقال في كل متلازمين عقلا كالجوهر والعرض
 ولو توجه هذا الاعتراض لم يثبت لازم عقلي في الكائنات (قوله او عادي) أي وفي ذلك وفيما بعده

 مجربات متواترات
 وحسوسات ومحسوسات
 فتلك جلة اليقينية
 وفي دلالة المقدمات
 على النتيجة خلاف آتي
 عادي أو عادي وتولد

لتنويح الخلاف والمراد عادي بلا قول ليغاي قول المعتزلة بالتولد فانهم يعمون أنه عادي وان كان يلزمهم أنه عقلي كما تقدم ولا يخفى أنه يمكن على هذا القول تخلف النتيجة عن الدليل وصورة بعضهم بما اذا لم يقطن الشخص لاندراج الاصغر تحت الاوسط فانه حينئذ تخلف النتيجة عن الدليل ورد بان الكلام في الدليل المستجمع للشروط ومنها التقطن لذلك وهو مفقود حينئذ والجواب بأنه يمكن أن صاحب هذا القول لا يشترط هذا الشرط لا يخفى بعده فالاولى تصويره بما اذا خلق الله العلم بالدليل دون العلم بالنتيجة خرقا للعادة (قوله او تولد) اي ذو تولد وان التولد يعني المتولد ويؤيد الثاني قوله بعد أو واجب وضابط التولد عند القائلين به وهم المعتزلة فهم الله تعالى ان يوجب الفعل لفاعله فعلا آخر كافي حركة الاصبع مع حركة الخاتم وعلى هذا فالعلم بالدليل مخلوق للشخص ويتولد عنه العلم بالنتيجة وهذا كما ترى مبني على مذهبهم القاسد وهو ان العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية (قوله أو واجب) أي على طريق التعليل فهذا القول مبني على القول بتأثير العلة في معلولها وهو باطل بالادلة القاطعة (قوله والاول المؤيد) اي المقوى حيث اختاره الامام الرازي وشهره حجة الاسلام وغيره والحاصل أن الاقوال اربعة قولان منها لاهل الحق لكن الاول هو المختار المشهور وقولان منها لاهل الزيغ والضلال

(خاتمة) هي لغة ما يختص به الشيء واصطلاحاً لفظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة قد ختم بها كتاب أو باب أو فصل أو نحو ذلك فهي هنا عبارة عن قوله وخطأ البرهان الخ فنهطن (قوله وخطأ البرهان الخ) اعترضه سيدي سعيد بأنه كان الاول أن يقول وخطأ القياس لان الخطأ كما يكون في البرهان يكون في غيره وهو محذور في القياس كماه وأجاب الشيخ الملوى بأنه اقتصر على البرهان لانه لا يشترط في جميع ما سبذ كره الا فيه قال ولو سلم أنه يشترط في جميع ما سبذ كره في غيره فخصيصه البرهان بالذ كره لانه المقصود الاهم لانه هو الذي يفيد اليقين (قوله حيث وجدنا) أي في أي تركيب وجدنا الضمير الذي هو نائب فاعل وجدنا للخطأ فالحيثية للاطلاق (قوله في مادة أو صورة الخ) ملخصه أنه قسم الخطأ الى قسمين خطأ في المادة وخطأ في الصورة ثم قسم القسم الاول الى قسمين خطأ في اللفظ وخطأ في المعنى والمراد بالمادة مجموع المقدمتين باعتبار اللفظ أو المعنى لبقا في التقسيم الذي ذكره في خطأ المادة والمراد بالصورة النظم والهيئة (قوله فالمبتدا) أي الاول الذي هو الخطأ في المادة وسبذ كره مقابله في قوله والثاني الخ (قوله في اللفظ) أي خطأ في اللفظ وسبذ كره مقابله في قوله وفي المعاني الخ فتقطن (قوله كاشتراك) مثال لسبب الخطأ اللفظ نفسه وتكاف بعضهم جعله على حذف مضاف والتقدير كخطأ اشتراط ومثال ذلك أن تقول مشيراً الى الخيض هذا قمر وكل قمر لا يحرم الوطء فيه وتريد الطهر ينتج هذا لا يحرم الوطء فيه فان الخطأ في ذلك في مادته بسبب الاشتراك فان قيل الخطأ في هذا البرهان في صورته لانه لم يتكرر فيه الحد الوسيط معني فكيف جعلوه من الخطأ في المادة أجيب بأنه لما كان عدم تكرار الحد الوسيط معني ناشئاً من المشترك الذي هو جرح من أجزاء المادة جعلوا ذلك الخطأ من الخطأ في المادة وان كان يصح جعله من الخطأ في الصورة باعتبار عدم تكرار الحد الوسيط معني انظر كلام الملوى في كبريه (قوله أو يجعل ذاتباين الخ)

أو واجب والاول المؤيد
(خاتمة)
وخطأ البرهان حيث وجدنا
في مادة أو صورة فالمبتدا
في اللفظ كاشتراك ويجعل ذاتباين الخ

لا يخفى ان ذابعتي صاحب فكان حقها الجرب بالياء ~~ك~~ كنهها جات هنا بالالف على لغة القصر في
الاسماء الستة كذا قال المصنف في شرحه لكن اعترضه سيدي سعيد بان لغة القصر انما هي في
أب وأخ وحم لافي ذي وفم بلا صيم لانهم انما يعربون بالاحرف كتابه عليه المرادى فكان الاولى
أن يدل ذلك البيت بان يقول مثلا

في اللفظ كاشتراك أو يجعل ذى * تبين مراد قافي المأخذ

كانت له الملو في كبره ومثال ذلك أن تقول هذا سيف مشير الى غير القاطع وكل سيف صارم
وتريد القاطع ينتج هذا صارم فان الخطأ في ذلك في مادته بسبب جعل المبين مثل الرديف في
أخذه في المقدمة كافي قولك زيد انسان وكل بشر حيوان وانما كان الصارم مبينا للسيف
لان السيف اسم لما كان على الهيئة المعلومة ولو غير قاطع والصارم اسم لذلك بقيد أن يكون
قاطعا فينبغي ما العموم والخصوص باطلا فينبغي ما التباين الجزئي (قولا مثل الرديف مأخذا)
أي مثله في الأخذ في المقدمتين (قوله وفي المعاني) مقابل لقوله في اللفظ كاحر (قوله لا اتباس
الكاذبة بذات صدق) أي لا تشبه القضية الكاذبة بقضية ذات صدق بان كانت تلك القضية
من القضايا الشبيهة بالحق وليست به واعترض على المصنف في جعله ذلك علة للخطأ في المعنى بانه
قد يكون علة للخطأ في اللفظ بسبب الاشتراك كما اذا قلت هذه عين مشير الى الباصرة وكل عين
جارية وتريد الباصرة ينتج هذه جارية فان الخطأ في ذلك في مادته من جهة اللفظ لا اتباس الكاذبة
بذات صدق اذ الكبرى كاذبة شبيهة بالصادقة وقد نص بعضهم على ان ذلك امام من جهة
واما من جهة المعنى وأجيب بان جعله ذلك علة للخطأ في المعنى لا ينافي أنه قد يكون علة

تباين مثل الرديف مأخذا
وفي المعاني لا اتباس الكاذبة
بذات صدق فافهم الخطأ به
كمثل جعل العرضي كالذات
أو ناتج إحدى المقدمات

في اللفظ على انه قد يقال ان قوله لا اتباس الخ راجع الامر من أعني الخطأ في اللفظ والخطأ في
المعنى أفاده الملو في كبره (قوله فافهم الخطأ به) أي الكلام الخطأ به فالصدر بمعنى اسم
المسؤول (قوله كمثل جعل العرضي كالذات) الكاف زائدة أو أن مثل لنا كيد بمعنى الكاف
كما قيل بذلك في قوله تعالى ليس كمثل شيء والمراد بالعرضي هنا ما يشيء بواسطة غيره كافي
المتحرك بحركة السفينة وبالذات ما ثبت للشيء من غير واسطة كافي المتحرك بذاته ومثال ذلك أن
تقول الجالس في السفينة متحرك وتريد متحرك بالتحرك العرضي وكل متحرك لا يثبت في موضع
وتريد ما ذكر ينتج الجالس في السفينة لا يثبت في موضع فان الخطأ في ذلك في مادته من حيث
المعنى لا اتباس الكاذبة بذات صدق بسبب جعل العرضي وهو التحرك بحركة السفينة كالذات
وهو التحرك بالذات (قوله أو ناتج إحدى المقدمات) المراد بالنتيجة ومثال ذلك أن
تقول هذه نقلة وكل نقلة حركة ينتج هذه حركة وهي غير إحدى المقدمتين ومحل ذلك ادعاء

الاخبار بان النقلة تسمى حركة والاحصاء المعايير باعتبارها لا ظاهرة التسمية وقد بحث سيدي
سعيد في كلام المصنف بان الخطأ في جعلها في النتيجة إحدى المقدمات ليس في المع

لا اتباس الكاذبة بذات صدق لصدق كل من المقدمتين بل ليس من جهة المدة أصلا وانما هو
من جهة أن النتيجة ليست مغايرة للمقدمة والواجب أن تكون مغايرة لهما كما عرفنا حد
القياس وأجاب الشيخ الملو في شرحه الكبير حيث قال واذا دقت النظر وجدت إحدى
المقدمتين كاذبة لان فيها حمل الشيء على نفسه والحمل يقتضي المغايرة ومغايرة الشيء لنفسه

مخالفة للواقع فتكون كاذبة شبيهة بالصادقة فصح جعل ذلك من أنواع التباس الكاذبة بذات
صدقها ولا يخفى ما فيه من التكلف (قوله والحكم للجنس بحكم النوع) اللام فيه بمعنى على
ومثال ذلك أن تقول هذا حيوان وكل حيوان ناطق ينتج هذا ناطق فان الخطأ في ذلك في مادته
من حيث المعنى بسبب الحكم على الجنس بحكم النوع ويبحث بعض المحققين في كلام
المصنف بأنه ليس في ذلك التباس الكاذبة بذات صدق لان المقدمة التي حكم فيها على الجنس
بحكم النوع ليست شبيهة بالصادقة وان كانت كاذبة وحينئذ فلا يصح جعل ذلك من أنواع
التباس الكاذبة بذات صدق قال ويمكن أن يقال التباس الكاذبة بذات صدق ليس عملة
لجميع أنواع الخطأ بل لمجموعها فانهم (قوله وجعل كالقطعي غير القطعي) يجزئ غير إضافة
جعل اليه من إضافة المصدر لفعوله الاول وفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول الثاني
وهو قوله كالقطعي وهو جائز لاستكمال الشروط وهي كون المضاف شبيهاً بالفعل في العمل
وكون الفاعل منصوبه وكونه واحداً ومثال ذلك أن تقول هذا ميت وكل ميت جواد
ينتج هذا جواد فان الخطأ في ذلك في مادته من حيث المعنى بسبب جعل غير القطعي كالقطعي ويأتي
في هذا النوع ما ذكر في النوع قبله بحثاً وجواباً فتعطين (قوله والثاني) أي الذي هو الخطأ
في الصورة (قوله كالخروج عن أشكاله) كان لم يثبت فيه بالحد الوسط ومثال ذلك أن تقول
كل انسان حيوان وكل جبر جواد فان الخطأ في ذلك في صورته بسبب الخروج عن أشكال
القياس (قوله وترك شرط النتج) المراد بالنتج الاتساع ومثال ذلك أن تقول لا شيء من الانسان
يجزئ وكل جبر جواد فان الخطأ في ذلك في صورته بسبب شرط ترك اتساع الشكل وهو واجب
لصغرى وقوله من اكاله يحتمل أن يكون حالاً من ترك وعليه فالمعنى حال كون ذلك الترك من
الكال الثاني ويحتمل أن يكون حالاً من شرط وعليه فالمعنى حال كون ذلك الشرط من الكال
النتج ولا يخفى ما في ذلك من حسن الاختتام وهو أن يذكر المؤلف شيئاً يشعر بانقضاء المقصود
كافي قول بعض الفضلاء

وقل بذل رب لا تقطعني * عنك بقاطع ولا تحرمني

من شرك الابهى المزيل للعمى * واختم بخير يا رحيم الرحا

(قوله هذا تمام الخ) المتبادر أن اسم الإشارة عائداً لما تضمنه كلامه في قوله وخطأ البرهان الخ
من القواعد وعليه فتمام معنى مقوم وجوز بعض المحققين انه عائداً لما تضمنه كلامه في هذا المتن
من المسائل وعليه فتمام معنى جميع وديه بعد لا يخفى وقوله الغرض أي ذى الغرض لان هذا
المؤلف ليس غرضاً لشيء آخر بل هو ذو غرض بمعنى انه حامل عليه وذلك الغرض هو الرصامع
القبول كذا قالوا والظاهر أنه لا حاجة لادعاء الحذف لانه لا شك ان ما تضمنه كلامه من
القواعد غرض له من التأليف فليتأمل (قوله المقصود) صفة كاشنة لان الغرض لا يكون
للمقصود (قوله من أمهات المنطق) من أمهات المنطق أو تبيينية وإضافته إمامية أو
تبيينية فتحصل من ذلك الاحتمالات الأربعة التي تقدمت والأمهات جمع أم أو أمهات على
الخلافاً في ذلك والمراد منها هنا الأصول التي هي القواعد ولا يرد على جعلها إمامية أن هذا
المؤلف ليس فيه جميع أمهات المنطق لما تقدم من أن ذلك على سبيل الادعاء والمبالغة (قوله
المحمود) احترازاً من هذا الوصف عن المنطق غير المحمود وهو المحشوب بضلالات الفلاسفة كذا

والحكم للجنس بحكم النوع
وجعل كالقطعي غير القطعي
والثاني كالخروج عن أشكاله
وترك شرط النتج من أشكاله
هذا تمام الغرض المقصود
من أمهات المنطق المحمود

قال بعضهم وجهه بعضهم لبيان الواقع لان المنطق محدود في نفسه واختلاط بعضه بضالات
 القلاسة لا يصير مذهباً ولا حاجة التمكن من الرد على القلاسة (قوله قد انتهى الخ)
 هذا البيت لو ادعى المؤلف قائله في منامه وكان قد أخبر بهذا المؤلف فأمره بإدخاله فيه فأدخله
 رجاء بر كنهه وإذا كان هذا البيت ليس من كلام المصنف فلا يتوجه عليه الاعتراض بأنه
 لا حاجة له بعد قوله * هذا تمام العرض المقصود * على انه قد يقال أتى به بعد ذلك لاجل قوله
 بحمد رب الفلق فتأمل (قوله بحمد رب الفلق) الباء لام الابعة ومعنى الحمد الثناء بالجميل كما هو
 معروف والرب يطلق على معان منظومة في قول بعضهم

قريب محيط مالت ومدير * مرر كثر النسر والمول للنم
 وخالقنا المعبود جابر كسرنا * ومصلحنا والصاحب الثابت القدم
 وجامعنا والسيد احفظ هذه * معان أنت للرب قانع ان نظم

والماسب منها ما التالى والفلق يطلق على فلق الصبح وعلى جب في جهنم كما ذكره بعضهم في
 تفسير قوله تعالى قل أعوذ برب الفلق فليراجع (قوله مارسته) أى الذى أوشى أردته وقصدته
 فاموصولة أو موصوفة وقوله من فن علم المنطق من اما بيانية أو تبيينية على ما مر وازداده
 فر لما بعده لبيان وازداده علم المنطق من اضافة المسمى الى الاسم (قوله انظمه) يطلق المظم
 فى الاصل على ادخال اللائى فى السلاط والمراد منه هنا جمع الكلام على وجه التقفية والوزن
 وقوله العبد أى المتصف بالعبودية التى هى غاية الخضوع والتذلل وهذا الوصف أشرف
 أو صاف الانسان وأرفعها المانعة من الاشارة الى كمال الله تعالى واحتياج غيره اليه لدلالته على
 كمال الخضوع والتذلل للمولى تبارك وتعالى ولذا وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم به
 فى المقامات العلية كقيام الاسراء ومقام انزال القرآن ومقام الدعوة اليه قال تعالى سبحانه
 الذى أسرى بعبيده الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب وأنه لما قام عبد الله يدعوه الى غير ذلك
 ومن ثم خير صلى الله عليه وسلم بين أن يكون نبيا ملكا أو أن يكون نبيا عبدا فاختر الثانى ومما
 ينسب للقاضى عياض

ومما زادنى شرفا وتبها * وكنت بأخفى اطا الثريا
 دخولى تحت قولك يا عبادى * وأن صيرت احمدى نبيا

(قوله الذليل) تأ كيد لما يهيم من العبد (قوله المقتدر) هو أبلغ من الفقير لان معنى المقتدر
 شديد الاحتياج ومعنى الفقير المحتاج لان بناء المقتدر رائد على بناء الفقير لان محل قولهم زيادة
 البناء تدل على زيادة المعنى اذا اتحد نوع الكلمتين كأن يكونا اسمى فاعل أو صفة مشبهة وما
 هنا ليس كذلك لان المقتدر اسم فاعل يدل على الحدوث والفقير صفة مشبهة يدل على الدوام نعم
 يمكن أن يجعل المقتدر صفة مشبهة بأن يراد منه الدوام (قوله لرجة المولى) أى لاحسانه
 أو لارادته لانه لا يصح ارادة المعنى الاصلى فى حقه تعالى وهو الرقة لاستحالة عليه تعالى واذا
 استحال اطلاقها فى حقه تعالى باعتبار مبدئها جاز اطلاقها فى حقه تعالى باعتبار رغبتها وهى
 الاحسان او ارادته وهى على الاول صفة فعل وعلى الثانى صفة ذات والمولى يطلق على معان
 كثيرة منها الخليف والناصر والحليم الذى لا يستغزى الغضب (قوله العظيم) أى عظمة معنوية
 لاحسية لاستحالة عليه تعالى فانها تستدعى الجسمية (قوله المقتدر) هو أبلغ من القادر لان

 قد انتهى بحمد رب الفلق
 مارسته من فن علم المنطق
 نظم العبد الذليل المقتدر
 لرجة المولى العظيم المقتدر

معنى المقدر تام القدرة ومعنى القادر المتصف بالقدرة ويصح هنا أن يقال لأن زيادة البناء
تدل على زيادة المعنى لا اتحاد نوع الكلمتين المذكورتين فانه ما سماه افعال (قوله الاخضرى)
نحبة للاخضر جبل بالمغرب على ما قاله بعض المغاربة وهذا بيان لنسبته بحسب ما اشتهر على
الاسنة والافهم منسوب للعباس بن مرداس الصحابي المشهور كما قاله المصنف في شرحه
(قوله عابد الرحمن) انما زاد الالف في ذلك للوزن والاقاسمه عبد الرحمن ويحتمل ان المصنف
لم يرد العلم (قوله المرتضى) أى المؤمل مع الاخذ في الاسباب كما يعلم مما مر ومعمول قوله المرتضى
ما ذكره بقوله مغفرة تحيط الخ وقوله وان يبيننا الخ (قوله من ربه المنان) أى كثير المن الذى
هو الانعام أو تعداد النعم وهو بالمعنى الثانى مذموم الا بالنسبة لله ورسوله صلى الله عليه وسلم
واستثنى بعضهم الشيخ والوالد (قوله مغفرة) مأخوذة من الغفر وهو الستر والمراد به ستر
الدنوب عن أعين الملائكة قيل مع كونها باقية في الحقيقة لكن لا يؤاخذ بها صاحبها وقيل
مع محوها من الحقيقة من أصلها (قوله تحيط بالذنوب) كناية عن كونهم اتم جميعها بحيث
لا يبقى فرد منها (قوله وتكشف الغطاء عن القلوب) أى تزيل الحجاب المحدق بالقلوب الحائل
بينها وبين علام الغيوب الحاصل بسبب اقتراف الذنوب عن تلك القلوب وفي الكلام استعارة
بالكناية فيكون المصنف قد شبه القلوب بأشياء لها غطاء وطوى لفظ المشبه به ورهن اليه بشئ
من لوازمه وهو الغطاء ويصح أن يكون فيه استعارة تصريحية فيكون قد شبه به ما يحصل على
القلوب بسبب الذنوب بالغطاء بجماع المنع في كل واستعارة لفظ المشبه به للمشبه وعلى هكل
فالكشف ترشيع ان كان حقيقة في الحسبان فقط كما مر (قوله وان يبيننا) قد عرفت انه معطوف
على قوله مغفرة تحيط الخ وقوله بجنة العلاء أى جنة الدرجات العلاء فالعلاء صفة لموصوف
محدوف كما قاله بعض المحققين وهو أولى من قول بعضهم انه من اضافة الموصوف للصفة
ولا ينبغي ان العلاء جمع عليها بضم العين مع القصر بمعنى العلاء بفتح العين مع المد (قوله فانه
أكرم من تفضلا) علة لقوله المرتضى الخ وهذا يقتضى ان غيره تعالى تفضلا وكرما وهو كذلك
بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فليس التفضل والكرم الاله تعالى فكلام المصنف
بالنظر للظاهر كما قاله بعضهم (قوله وكن أخى) أى فى الاسلام وقوله للمبتدى مسامحا أى من
الزال الذى قد يظهر فى هذا التأليف وقد تقدم ان المبتدى هو الالاف في معار العلم ولا يخفى
ما فى ذلك وما بعده من تواضع المصنف حيث جعل نفسه مبتدئا ولم يأمن من وقوع الزلل فى
تأليفه (قوله وكن لاصلاح الفساد ناصحا) اللام بمعنى فى والمراد من الفساد الكلام القاسد
والمراد من النصيح فى ذلك أن لا يكون يادى رأى من غير تأمل وتدبر بعبارة فيها اساءة أدب بل
يكون بعد امعان النظر مع التجميل والتعظيم (قوله وأصلح الفساد الخ) انما ذكر ذلك بعد قوله
وكن لاصلاح الفساد الخ للتصريح بان الاصلاح المطلوب لا بد وأن يكون معصوما بالتأمل
وان كان يفهم ذلك مما قبله لا بطريق الصراحة هذا وفى كلام بعض المحققين جل ما هنا على
الاصلاح فى صلب المتن وما قبله على الاصلاح فى هامشه قال وبهذا يندفع توهم التكرار
فى كلام المصنف اه وهو بعد جدا فالمراد بالاصلاح الاول (قوله وان بدية فلا تبدل) ظاهره
ان المعنى وان كان اصلاح الفساد بدية فلا تبدل لكن الاولى ان المعنى وان كان الفساد أى
طهور بدية الخ (قوله اذ قيل الخ) علة لما قبله وأشار بذلك الى قول الشاعر

الاخضرى عابد الرحمن
المرتضى من ربه المنان
مغفرة تحيط بالذنوب
وتكشف الغطاء عن القلوب
وأن يبيننا بجنة العلاء
فانه أكرم من تفضلا
وكن أخى للمبتدى مسامحا
وكن لاصلاح الفساد ناصحا
وأصلح الفساد بالتأمل
وان بدية فلا تبدل
اذ قيل كم مزيف صحبا

وكم من عائب قولاً صحيحاً * وأقمتهم من الفهم السقيم

وتعبيره بقبيل ليس للتضعيف بل لجرد العزو (قوله كم من يف الخ) كم هذا للتكثير وتسمى خبرية
ومن يف أما بالجر على أنه تمثيل لكم أو بالرفع على أنه خبرها أو بالنصب وإن كان لا يساعد الرسم
الأعلى طريقة من يرسم المنسوب بصورة المرفوع وقد روي بالأوجه الثلاثة قول الفرزدق ك
عمة البيت (قوله لأجل كون فهمه قبيحاً) أنه لقوله من يف الخ (قوله وقل إن لم ينتصف
لمقصدي) أي إن لم يسلك طريق الاتصاف فيما قصدته من المسائل بل سلك طريق اللوم فيه
قالا لم معنى في وقوله العذر حق واجب الخ مقل قول القول والمراد من العذر هنا الاعتذار وهو
بالمعنى المصدري وإن كان يطلق كثيراً على ما يعتذره والمراد بالوجوب هنا التأكيد (قوله
للمبتدئ) اقتصر عليه في الذكركم مع أن العذر مطلوب لغيره أيضاً لأن طلبه له أشد (قوله ولبي
أحدى وعشرين سنة) يحتمل قراءته بصيغة النصب مع تشديد الياء وحذف الهمزة ويحتمل
قراءته بصيغة الجمع مع اسكان الياء محذوفة وإثبات الهمزة وعليه فنحن الجمع محذوفة لإضافة
وقوله معذرة مصدر ميمي بمعنى الاعتذار وقوله مقبولة مستحسنة أي يطلب قبولها واستحسانها
وعرض المصنف طالب المعذرة فيما يوجد من الزلل في هذا التأليف لكونه ألفه وهو ابن إحدى
وعشرين سنة فإن هذا السن يقل في آنياته من يتقن هذا العلم ويحققه ولا يخفى أن العذر المطلوب
هنا من حيث كونه صغيراً في السن وفيما مر من حيث كونه مبتدئاً وأغرب مما وقع للمصنف
بكثير ما وقع لابن الحاجب من نظمه جل الخوفاً وهو ابن ست سنين كما صرح بذلك في نظامه
(قوله لا سيما الخ) اعلم أن هذا التركيب يستعمل ليعيد أولوية ما بعده مما قبله في الحكم لكن
تارة يذكر بعده اسم نحو جاءني القوم لا سيما زيد والمعنى حينئذ لا مثل الذي هو زيد موجود بين
القوم الذين جاؤني بل هو الأخص منهم بالحقى إلى وتارة يذكر بعده جار ومجرور مثلاً نحو أحب
زيد الأسماء على الفرس والمعنى حينئذ خصوصاً على الفرس أي وأخصه بزيادة المحبة خصوصاً
على الفرس فلا سيما بمعنى خصوصاً في محمل نصب على أنه مفعول مطلق أو فعل مقدر والوار
الداخل عليها في بعض المواضع على كل من الحالتين المذكورتين اعتراضية أفاده الرضى ملخصاً
وعلى الحالة الثانية تنزل عبارة المصنف فانه لم يذكر بعد لا سيما اسم بل جار ومجرور وأفهى نظير
أحب زيد الأسماء على الفرس فالمعنى خصوصاً في عاشر القرون الخ (قوله في عاشر القرون) أي
من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية ولا يخفى أن القرون جمع قرن وقد
اختلف فيه على أقوال كثيرة منها أنه اسم لقد رجع من الزمن وهو أعدل الأقوال وأحسنها
ومنها أنه اسم لمائة سنة وهو مراد المصنف كما ذكره في شرحه (قوله ذي الجهل) أي ذي أهل
الجهل بسيطاً كان وهو عدم العلم بالشيء أو حرى كما هو اعتقاد النشئ على خلاف ما هو عليه وقوله
والفساد أي الخروج عن الحالة المستقيمة وقوله والفتون جمع فتنة وهي الشر الذي يفتن به
وإذا كان هذا حال القرن الماشرف بالآلاء بعده من القرون التي انتشرت فيها الفتن وكثرت
فيها المحن وذهبت فيها العلماء الأعلام وظهرت الجهلاء اللثام نسأل الله تعالى أن يوفقنا لما
يرضيه على الدوام بجاه سيدنا محمد خير الأنام وآله وصحبه العرا الكرام (قوله وكان في أوائل
الحرم) أي في الأزمنة التي هي أوائل الحرم وإنما سمي الشهر المعروف بالحرم لتحريم القتال فيه
في صدر الإسلام وقوله تأليف الخ فاعل كان بناء على أنها تامة كما هو المتبادر ومعنى التأليف

لأجل كون فهمه قبيحاً
وقل إن لم ينتصف لمقصدي
العذر حق واجب للمبتدئ
ولبي أحدى وعشرين سنة
معذرة مقبولة مستحسنة
لا سيما في عاشر القرون
ذي الجهل والفساد والفتون
وكان في أوائل الحرم
تأليف هذا الرجز المتظم

ضم شيء إلى شيء على وجهه فيسهل أفقه بضم الهاء مرة وحده بالجر المنظوم من بحر الرجز الذي
أجزأوه مستعملين ست حركات ولعل المراد بالمنظم تام النظام لا المنظوم واللام يكن فائدة بعد
قوله هذا الرجز فليتمل وليراجع (قوله من سنة إحدى وأربعين) أي حال كون أوائل الحرم
من سنة الخ أو حال كون الحرم من سنة الخ فقوله من سنة الخ حال من الأوائل أو من الحرم
وقوله إحدى وأربعين بدل أو عطف بيان لكن لا بد أن يراد آخر سنة إحدى وأربعين حتى يصح
ذلك نعم على القول بآثار بدل الكل من البعض لا يحتاج إلى ما ذكر (قوله من بعد تسعة من
المتين) أي حال كون الأحدى والأربعين من بعد الخ فهذا التأليف كان في المائة العاشرة
فهو في عاشر القرون كما قدمه المصنف بناء على القول بأن القرن اسم لمائة سنة كما مر (قوله ثم
الصلاة والسلام الخ) ثم للتقريب الذكري وقوله سرمد أي دائما وقوله على رسول الله من
المعلوم أن الرسول أخص من النبي لأنه في الرسول إنسان أوصى إليه بشرع يعمل به وأمر
بتبليغه ومعنى النبي إنسان أوصى إليه بشرع يعمل به وإن لم يؤمر بتبليغه هذا هو المشهور
وقيل أنهم أممرا فإن وقيل غير ذلك كما أوضحته في غير هذا المجل (قوله خير من هدى) أي خير
من هدى الناس إلى الله تعالى وإذا كان صلى الله عليه وسلم خير من ذكر كان خير غيره بالأولى
(قوله الثقات) جمع ثقة بمعنى الموثوق به وقوله السالكين سبل النجاة أي المتبعين طرق النجاة
أعني الأمور الموصلة إليها كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وكالصلاة والصوم والزكاة
إلى غير ذلك من سائر المأمورات والمهيئات وفي كلام المصنف استعارة بالكناية فيكون المصنف
قد شبه النجاة بشيء له سبل حسنة وطوى لفظ المشبه به ورعى إليه بشيء من لوازمه وهو السبل
ويصح أن يكون فيه استعارة تصريحية فيكون قد شبه طرق النجاة التي هي الأمور المذكورة
بالسبل الحسنة واستعار لفظ المشبه به للمشبه به وعلى كل فالسبيل ترشح (قوله ما قطعت شمس
النهار الخ) أي مدة قطع شمس النهار الخ وقوله وطلع البدر الخ أي ومدة طلوع البدر الخ فما
مصدرة ظرفية والغرض من ذلك التعميم في جميع الاوقات على طريق الكناية كما هو عادة
العرب وقوله أبرج جاع برج وهو وان كان جمع فله لكن المراد منه الكثرة لأنها اثنا عشر المجل
والثور والجوزاء والسرطان والاسد والسنبلة والميزان والعقرب والقوس والجدي والدلو
ويقال له الدالي والحوت وقد أشار لذلك بعضهم بقوله

حل الثور وجوزة السرطان * ورعى اللبث سنبيل الميزان

ورعى عقرب بقوس الجدي * نزح الدلو بركة الحيتان

وهذه الأبرج هي أجزاء دائرة الفلك الثامن الذي هو فلك الثواب وهو المسمى بالكوكبي
وتوضيح ذلك أن الحكماء قسموا الفلك المذكور اثني عشر قسما وهي الأبرج المذكورة ثم إن
الشمس لا تفارق مسامته هذه الدائرة أصلا مع كونها في فلكها الذي هو السماء الرابعة
فإذا ذهبت برجا من تلك الأبرج وابتدأت في مسامته ما يليه يقال قطعت برج كذا وحلت
ببرج كذا وهكذا واعلم أن المراد أنها تقطع ذلك بسيرها الدائرية وهو سيرها إلى جهة المشرق
لا بسيرها العرضي وهو سيرها إلى جهة المغرب وهو الظاهر لنا وجه تسميته بذلك أنه عرض
لها من حركة الفلك الأعظم لأنه يتحرك بتحرك جميع ما احتوى عليه من الأفلاك وما فيها من

من سنة إحدى وأربعين
من بعد تسعة من المتين
ثم الصلاة والسلام سرمد
على رسول الله خير من هدى
وآله وصحبه الثقات
السالكين سبل النجاة
ما قطعت شمس النهار أبرجا

الكواكب هذا وقد اختلف في المراد بالبروج في قوله تعالى واقعد جعلنا في السماء بروجا
وزيناها للنظرين على أقوال أحسنها ما قاله عطية من أن المراد بها قصور في السماء وقال
بجاءه المراد بها الصوم العظام وقال أبو الحسن الصوم السبعة التي هي الكواكب السيارة
وهي زحل وهو في السماء السابعة والمشتري وهو في السماء السادسة والمريخ وهو في السماء
الخامسة والشمس وهي في السماء الرابعة والزهرة وهي في السماء الثالثة وعطارد وهو
في السماء الثانية والقمر وهو في السماء الأولى وقد جعلها بعضهم في قوله

زحل شري مريخه من شمسه * فتزاهرت اعطارد الاقمار

وهي على هذا التعريب كما علمت (قوله وطلع البدر) أي القمر ليلة قسمة وان لم يكن في ليلة
أربع عشرة وقوله هم البدر هو القمر ليلة أربع عشرة تقريري وقوله المنيرة صفة لازمة إذا البدر
لا يكون الا منيرا لان الخسوف لا يسمى بدرا (قوله في الدحا) جمع دحية بضم الدال وسكون الحيم
وهي الظلمة بكاي القاموس وهذا آخر ما يسهل الله تعالى على هذا المتن النفيس النافع لكل
من أراد المطالعة أو التدريس وكفى يا أخي غيرة قاصر لمن هو في العاوم قاصر والقصر له
عذراء وقع منه من الهفوات قال الحسنات يذهبن السيئات والحمد لله على كل حال
ونسكروه على حسن السكال والصلاة والسلام على سيدنا محمد ذي الجود والفضل وعلى
آله وأله خير آل وكان القراخم جمع هذه الحاشية النفيسة في أوائل جمادى الأولى من
شهر ربيع سنة ١٢٣٠ هـ في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٣٠ هـ في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٣٠ هـ
ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهو حسبي ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا

يقول المشهور يا أيها الناس اتقوا الله تعالى محمد عيسى بن مريم وآل بيته
الانسان بحمد الممدوح وحسن البشارة والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا
رأيه وصحبه الذين آمنوا وأعلى أجناس النواصير والناظرين في آياته طبعه بولاف
التي طاعت بدور حاشتها الا فاق طابع حاشتها من مائة الف مرة وقادرة دهره من
الآيات والمواعظ والبركات والنعمة العظيمة الشخ ابراهيم الباجوري تولى علم المنطق للامام
الاخضرى سمدى عبد الرحمن أسكنهم الله تعالى عظماءهم في راديس الحان ولعدوهم انما
لحاشية حاشية أسكنهم الله تعالى عظماءهم في راديس الحان ولعدوهم انما
العزلة الشريفة التي لا ينفك عنها في الدنيا والآخرة من كرم الشماثل ماصفا حاضرة
وهي ركني الدين والعبادة والتوكل على الله تعالى في السيادة والعبادة من هو بحسن
التمسك عليه حقيق من يريد من الله تعالى والاعظم محمد اساقوفيق أدام الله تعالى سطوته وأطلع في
سائر بيوتهم مشغولا بطبعها بإدارة سني المكاره سناء حسين حسني بك مدير المطبعة
وانك كاعاد خانه وتطارة وكيله ذي المعارف التي عليه نثني سعادة محمد بك حسني ووافو

التمام في أوائل شهر الله المحرم عام سبعة وتسعين ومائة

وأف من هجرته صلى الله عليه وسلم وعلى

آله الكرام وأصحابه

التمام

